

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

مقترح لتطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحدّ من التلوث البيئي في فلسطين

إعداد
آلاء حسين رشيد الجمل

إشراف
أ. د. طارق الحاج

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

مقترح لتطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحدّ من التلوث البيئي في فلسطين

إعداد

آلاء حسين رشيد الجمل

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/03/05م

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

.....

.....

1. أ. د. طارق الحاج / مشرفاً رئيسياً

2. د. نادر صلاحات/ ممتحناً خارجياً

3. د. معاذ الأسمر/ ممتحناً داخلياً

الإهداء

عندما نسير في حياتنا لا بُدَّ أن نقابل تلك الشريحة من البشر الذين نراهم أينما توجهنا، ويمسكون بيدنا كلما تعذنا، هؤلاء هم من يستحقون مني أن أهبط لهم كل نجاح حصلت عليه في حياتي.

إلى سيد المرسلين وخاتم الأنبياء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من حصد الأشواق عني دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى من علّمني كيف يكون البذل والعطاء والجد والاجتهاد، إلى القلب الكبير، والذي حفظه الله.

إلى من كان دعاؤها سرّ نجاحي، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض، أمّي الغالية.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة، إلى سندي وقوتي، أخوتي وأخواتي.

إلى معني الحنان والطيبة، إلى شريكتي في الطموح، إلى من ساندني بكل ما للكلمة من معنى، إلى من أرى التفاؤل بعينه، وأختصر السعادة في ضحكته، زوجتي الحبيب.

إلى من علّمني التحدي والصبر، إلى من أقدمي به في مواجهة الصعاب ولم تمغله الدنيا ليكون حاضراً معي اليوم ولكنني على يقين بأن روحه الطاهرة معي، أخي الغالي.

إلى من كانوا ملاذي وملجأني، إلى من تذوقت معهم أجمل لحظاتي، إلى من ضاقت السطور عني ذكرهم فوسّعهم قلبي، صديقاتي.

إلى من وقفوا بجانبني وساندوني باهتمامهم وسؤالهم المتكرر عني، أقرائي الأعزاء.

إلى كل من علّمني وأخذ بيدي وشجعني في رحلتي إلى نجاح هذا العمل المتواضع.

الشكر والتقدير

قال تعالى في محكم كتابه العزيز {يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ} المجادلة، آية (11).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ ".

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي بفضله وصلت لقمي هذا والحمد والشكر على ما آتاني.

لا يسعني إلا أن أشكر ومنه أعماق قلبي البروفيسور الدكتور طارق الحاج الذي كان لي خير معيه بعمله، وامشرف على إخراج رسالتي إلى حينه النور.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذتي الفضلاء جميعاً على ما قدموه لي من مساعدة وتوجيهات ونصائح خلال

فترة دراستي.

ولا أنسى أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الممثلين بالمتحد الخارجي الدكتور (نادر صلاحات)، والمتحد الداخلي الدكتور (معاذ الأسما)، اللذين تحملاً عناء قراءة الرسالة ومناقشتها.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى المستشار القانوني لوزارة البيئة الأستاذ مراد المدني لما قدمه لي من مساعدة في إتمام رسالتي.

وفي النهاية أشكر جامعتي الحبيبة "جامعة النجاح الوطنية" الصرح العظيم، وأشكر جميع الزميلات والزملاء وأتمنى لي ولكم حياة مليئة بالنجاح، ووفقني ووفقكم الله.

الإقرار

أنا الموقّعة أدناه، مقدّمة الرسالة التي تحمل العنوان:

مقترح لتطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحدّ من التلوث البيئي في فلسطين

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقمّ من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

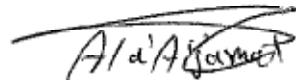
Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name:

اسم الطالبة: الأخصائية رندة إيجل

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 5/9/2020

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الأقرار
و	فهرس المحتويات
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الملاحق
ل	الملخص
1	الفصل الاول: مقدمة الدراسة وأهميتها
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	فرضيات الدراسة
6	مصطلحات الدراسة
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
9	المبحث الأول: الإطار العام للنظام البيئي والتلوث البيئي
9	مقدمة
9	المطلب الأول: تعريف البيئة والنظام البيئي
9	الفرع الأول: مفهوم البيئة
10	الفرع الثاني: مفهوم النظام البيئي
11	المطلب الثاني: مكونات النظام البيئي
11	المطلب الثالث: أنواع التلوث البيئي ومصادره
19	المطلب الرابع: آثار التلوث البيئي على صحة الإنسان
20	المطلب الخامس: أهم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التلوث البيئي

الصفحة	الموضوع
21	المطلب السادس: دور الاتفاقيات والتشريعات الدولية في مكافحة التلوث
23	المبحث الثاني: الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي
23	مقدمة
24	المطلب الأول: الإطار الفكري للضريبة البيئية
24	الفرع الأول: مفهوم الضريبة البيئية
25	الفرع الثاني: فرض ضريبة على التلوث البيئي
26	الفرع الثالث: أساليب تحديد سعر الضريبة البيئية
26	الفرع الرابع: أهداف الضريبة البيئية
27	الفرع الخامس: خصائص الضريبة البيئية
27	الفرع السادس: تحديد وعاء الضريبة البيئية
29	الفرع السابع: أنواع الضرائب البيئية
31	الفرع الثامن: مزايا الضريبة البيئية
33	الفرع التاسع: قانون فرض الضريبة على التلوث البيئي
34	الفرع العاشر: التجارب السابقة لاستخدام الضريبة البيئية في الدول المتقدمة
43	المطلب الثاني: المفاضلة بين السياسة الضريبية وأدوات السياسة البيئية الأخرى
46	المبحث الثالث: الحوافز الضريبية ودورها في المحافظة على البيئة
46	مقدمة
47	المطلب الأول: مفهوم الحوافز الضريبية
49	المطلب الثاني: مبررات استخدام الحوافز الضريبية في المجال البيئي
50	المطلب الثالث: الحوافز الضريبية كأداة لمكافحة التلوث البيئي
56	الدراسات السابقة
56	الدراسات العربية
62	الدراسات الأجنبية
62	تعقيب على الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة الحالية
64	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
65	مقدمة
65	منهج الدراسة
65	مجتمع الدراسة

الصفحة	الموضوع
65	عينّة الدراسة
66	أداة الدراسة
66	صدق الأداة
67	ثبات الأداة
67	إجراءات الدراسة
68	انموذج الدراسة
68	متغيّرات الدراسة
69	المعالجات الإحصائية
71	الفصل الرابع: تحليل البيانات ومناقشة النتائج
72	المقدمة
72	منهجية المعادلات الهيكلية SEM (Structural Equation Modeling)
73	معدل الاستجابات على أداة الدراسة
73	تحليل وعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة
74	تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي) Measurement Model
82	تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model
97	معايير جودة نموذج الدراسة
98	نتائج تحليل البيانات
102	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
103	نتائج تحليل الفرضيات
104	التوصيات
106	قائمة المصادر والمراجع
115	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
67	معاملات الثبات لمحاور اداة الدراسة	جدول (1)
75	معايير قبول عناصر الصدق التقاربي	جدول (2)
76	نتائج تشعبات الاسئلة لكل ابعاد نموذج الدراسة	جدول (3)
80	نتائج الموثوقية المركبة CR	جدول (4)
81	نتائج متوسط التباين المفسر AVE	جدول (5)
82	نتائج الصدق التمايزي	جدول (6)
84	معايير تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي)	جدول (7)
85	نتائج معامل التفسير R^2	جدول (8)
85	نتائج حجم الأثر F^2	جدول (9)
86	نتائج الفرضيات	جدول (10)
88	نتائج الفرضيات الغير مباشرة	جدول (11)
97	جودة التنبؤ Q^2	جدول (12)
98	جودة معيار المطابقة GOF	جدول (13)

فهرس الاشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
68	نموذج الدراسة	شكل (1)
75	النموذج القياسي	شكل (2)
79	نتائج تشعبات الاسئلة لنموذج الدراسة	شكل (3)
80	نتائج الموثوقية المركبة CR	شكل (4)
81	نتائج متوسط التباين المفسر AVE	شكل (5)
83	النموذج الهيكلي	شكل (6)
101	ترتيب العوامل حسب قوة العلاقة والتأثير	شكل (7)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
116	الاستبانة	ملحق (1)
123	أسماء المحكمين	ملحق (2)

مقترح لتطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحدّ من التلوث البيئي في فلسطين

إعداد

آلاء حسين رشيد الجمل

إشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقترح لتطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية، من خلال فرض الضريبة البيئية ومنح الحوافز الضريبية.

وقد تم تحليل ومناقشة موضوعات هذه الدراسة من خلال خمسة فصول، بحيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، وتناول الفصل الثاني مفهوم الضريبة البيئية، وكذلك التعرف على الحوافز الضريبية وتجارب بعض الدول في تطبيق الضريبة البيئية، بالإضافة إلى التطرق للبيئة والتلوث البيئي، أمّا فيما يتعلق بالفصل الثالث والرابع فتم عرض الطريقة والإجراءات، وتحليل البيانات، ومناقشة النتائج. وفي الفصل الخامس تم توضيح النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لوصف عينة الدراسة ومتغيراتها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، بهدف التعرف على أثر تطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية، حيث تم توزيع (230) استبانة على كبار المكلفين والجمعيات البيئية، في حين بلغ عدد الاستبانات المسترجعة (170) استبانة، وتم استبعاد استبانتين بسبب عدم اكتمال البيانات، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (168) استبانة. وفي ضوء ذلك جرى تحليل البيانات باستخدام التحليل الإحصائي المتقدم (Smart PLS 3) لتحقيق أهداف الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وكان أبرزها:

1. يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد (فرض الضريبة) وبين بعد (التلوث البيئي) من وجهة نظر كبار المكلّفين والجمعيات البيئية، ويفسّر ذلك بأنّ فرض الضريبة على التلوّث البيئي يمكن الاعتماد عليه في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوّث، وتحقيق قدر مناسب لتخفيض نسبة التلوّث من خلال تطبيق مبدأ الملوث يدفع، ووضع تشريع ضريبي خاص بالضريبة على التلوّث، أو من خلال تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني، بما يحقق شموله على نصوص قانونية تخص الضريبة البيئية.

2. يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد (الحوافز الضريبية) وبين بعد (التلوّث البيئي) من وجهة نظر كبار المكلّفين والجمعيات البيئية، ويفسّر ذلك بأنّ منح الحوافز الضريبية باعتبارها محفزاً لا منفراً، وذلك باستخدام الحوافز بكافة أشكالها من إعفاءات وتكاليف واجبة الخصم، وتخفيض سعر الضريبة والرديّات والإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية سوف تؤدي إلى تخفيض نسبة التلوّث البيئي بشكل واضح من مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية.

كما وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات، أهمها:

1. إصدار التشريعات اللازمة في مجال الضريبة البيئية والغرامات الخاصة بالتلوّث البيئي، والأضرار الناجمة على الحياة، ومقومات البيئة، وسلامة الإنسان، مع تبني منظومة تشريعية خاصة بالغرامات البيئية، بشكل يمكن من حماية البيئة وتحسينها، فضلاً عن إمكانية أن تكون رادعة للأفراد والمصانع الملوثة.

2. التنسيق بين الوزارات المختلفة ذات الاهتمام بالبيئة من سلطة جودة البيئة ووزارة المالية، من خلال تشكيل مجلس لحماية البيئة يعمل على وضع استراتيجية شاملة للمحافظة على البيئة وإنشاء صندوق حماية البيئة.

3. إعادة النظر في قرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني، وقانون تشجيع الاستثمار لإدراج مواد ونصوص قانونية تخصّ حماية البيئة من التلوّث.

الفصل الأول
مقدمة الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

صحة الإنسان تتعاضم وتصبح سليمة بمقدار سلامة ونظافة البيئة التي يعيش بها، فكأما زاد التلوث في المحيط الذي يعيش بها الإنسان أصبح عرضة للخطر، ومن هنا فإنّ التلوّث البيئي الذي أصبح متسارعاً في بيئتنا اليوم، ولأسباب كثيرة منها التقدم التكنولوجي والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، والانبعاث الرهيب في الغازات والأبخرة من أبراج المصانع، قد أحدثت تلوّثاً كبيراً في البيئة. (الطائي، 2012).

وتكمن خطورة التلوّث البيئي أنّه عالمي، أي لا يعرف حدوداً سياسية أو جغرافية يتوقف عندها، حيث إنّ الرياح والمياه ساعدت في انتقال التلوّث من مكان إلى آخر، وعلى الرغم من خطورته فإنّ الاهتمام به والحديث عنه كان في بداية السبعينات من القرن العشرين، وذلك عند الشعور والإدراك بالآثار السلبية التي تحدثها أنشطة الأفراد والمنشآت على البيئة، وبعد ذلك تعددت الأساليب المستخدمة من قبل الحكومات؛ لمعالجة مشاكل التلوّث البيئي، ومن أهمها الاعتماد على الأدوات الاقتصادية بصفه عامة، والضريبة منها بصفة خاصة (بوجمعة، 2016).

إنّ الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو دور ليس بجديد؛ ولكنّ هناك دور آخر يجب أن تركز عليه الضريبة ولم يتم تناوله في التشريعات الضريبية خاصة قانون بقرار ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011م، حيث أصبح من واجب القوانين والتشريعات حماية البيئة التي من شأنها أن تسمح بتجنب السياسة العشوائية في استثمار موارد البيئة (قادر، 2009)، فقد تبنت الدول وبنسب متفاوتة سياسات لحماية البيئة من التلوّث، واتخذت إجراءات لا تخرج في مجملها عن أسلوبين، وهما: سنّ التشريعات الخاصة لحماية البيئة من التلوّث، والتي من خلالها يتم إنشاء أجهزة مختصة في الرقابة على البيئة، ووضع معايير للتلوّث، وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً في أغلب دول العالم، وهو مطبّق في فلسطين من خلال الدور الذي تقوم به وزارة البيئة، ويطلق عليه أسلوب الرقابة

المباشرة. أمّا الأسلوب الآخر فهو استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، كفرض الضرائب، ومنح الحوافز، وهو أسلوب لا تزال الكثير من الدول مترددة في اتّباعه؛ فأغلب الدراسات المتعلقة بحماية البيئة ركّزت على أسلوب الرقابة المباشرة، ولم تأخذ بعين الاعتبار أسلوب السياسة الضريبية رغم أهميتها في الحدّ من التلوث البيئي، حيث إنها ستساعد في تقليل مخاطر التلوث في البيئة (الشوابكة، 2014).

لم يتطرق قانون بقرار ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011م في موادّه وبنوده إلى نصوص تضمن سلامة البيئة والحدّ من التلوث البيئي؛ لذلك ستركز هذه الدراسة على أسلوب السياسة الضريبية للتعرف على مدى إمكانية نجاح التشريع الضريبي الفلسطيني في تبني وسائل تحدّ من التلوث البيئي.

مشكلة الدراسة

بعد دراسة قانون بقرار ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011م وتعديلاته نلاحظ أنّ القانون لم يتطرق في جميع موادّه وبنوده إلى نصوص تضمن حماية البيئة، وتعمل على الحدّ من التلوث البيئي، وهناك دراسات أكّدت أنّ هناك تلوثاً جويّاً خطيراً في فلسطين، وصل إلى (85) ميكروجرام لكل متر مكعب في عام 2014م، علماً بأنّ القيمة الصغرى هي (25) ميكروجرام لكل متر مكعب، والقيمة القصوى هي (130) ميكروجرام لكل متر مكعب؛ مما دفع الباحثة إلى التفكير في كيفية استخدام الضرائب كأحد أهم الأساليب لحماية البيئة والتقليل من التلوث أو التخلص منه بجميع أشكاله وصوره، وإمكانية اعتماد الضرائب لحماية البيئة من خلال فرض الضرائب، أو منح الحوافز الضريبية، أو من خلال وضع القوانين واللوائح التنظيمية لمكافحة التلوث. وتقوم سياسة مكافحة التلوث في فلسطين على استخدام الرقابة المباشرة من خلال قانون رقم (7) لعام 1999م والقرارات الوزارية، ولكن ارتفاع معدلات التلوث في جميع النواحي البيئية وتفاقم المشكلات البيئية هما الدافع الأساسي لإجراء هذه الدراسة التي يمكن تلخيصها في الإجابة عن السؤال الرئيسي:

هل تطبيق الضريبة البيئية سيؤدي إلى الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من حيث تناولها لموضوع حديث ومعاصر قيد الدراسة من قبل الكثير من الباحثين، وتأتي أهميتها في التعرف على مدى إمكانية نجاح التشريع الضريبي الفلسطيني في الحد من التلوث البيئي، كما وتركز الدراسة على اقتراح وسيلة فعالة للحد من التلوث البيئي من خلال تطوير النظام الضريبي الحالي يشتمل على سياسة ضريبية بيئية، بالإضافة إلى معرفة المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيق هذه الضريبة في البيئة الفلسطينية من وجهة نظر كبار المكلفين.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في إمكانية تطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي، حيث يشق من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. دراسة دور المتغيرات (مكان العمل، منطقة العمل، نوع النشاط الاقتصادي، نوع النفايات، جهة معالجة النفايات، كيفية التخلص من النفايات) كعوامل مؤثرة في تحسين العلاقة بين فرض البيئة الضريبية والحد من التلوث البيئي؟

2. دراسة دور المتغيرات (مكان العمل، منطقة العمل، نوع النشاط الاقتصادي، نوع النفايات، جهة معالجة النفايات، كيفية التخلص من النفايات) كعوامل مؤثرة في تحسين العلاقة بين منح الحوافز الضريبية والحد من التلوث البيئي؟

فرضيات الدراسة

اعتماداً على أدبيات البحث والدراسات السابقة حول الموضوع، تم تطوير وصياغة فرضيات سوف نختبرها؛ للتوصل إلى الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها، وهي كما يلي:

1. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.
2. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.
3. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير مكان العمل من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.
4. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير مكان العمل من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.
5. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير منطقة العمل من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.
6. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير منطقة العمل من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.
7. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.
8. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.

9. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير نوع النفايات من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.

10. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير نوع النفايات من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.

11. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير جهة معالجة النفايات من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.

12. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير جهة معالجة النفايات من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.

13. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير كيفية التخلص من النفايات من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.

14. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبعد (الحدّ من التلوث البيئي) تعزى لمتغير كيفية التخلص من النفايات من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية في فلسطين- الضفة الغربية.

مصطلحات الدراسة

التلوث البيئي: التخلص من النفايات الكيميائية والتي تسبب الضرر للبيئة، وهو يصنّف إلى ثلاثة أنواع رئيسية، هي: تلوث الغلاف الجوي، وتلوث الماء، وتلوث التربة. وهناك العديد من الملوثات مثل: المركبات العضوية وغير العضوية السامة، والحرارة، والضوضاء، وغيرها.

الضريبة البيئية: نفقات إجبارية بدون مقابل يتم تحصيلها لحساب الخزانة العامة، ويكون فرضها بسبب ارتباط وعائها بالبيئة.

الحوافز الضريبية: أداة ضريبية تهدف إلى حفز الأفراد على اتباع سلوك معين، أو نشاط معين يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، ويعالج بعض مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للنظام البيئي والتلوث البيئي

مقدمة

خلق الله لنا البيئة التي نعيش عليها بأنواعها الثلاثة، الهوائية والمائية والأرضية، وجعل كل شيء منها بقدر، وسخرها لنا حتى نستفيد منها بكل استفادة ممكنة، وقد طلب الله سبحانه وتعالى منا الحفاظ عليها ولا نلوثها؛ حتى تعود علينا بالاستفادة التي خلقها الله لنا، ولكن الإنسان خالف ذلك وأخذ يلوث البيئة بكل أنواع الملوثات. قال الله تعالى في ذلك "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيديهم ليزيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" صدق الله العظيم (الروم - 41)

فمن حق الإنسان العيش في بيئة ملائمة ونظيفة، وهو من أهم الحقوق القائمة على التضامن الاجتماعي بين الأفراد والدولة، ومن أجل حماية هذه الحقوق يجب أن نتعاون دولة وأفراداً من أجل العيش في بيئة صحيّة.

ولذلك سنتحدث الباحثة في هذا المبحث عن النظام البيئي والتلوث البيئي من حيث التعريف، وكذلك مكونات النظام البيئي، وأهم أنواع التلوث البيئي ومصادره، وكيف يؤثر التلوث البيئي على الإنسان، وأهم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التلوث البيئي، بالإضافة إلى دور التشريعات والاتفاقيات الدولية في مكافحة التلوث البيئي.

المطلب الأول: تعريف البيئة والنظام البيئي

الفرع الأول: مفهوم البيئة

تُعرف البيئة على أنها كل ما يحيط بالكائن الحي من عوامل ومكونات حيّة وغير حيّة، يؤثر فيها ويتأثر بها، وتشمل: الماء، والهواء، والتربة، والمعادن، والمناخ، والكائنات أنفسهم.

كما يمكن وصفها "بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد، والتي تؤثر وتحدد بقاءنا في هذا العالم الصغير، والذي نتعامل معه بشكل دوري" (العاني، 2014، ص244)

ويمكن تعريفها "بأنها العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية احتمالية، كالعوامل الجغرافية والمناخية من سطح، ونبات، وموجودات، وحرارة، ورطوبة، والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تسود المجتمع، والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع، وتشكلها وتطبعها بطابع مُعَيّن" (عبد اللطيف، 2007، ص83).

ويمكن أن نعرّف البيئة على أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته؛ ليمارس أنشطته المختلفة ويمارس فيه علاقاته مع البشر.

الفرع الثاني: مفهوم النظام البيئي

يُعدّ البريطاني (آرثر تانسلي) أول من وضع مفهوم النظام البيئي عام 1995م، وقد عرفه "بأنه نظام يتألف من مجموعة مترابطة ومتباينة نوعاً وحجماً من الكائنات العضوية والعناصر غير العضوية في توازن مستقر نسبياً" (قادر، 2009).

كما يُعرّف النظام البيئي على أنه مساحة من الطبيعة وما تحتويه من مكونات حيّة ومكونات غير حيّة، والتي تشكل وسطاً تعيش فيه هذه العناصر وتتفاعل مع بعضها بشكل مستمر ومتوازن (سعيد، 2014).

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه ذلك التفاعل المنظم والمستمر بين عناصر البيئة الحيّة وغير الحيّة، وما ينجم عن هذا التفاعل بين هذه العناصر من دوام واستمرارية التوازن البيئي بينهما جميعاً، حيث إنّ هنالك علاقات وارتباطات وظيفية معقدة تربط بين عناصر البيئة بنوعيتها الطبيعي والحيوي في انسجام دقيق، وحينما يتدخل الإنسان بسوء سلوكياته أو استغلاله يحدث خللاً في هذا النظام الدقيق وتقع الكوارث البيئية (الشواورة، 2014، ص44-45).

المطلب الثاني: مكونات النظام البيئي

يتكون النظام البيئي من كائنات غير حيّة، وهي مواد أساسية عضوية وغير عضوية في البيئة، وكائنات حيّة، وتنقسم هذه إلى قسمين رئيسيين:

- كائنات حية ذاتية التغذية: وهي الكائنات التي تستطيع بناء غذائها بنفسها من مواد بسيطة غير عضوية بواسطة عمليات البناء الضوئي (النباتات الخضراء)، وتعتبر هذه الكائنات المصدر الرئيسي لجميع أنواع الكائنات الحية الأخرى بمختلف أنواعها، كما تقوم هذه الكائنات باستهلاك كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون خلال عملية البناء الضوئي، وتقوم بإخراج الأكسجين في الهواء (البيلي، 2009، ص14).

- كائنات حية غير ذاتية التغذية: وهي الكائنات الحية التي لا تستطيع تكوين غذائها بنفسها، وتضم الكائنات المستهلكة والكائنات المحللة، فأكلات الحشائش مثل الحشرات التي تتغذى على الأعشاب كائنات مستهلكة تعتمد على ما صنعه النبات، وتحوله في أجسامها إلى مواد مختلفة تبني بها أنسجتها وأجسامها، أمّا الكائنات المحللة فهي تعتمد في التغذية غير الذاتية على تفكك بقايا الكائنات النباتية والحيوانية، وتحولها إلى مركبات بسيطة تستفيد منها النباتات، مثل البكتيريا والفطريات (العزاوي، 2010، ص27).

المطلب الثالث: أنواع التلوث البيئي ومصادره

ينقسم التلوث البيئي إلى خمسة أقسام: وهي التلوث المائي، والتلوث الهوائي، وتلوث النفايات الصلبة، وملوثات أخرى مثل الضجيج، وتلوث التربة.

1- تلوث الماء

الماء هو الجزء المكمل والمهم للحياة واستمرارها، فكما أنّ الحياة لا تستمر على الكرة الأرضية بدون الهواء فإنها لا تستمر أيضا بدون ماء (الحفيظ، 2008، ص95).

ويعرّف التلوث المائي بأنه "أيّ تغيير دخيل على الصفات الطبيعية للماء يجعله غير صالح للاستخدام، وتضم الاستخدامات المتعارف عليها البشري والاستحمام والري وتربية الأسماك والصناعة والملاحة، ويتلوث الماء عن طريق المخلفات الإنسانية والنباتية والحيوانية والصناعية التي تلقى فيه أو تصبّ في فروعها. وتلوث المياه الجوفية نتيجة لتسرب مياه المجاري إليها بما فيها من بكتيريا وميكروبات ضارة". (علي، 2016، ص 115-116).

لقد أصبح التلوّث المائي ظاهرة أو مشكلة كثيرة الحدوث نتيجة للنشاط البشري المتزايد وحاجة التنمية الاقتصادية المتزايدة للمواد الخام الأساسية، والتي يتم نقلها عبر المحيط المائي، فضلاً عن ذلك، فإن معظم الصناعات القائمة في الوقت الحاضر تطل على السواحل البحرية ومن ثم المحيطات، وتشير دراسات الأمم المتحدة للبيئة إلى أنّ المياه الجوفية تمثل مصدراً مهماً من مصادر المياه الصالحة للشرب والري، وإن الإسراف في استخدامها وتلوثها بالمواد الضارة يشكل تهديداً مستمراً لهذا المصدر المهم للماء العذب، وتتعرض المياه الجوفية إلى التلوث بسبب مخلفات ونفايات المصانع والأنابيب النفطية والمناجم، بالإضافة إلى التلوّث الناتج من الزراعة بسبب استخدام الأسمدة الصناعية والمبيدات الحشرية وروث الحيوانات (ربيع، 2009، ص 42).

مصادر تلوّث المياه في فلسطين

- المياه العادمة، وهي أنواع: المياه العادمة المنزلية، المياه العادمة الصناعية، المياه العادمة الصناعية "معدنية"، المياه العادمة صناعية عضوية، والمياه العادمة الزراعية.
- الأسمدة الزراعية ومبيدات الآفات الزراعية.
- المخلفات الصلبة المتراكمة.
- الملوثات الصناعية.

وتأتي خطورة هذه المصادر على المياه نظراً لتسربها إلى الخزان الجوفي، إمّا بطريقة مباشرة عبر مسامات الصخور أو الطبقات المنفذة للمياه، أو بطريقة غير مباشرة بعد تحللها؛ مما

يعمل على زيادة الأملاح من جهة، والنترات من جهة أخرى. وهذا يؤدي إلى تغير نوعية المياه وعدم صلاحيتها للاستعمال لأغراض مختلفة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 30.7.2018، 12:00 مساءً، www.wafainfo.ps)

وكذلك عملت إسرائيل على زرع المستوطنات فوق الأحواض المائية في فلسطين مدمرة بذلك الكثير من الأراضي الفلسطينية، وأخذت في استهلاك مياه هذه الأحواض بمعدلات خيالية، ولم يتوقف الأثر السلبي للمستوطنات على نهب المياه، وإنما أثر ذلك سلباً على البيئة؛ حيث أسهمت مخلفات المستوطنات في تلويث مصادر المياه، كما أعاق الاحتلال تطوير البنية التحتية للمياه وشبكات الصرف الصحي؛ مما أدى إلى اهتراء الشبكات واختلاط المياه الملوثة بالمياه النقية لتصل الملوثة إلى التجمعات الفلسطينية. (العتيلي، 2004، المياه الفلسطينية أزمة في الواقع، الجزيرة، 30.7.2018، 2:00 مساءً، WWW.aljazeera.net)

وترى الباحثة أن لهذا النوع من التلوث آثاراً بيئية ضارة وقاتلة لمكونات النظام البيئي تؤثر على الكائنات النباتية والحيوانية، وكذلك تؤثر بشكل واضح على السلسلة الغذائية، وتسبب للإنسان العديد من الأمراض، فهناك بعض الأمراض يكون منشؤها الماء نفسه، مثل: الكوليرا والتيفوئيد وأمراض العيون، وهناك أمراض تنتقل عن طريق رذاذ الماء وهي تنتج عن تكاثر بعض أنواع الجراثيم في المياه العذبة، ثم انتقالها إلى الجهاز التنفسي للإنسان مع رذاذ الماء.

2- تلوث الهواء

يشكل الهواء عنصر أساسياً من عناصر الحياة، وإذا كان للإنسان أن يتحمل نقص الغذاء لأيام والماء لساعات فإنه لا يستطيع تحمل نقص الهواء إلا لدقائق معدودة جداً، ولا تقل أهمية الهواء للحيوان والنباتات عنها للإنسان. (السعود، 2010، ص 59)

يعرف العلماء تلوث الهواء "بأنه وجود أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية في الهواء بكميات تؤدي إلى وقوع أضرار فيزيولوجية أو اقتصادية أو اثنتين معاً سواء بالإنسان

والحيوان والنبات، أو حتى بالآلات والمعدات، أو تؤدي إلى التأثير في طبيعة الأشياء وفي مظهرها وخصائصها الفيزيائية والكيميائية". (حسونة، 2014، ص 29)

يعتبر تلوث الهواء من أكثر أشكال التلوث البيئي انتشاراً نظراً لسهولة انتقاله وانتشاره من منطقة إلى أخرى وبفترة زمنية وجيزة نسبياً، ويحدث التلوث الهوائي عندما تتواجد جزيئات أو جسيمات عضوية أو غير عضوية في الهواء بكميات كبيرة (ربيع، 2009، ص 38)

مصادر تلوث الهواء في فلسطين

- وسائل النقل: يُعدّ القطاع من أكبر القطاعات الملوثة للهواء في فلسطين، ويزداد تأثيرها بشكل واضح في المناطق الحضرية، حيث تكتظ هذه المناطق بحركة السيارات ويحتوي عادم السيارات على غازات ضارة بالبيئة مثل: أول أكسيد الكربون، أكاسيد نيتروجين، أكاسيد كبريت، كما أن وسائل النقل تصدر جسيمات كربونية تكون مشبعة بالمواد (الأروماتية) متعددة الحلقات المتكاثفة.

- القطاع الصناعي: يساهم القطاع الصناعي في زيادة ملوثات الهواء. فمن المعلوم بأن هنالك مجموعات من المصانع التي تعمل بالمواد الخطرة، منها مصانع طلي المعادن والبلاط، والرخام، وكذلك مصانع النسيج التي تستخدم مواد عضوية وغير عضوية سامة جداً، وتنتشر هذه المصانع في المناطق السكنية، ويصدر عنها الغازات والغبار والأبخرة السامة، وهي بذلك تلعب دوراً كبيراً في تلوث الهواء.

- تعد صناعة الفحم من أهم مصادر تلوث الهواء في المناطق الفلسطينية، كما أنّ المحاجر والكسارات تصدر الغبار والدقائق إلى الجو بكميات كبيرة، وما يزيد المشاكل البيئية أنّ هذه الصناعات تقع بالجوار من المناطق السكنية، مما يخلق ظروفًا حياتية سيئة تؤثر بصورة خطيرة على الصحة العامة.

- التلوث الناتج عن المصانع المنتشرة على طول الحدود في فلسطين: حيث يساهم الجانب الإسرائيلي بجانب كبير من تلوث الهواء وتدهور جودته في الأراضي الفلسطينية، وتعمل

الرياح الغربية على حمل الهواء الملوث الناتج عن المناطق الصناعية وحركة السير الكثيفة إلى المناطق الفلسطينية، أمّا المصانع الأكثر توطأً فهي المصانع المقامة محاذية للحدود مع الضفة تفادياً لاعتراضات السكان في إسرائيل، حيث أقيم مصنع المبيدات والأسمدة الكيماوية بالقرب من محافظة طولكرم، ويقع على بعد 100 متر من المنطقة المكتظة بالسكان، ويتم تشغيل وإيقاف المصنع وفقاً لاتجاه الرياح مؤدياً إلى الضفة الغربية (مطر، طيبيل، 2000)

وترى الباحثة أنّ ملوثات الهواء تسبب الكثير من التأثيرات الضارة على المواد والأحياء الموجودة في البيئة، فيؤدي وجود الضباب والتراب إلى عدم إمكانية الرؤية بالطرق الأرضية والجوية، كما تؤدي إلى حدوث صدأ وتآكل للمعدات والمباني، وكذلك تلحق الضرر بالإنسان وتسبب له مخاطر صحية عديدة، منها: تهيج العيون وتهيج الحنجرة والأنف. ومن أهم الملوثات الهوائية الأكثر خطورة على صحة الإنسان الغازات والأبخرة والضباب والغبار، وقد ثبت أنّ هذه الملوثات لها آثار سلبية على الجهاز الهضمي يزيد من فرصة الإصابة بالسرطان، وخاصة سرطان الرئة وسرطان المعدة، وأنّ أهم مصادر التلوث الجوي هي مقالع الحجارة والكسارات وخلطات الأسفلت، والحرائق، ومصانع الزجاج، ومحطات تعبئة البنزين، وأفران الخبز، ومحطات توليد الكهرباء.

3- تلوث النفايات الصلبة

تعرف النفايات الصلبة: بأنها المخلفات التي يمكن نقلها، والتي يرغب منتجها بالتخلص منها، بحيث يكون جمعها ونقلها ومعالجتها بطريقة صحيحة من مصلحة المجتمع، وتشمل:

1. النفايات المنزلية: يقصد بالنفايات المنزلية المخلفات الناتجة عن أنشطة السكان في المنازل وعن المطاعم والفنادق وغيرها، وتتكوّن النفايات المنزلية من مواد معروفة، مثل: مخلفات المطابخ وعمليات تحضير الطعام، وكذلك القمامة وما تحويه من ورق وزجاج ومواد بلاستيكية وغيرها.

2. النفايات الصناعية: تتعدّد الأنشطة الصناعية في الدول، وينتج عنها نفايات تختلف نوعيتها وكميتها باختلاف نوعية الصناعة وطريقة التصنيع؛ إذ تتشابه مكونات بعض النفايات

الصنّاعيّة مع النُفايات المنزلية، ويمكن بالتالي جمع هذه النفايات مع النفايات المنزلية دون تشكيل خطر على الصحة والسلامة العامة (مثل النفايات النسيجية والورقية)، أمّا باقي النفايات الصناعية فيجب جمعها ونقلها ومعالجتها منفصلة عن النفايات المنزلية. وتصنف نفايات معالجة مياه الصرف الصحيّ الحاوية لمواد عضويّة وأخرى لا عضوية مع النُفايات الصناعيّة.

3. النُفايات الزراعية: هي المخلفات الناتجة عن كافة الأنشطة الزراعية النباتية منها والحيوانية، ومن أهم هذه النفايات مخلفات الحصاد وجني المحاصيل الزراعية، وتختلف كمية النفايات حسب نوعية الزراعة والطريقة المتبعة في الإنتاج الزراعي.

4. نفايات الإنشاء والبناء: وهي عبارة عن مخلفات خاملة تنتج عن عمليات هدم وبناء المنشآت، ونظراً لعدم احتواء هذه النفايات على مواد خطيرة على البيئة يمكن استخدامها في عمليات الردم المختلفة، وأشغال الطرق العامة، وتسوية المنحدرات على جوانب الطرق. (أواز بهروز، 2017)

مصادر تلوث النُفايات الصلبة في فلسطين

تتكون أغلب النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية من النفايات الناتجة عن المنازل والمطاعم والفنادق (نفايات الطبخ)، ونفايات البلاستيك والورق بعد استعمالها في عمليات التغليف للأغراض المختلفة والنُفايات الناتجة عن ورشات البناء، وهذه النفايات بمجملها تكثر في المدن. أمّا في المناطق الريفية والزراعية فتكثر النُفايات الناتجة من النشاط الزراعيّ والحيوانيّ سواء مخلفات نباتية أم عضوية (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001)

وترى الباحثة أن فلسطين تواجه مشكلة النفايات الصلبة التي تزداد مع التزايد الكبير في أعداد السكان ونمو القطاع الصناعي، وكذلك تدني الوعي البيئيّ لدى المجتمع، وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات ومجالس البلدية، وضعف مستوى الخبرات الفنيّة والإداريّة المتعلقة بإدارة النُفايات الصلبة.

4- تلوث الضجيج

الضجيج صوت يصدر على شكل موجات لا ينسجم لسماعها الإنسان، بالإضافة إلى أنها غالباً ما تكون على شكل أصوات بترددٍ عالٍ، وتؤدي إلى اهتزاز طبلة الأذن بشدّة، فهي أصواتٌ غيرٌ منتظمة بعكس الأنغام الموسيقية التي يطرب لها الإنسان.

تعتبر مشكلة التلوث الضجيجي من أهم مشكلات المدن المزدحمة، وخاصة المدن الصناعية، وهذه الظاهرة البيئية هي نتيجة من نتائج التقدم الحضاري التي تؤثر سلباً على صحة الإنسان وخاصة حاسة السمع. (ربيع، 2009، ص 49)

مصادر تلوث الضجيج في فلسطين

عرّف قانون البيئة الفلسطيني الإزعاج البيئي: أنه ما ينشأ من ضيق أو ضررٍ ماديٍّ أو معنوي عن الضوضاء أو الاهتزازات أو الإشعاعات، أو الروائح الناجمة عن نشاطات الإنسان أو المنشآت أو وسائل النقل وغيرها، والذي يؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية وممتلكاته، أي أنّ الضوضاء تؤدي للإزعاج البيئي، ويمكن تصنيف مصادر تلوث الضجيج إلى:

- الضجيج الصناعي وهو الذي ينشأ من المصانع والورش والمعامل.
- ضجيج وسائل النقل كالسيارات.
- الضجيج الاجتماعي ومصدره الجيران عن طريق الأنشطة والأجهزة الكهربائية أو المولدات الكهربائية التي تستخدم بسبب انقطاع التيار الكهربائي الدائم (سلطة جودة البيئة، 2011)

ترى الباحثة أنّ مشكلة التلوث الضجيجي تزداد يوماً بعد يوم خصوصاً في المناطق المزدحمة في السكان والموجودة بجانب المصانع والطرق السريعة، والمناطق التي توجد بها حركات إنشاء كالبناء وتنفيذ المشاريع، ومن الضروري مكافحة الضجيج عن طريق الحدّ من صدور الضجيج من هذه المصادر أو منع انتشاره إلى البيئة المحيطة.

5- تلوث التربة

هو الفساد الذي يصيب التربة ويحدث تغييراً في خصائصها وفي خواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية، أو يغير في تركيبها بشكل يجعلها تؤثر سلباً على الإنسان والحيوان والنبات. (خاطر، 2016، ص 25)

وتُعتبر التربة مورداً من موارد البيئة المتجددة، وتتكون من موارد صلبة عضوية وغير عضوية إضافة إلى الماء والهواء والكائنات الحية، كما أنّ أهمية التربة للإنسان لا تقل عن أهمية الهواء والماء، وأنها بيت الإنسان الذي يقطن فيه، ويُقيم عليه كل نشاطاته اليومية، وإذا كان الإنسان يقطن على سطح اليابسة فإنه يزرعها، فتوفر له الغذاء، وتجدد له الهواء من خلال المزروعات، وتقدم له من باطنها المعادن الكثيرة ومصادر الطاقة الهامة، ومن أعماقها تتفجر المياه العذبة اللازمة لمعيشته. (السعود، 2012، 89-90)

مصادر تلوث التربة في فلسطين

ينتج التلوث بشكل رئيسي عن تصريف المياه العادمة إلى الأودية والأراضي الزراعية، إضافة إلى الاستخدامات المفرطة للمبيدات والأسمدة الكيماوية، وخاصة في المناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 200 ملم سنوياً، حيث يؤدي ذلك إلى تملح في التربة. بالإضافة إلى مخلفات الكسارات وصناعة الحجر والرخام من الأغبرة والتي تتسبب في إغلاق مسامات التربة وتدمير الغطاء النباتي. وينطوي ذلك التلوث على مخاطر أهمها تلويث مصادر المياه. (سلطة جودة البيئة، 2010)

وترى الباحثة أن تلوث التربة لا يقتصر على النبات نفسه، إنّما يمتد إلى الكائنات الحية التي تعتمد في غذائها على النباتات، بما في ذلك الإنسان نفسه، ويسهم تلوث التربة في زيادة التلوث الكيميائي للغذاء، وذلك من خلال تأثير الملوثات البيئية على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية المائية والبرية، لذلك يجب الحدّ من هذا التلوث بالتقليل من الأسمدة الكيميائية وفرض ضريبة على من يقوم باستخدام هذه الأسمدة.

المطلب الرابع: آثار التلوث البيئي على صحة الإنسان

1- ملوثات الهواء: فقد ثبت أن عوادم السيارات على سبيل المثال تحتوي على أربعة من

المركبات في غاية الخطورة على الإنسان، وهي:

- أول أكسيد الكربون: وهو غاز سام يسبب الصداع والغثيان وصعوبة التنفس إذا وصلت نسبته إلى (1.1 %) ويؤدي إلى الوفاة إذا وصلت نسبته إلى (3.3 %).

- أكاسيد النيتروجين يسبب تهيجاً شديداً للجهاز التنفسي، وتلفاً للرئتين، كما يؤدي إلى الوفاة إذا وصل تركيزه إلى 50 جزءاً من المليون.

- مركبات الهيدروكربونات تسبب حساسية للعينين والأنف والحلق، وبعض أنواعها لها تأثيرات سرطانية.

- مركبات الرصاص لها تأثيراتها السلبية على نمو الأطفال ونضجهم العقلي، كما يتسرب الرصاص إلى الخضار والفواكه المزروعة بالقرب من الطرق التي تمر بها السيارات، ويدخل الرصاص إلى جسم الإنسان عن طريق الجهاز العصبي وخاصة الأطفال، كما يسبب أمراض الدم والقلب ويؤثر على جهاز المناعة عند الإنسان.

2- ملوثات الماء: ويُقصد به كل تغيير في الصفات الطبيعية للماء يسبب الضرر للإنسان، وأن عدم حماية مياه الشرب من التلوث هو المسؤول الأول عن تفشي أمراض الإسهال والكوليرا والتيفوئيد، وكثير من طفيليات القناة الهضمية، وعموماً فإن أهم ملوثات مياه الشرب هي:

- المواد الكيميائية مثل الأملاح المعدنية، وأهمها: (ملح الرصاص والنترات والكبريتات والكلوريدات).

- جراثيم الأمراض مثل التيفوئيد والكوليرا، والطفيليات مثل البلهارسيا.

- مواسير مياه الشرب تُعدّ مصدراً مستمراً للتلوث بالحديد والرصاص، وكذلك بمكونات الأسبستوس التي تصنع منها تلك المواسير.

- غاز الكلور في مياه الشرب، حيث يُستخدم غاز الكلور عادة للقضاء على التلوث الميكروبي في المياه، وهو غاز سام يتفاعل مع المركبات العضوية الموجودة في مياه الشرب، وقد تتكون مواد ضارة بالصحة العامة؛ لذلك لجأت دول كثيرة في العالم إلى استخدام الأوزون في تعقيم مياه الشرب بدلاً من استخدام الفلور والكلور (أرناؤوط، 1997، ص13، ص22).

المطلب الخامس: أهم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن التلوث البيئي

- الآثار الاجتماعية للتلوث البيئي

- يساهم تفاقم التلوث البيئي بجميع أشكاله في زيادة حدة الأمراض التي تؤثر سلباً على الحالة الصحية والنفسية لأفراد المجتمع، وظهور المشاكل الاجتماعية، ومن هذه الأمراض:
- الأمراض المرتبطة بتلوث المياه أو تشكل الأمراض_ التي تنتقل عدواها بواسطة المياه_ مشكلة خطيرة من مشاكل الصحة العامة، ومن هذه الأمراض التهاب الكبد الفيروسي.
 - الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء، وهذه تؤدي إلى الإصابة بالكثير من الأمراض، منها: أمراض التنفس والربو والحساسية، والتهاب القصبات الهوائية.
 - الأمراض النفسية الناجمة عن الضوضاء والضجيج بسبب المعامل والمطارات القريبة من المناطق السكنية، وهذه تؤدي إلى شعور الفرد بعدم الراحة والإصابة بأمراض نفسية حادة نتيجة التوتر العصبي والأرق وعدم النوم، والشعور بالضيق وفقدان التركيز والاستيعاب، ومشاكل صحية أخرى كثيرة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية خطيرة، وربما تؤدي إلى حصول تصادم بين أفراد المجتمع فضلاً عن تكلفة المعالجة لهذه الأمراض، ونتيجة كل ذلك هو تراجع إنتاجية هؤلاء الأفراد في جميع المجالات.

- الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي

يؤدي التلوث البيئي بمختلف أشكاله وصوره إلى عرقلة عملية التنمية، وذلك من خلال مساهمته في:

- انخفاض الإنتاج الزراعيّ بسبب إصابة النباتات والمزروعات بمختلف الأمراض، وانخفاض إنتاجية العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب إصابة العمال بمختلف أنواع الأمراض والمشاكل النفسية والاجتماعية.

- انخفاض الإنتاج الحيواني بسبب إصابة الحيوانات، مثل إصابة مزارع الأسماك بمختلف الأمراض.

ويرافق انخفاض الإنتاجية في كل هذه القطاعات الاقتصادية إنفاق الأموال الطائلة في معالجة آثار التلوث البيئي، سواء الاجتماعية منها أم الاقتصادية، وهذا ما أرهق خزينة الكثير من الدول بسبب ما تنفقه من أموال لمعالجة آثار التلوث البيئي في جميع المجالات، وأخيراً يمكن القول أنه كلما زادت المشاكل البيئية انخفضت معدلات التنمية أو ازدادت تكاليف التنمية؛ لذا يجب مساهمة جميع الجهات في المحافظة على البيئة بمختلف أشكالها؛ للتقليل من الآثار السلبية للتلوث البيئي التي تعرقل عملية التنمية في البلد (الشمري، 2015).

المطلب السادس: دور الاتفاقيات والتشريعات الدولية في مكافحة التلوث

نظراً للأهمية التي تحتلها البيئة والقوانين والتشريعات البيئية لضبط سلوكيات الإنسان في المحافظة على البيئة وعدم استنزاف مصادرها وتلويث الهواء والماء والتربة ليس على حاضر المجتمع والعالم فحسب، بل على مستقبلها أيضاً، وعلى قدرته في مواجهة الصعاب والتحديات، الأمر الذي يجعل تطور القوانين والتشريعات البيئية ضرورة وطنية قومية وعالمية ملحة؛ ليتمكن من تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة من مختلف جوانبها، وعدم التأثير السلبي في البيئة والتأثير في مجرى الحضارة الإنسانية، ويتحقق ذلك من خلال قوانين وتشريعات بيئية وعمليات تقويم ومراجعة لما حققته هذه التشريعات، ولا يقتصر الأمر فقط على المؤسسات الرسمية، بل أيضاً على المؤسسات غير الرسمية لمعالجة ومعرفة مقدار ما تحقق من تحسن على العلاقة بين الإنسان والبيئة (يونس، 2008، ص 16).

لذا تستمد الباحثة أهمية هذه الدراسة في معرفة دور القوانين والتشريعات والاستراتيجيات البيئية في تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة بشكل عام، ومعرفة مدى تأثير القوانين والتشريعات والاستراتيجيات الفلسطينية لحماية البيئة وقيام علاقة متوازنة إيجابية بين الإنسان الفلسطيني والبيئة والمحافظة عليها، نظيفة خالية من التلوث وعدم الاستنزاف للموارد الطبيعية، علماً بأن قانون حماية البيئة الفلسطيني هو قانون قديم ولم يطرأ عليه أي تعديل، وأن سلطة جودة البيئة هي التي تقوم بتطبيق أحكام هذا القانون.

قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لسنة 1999

نصَّ القانون الأساسي الفلسطيني على حق المواطن في بيئة نظيفة متوازنة، وعلى دور السلطة في الحفاظ عليها وحمايتها من أجل الأجيال القادمة؛ لذا يقع على عاتق السلطة مسؤولية مراقبة كل الأعمال التي من شأنها المساس بالبيئة أو التأثير عليها، إذ يوجد عدة قوانين تنظم البيئة في فلسطين من أهمها:

* قانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة

* قانون المياه الفلسطينية رقم 3 لسنة 2003

* قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004

* قانون الزراعة رقم 2 لسنة 2002

تهدف تلك القوانين إلى ضمان المحافظة على الصحة العامة، وتوفير الأمن والأمان، والرفاه والظروف الجيدة للسكان، والاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية، من ضمنها: المياه، والهواء، والتنوع الحيوي والغابات، وحماية مصادر المياه الفلسطينية الجوفية والسطحية من التلوث. ولم تعالج تلك القوانين المشاكل البيئية التي سببها المباشرة: الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وعدم اكتراث المواطن الفلسطيني بتلوث البيئة، وضرورة وعيه في تكامل العناصر البيئية المختلفة (بكيرات وعواد وآخرون، 2010، ص 459).

وقّعت سلطة جودة البيئة، وجهاز الضابطة الجمركية (اتفاقية بازل) بشأن النفايات الخطرة واتفاقية (التنوع الحيوي)، وذلك انطلاقاً من أسس ومفاهيم حماية البيئة التي نصّ عليها القانون الأساسي الفلسطيني في (المادة 33) منه، وأهمّها المسؤولية المشتركة لحماية البيئة، والمبادئ التي يقرّها قانون البيئة والاتفاقيات الدولية؛ تعزيزاً للأمن البيئي الفلسطيني، والحفاظ على السلامة العامة في مواجهة الأخطار التي تواجهها البيئة الفلسطينية.

وتُعتبر (اتفاقية بازل) معاهدة دولية للحدّ من حركة النفايات الخطرة بين الدول التي تتحكّم في نقلها عبر الحدود، والتخلص منها، حيث تستفيد منها فلسطين في حظر نقل النفايات الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية، وإجبار إسرائيل لإعادتها. واتفاقية التنوع الحيوي معاهدة دولية ملزمة قانونياً بالمساهمة في حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لهذا التنوع، خاصة في الأراضي الفلسطينية، كذلك يمنح فلسطين حقها في التّحكّم بمواردها، وسيادتهم عليها. (سلطة جودة البيئة، 2015، 20.7.2018، 7.00 م، <http://environment.pna.ps>)

المبحث الثاني: الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي

مقدمة

تعتبر الضرائب إحدى الأدوات الماليّة المستخدمة للحدّ من الظواهر السلبية منها: التلوث البيئي وذلك بفرض الضريبة البيئية؛ بهدف حماية البيئة، والمحافظة على الموارد الطبيعية، وصحة الإنسان من الصناعات الضارة بالبيئة، فضلاً عن زيادة الإيرادات الضريبية التي يمكن استخدامها؛ لتعويض الأشخاص المتضررين من المخاطر الناجمة عن هذه الملوثات، أو إنشاء مشاريع من شأنها تحسين الأداء البيئي؛ لذلك يكون للضريبة البيئية دور كبير في الحدّ من التلوث.

كما أنّ للضريبة البيئية دوراً هاماً ومؤثراً على اجتذاب رؤوس الأموال المحليّة والأجنبية، وتوجّهها للاستثمار نحو الأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة؛ وذلك لما يقرره القانون من مزايا وحوافز ضريبية تتمثل في إزالة ما قد يتعرض له رأس المال من عوائق ضريبية وجمركية، ومنح المشروعات الاستثمارية مزيداً من الإعفاءات أو التنازلات الضريبية.

وفي ضوء ما سبق سأتناول خلال هذا المبحث العناصر الآتية:

- الإطار الفكري للضريبة البيئية.

- المفاضلة بين السياسة الضريبية وأدوات السياسة البيئية الأخرى.

- الحوافز الضريبية كأداة للمحافظة على البيئة.

المطلب الأول: الإطار الفكري للضريبة البيئية

مقدمة

في ظل منظومة ضريبة جديدة تهدف إلى إصلاح عيوب النظام الضريبي الحالي، ومع ظهور الحاجة إلى توفير موارد فعلية تعمل على تقليل العجز في الموازنة العامة دون اللجوء إلى زيادة في أسعار الضريبة، ومع العمل على إيجاد شرائح من الواجب دخولها في المنظومة الضريبية، إذ أصبحت هناك حاجة ماسة إلى تطبيق مبدأ يقتضي (أن من يلوث يدفع) هذا المبدأ الذي صدر أول مرة عام (1972) عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكذلك نادى به العالم الاقتصادي (Arthur Cecil Pigou) وتم تكريس هذا المبدأ ضمن المبدأ (16) من إعلان (Rio de Janeiro) عام (1992)، كما ظهر في القانون الفرنسي عام (1995) بموجب قانون (2 فيفري)، وكذلك نادى به (ريكاردو) في مطلع القرن العشرين: "وهو أن من يلوث البيئة يجب أن يتحمل إصلاح ما أفسده بالقدر الذي تسبب فيه من أجل تحقيق الحفاظ على موارد الأجيال القادمة".

الفرع الأول: مفهوم الضريبة البيئية

تُعرفُ الضريبةُ البيئيةُ وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) "بأنها نفقات إجبارية دون مقابل تم تحصيلها لحساب الخزنة العامة، ويكون فرضها بسبب ارتباط وعائها بالبيئة". (الشناوي، 2011)

كما تُعرّف الضريبة البيئية "بأنّها الضريبة التي تمارس تأثيراً مرغوباً فيه على البيئة"، وهكذا ينسجم تعريف الضريبة البيئية مع تعريف الضريبة بصفة عامة، باعتبارها اقتطاع جبري يدفعه الفرد مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك باعتبار أنّ حماية البيئة تتدرج ضمن الأعباء العامة. (عطية، 2001)

وتتضمن تعريف الضريبة البيئية واحدة أو أكثر من العناصر الآتية:

1. ضرائب الانبعاثات التي تحدد نسبتها وفقاً لكمية الانبعاثات، ومدى ما تحدثه من دمار بيئي.
2. الضرائب غير المباشرة على مُدخلات الإنتاج، والسلع الاستهلاكية التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تعرّض البيئة لدمار. (كرسوم الانتاج المفروضة)
3. الأحكام ذات الصلة بالبيئة في الضرائب الأخرى.
4. أحكام الاستهلاك المُعجل، والمعدلات الضريبية الأكثر انخفاضاً، وأساليب الإنتاج التي توفرّ طاقةً وتحدّ من التلوّث.
5. فرض ضريبة نسبية أو تصاعديّة، أو رسم تحسين للبيئة على الشركات الصناعية الملوثة للبيئة. (قدي، 2011، ص 165)

الفرع الثاني: فرض ضريبة على التلوّث البيئي

من الأهداف التي تسعى الضريبة البيئية إلى تحقيقها هو الحد من التلوّث؛ فقد أخذت بعض الدول تفرض ضريبة خاصة للحدّ من التلوّث البيئي على الشركات التي تزاول أنشطة تلوّث الهواء، والماء، والتربة بمعدلاتٍ تقررها الدولة، وتفرض هذه الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإسبانيا، وهولندا.

كذلك يمكن استخدام هذه الضريبة في فلسطين للحدّ من الأنشطة الملوّثة للبيئة. خاصةً فرضها على الشركات التي تزاول أنشطتها في المناطق السكنية؛ وذلك لتشجيعها لنقل نشاطها

للمناطق البعيدة عن السكّان. وترى الباحثة أن فرض الضريبة على التلوث البيئي من منطلق (أنّ مَنْ يلوّث يدفع) يُعدّ من إحدى الأدوات الهامّة لحماية البيئة؛ إذ تُعدّ الضريبة على التلوث البيئي من أنجح الوسائل الحاليّة في كثيرٍ من البلدان التي أخذت بنظام الضريبة على التلوث. ويرى البعض أنّ فرض الضريبة على التلوّث البيئيّ هو إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدّثة مؤخراً، والتي تهدف إلى تصحيح الفائض عن طريق وضع تسعيرة على التلوّث، أو رسم، أو ضريبة. (الشيخ، 2002، ص 325).

الفرع الثالث: أساليب تحديد سعر الضريبة البيئية

إنّ سعرَ الضريبة البيئية هو ذلك المبلغ الذي يُفرض على المتسبب في إحداث التلوّث. وهناك أسلوبان مُعتمدان في أغلب الدول التي تعتمد على الضريبة البيئية وهما:

1. السعر الثابت في الفقه الضريبي بصفه عامة: يُعتبر السعر الثابت للضريبة معدلاً لا يتغير حتى لو تغير الوعاء الضريبي (أي تحديد قيمة ثابتة من الوعاء الضريبي).
2. السعر التصاعدي: يعتمد هذا الأسلوب على التصاعد في سعر الضريبة مع تصاعد الوعاء الضريبي، وهذا الأسلوب هو الأقرب من مبدأ العدالة الضريبية وعده الاقتصاديون هو الأسلوب الأنسب في حالة تطبيق الضرائب البيئية؛ لما ينطوي عليه من حوافز قوية لدفع الملوّثين إلى تخفيض كميات ومستويات انبعاثاتهم الملوّثة إلى الحد الذي تكون فيه الضريبة مقبولةً اقتصادياً. (محرز، صيد، 2015)

الفرع الرابع: أهداف الضريبة البيئية

1. إمكانية ضمان بيئة سليمة وصحية، من خلال رفع الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
2. إيجاد مصادر مالية تُمكن الدولة من إزالة النفايات، فضلا عن إمكانية تحقيق التنمية المتوازنة ذات الفوائد المشتركة.

3. تحفيز المجتمع وتشجيعه على عدم التعاون مع المواد المُسببة للتلوث من خلال فرض الضريبة البيئية.

4. فرض الضريبة البيئية يسهم في الردع، وإزالة التلوث من خلال الإجراءات العقابية التي سوف يتضمنها القانون.

5. استخدام الضرائب ضمن السياسة البيئية يُعدّ سبباً اقتصادياً أساسياً، يضمن إدخال تكاليف التلوث واستغلال البيئة ضمن أسعار البضائع والخدمات، ما يوجه المتسببين في التلوث إلى المساهمة في حماية البيئة. (عبود، 2016)

الفرع الخامس: خصائص الضريبة البيئية

1. ضريبة نسبية السعر؛ حيث تتحدد الضريبة كنسبة من قيمة التلوث أو كميته الذي يُحدثه كل مشروع؛ لذا فإنّ كلّ منشأة ستتحمل أعباءً تتناسب مع التلوث الذي ينجم عن نشاطها.

2. ضريبة مباشرة من حيث المبدأ تستهدف أن يتحملها من يحدث التلوث، ولكنّ الواقع يشير إلى أنّ هذه الضريبة يمكن نقل عبئها إلى مستهلك هذا المشروع وخدماته.

3. ضريبة محفزة لمنع التلوث؛ حيث يفاضل أصحاب المشروع بين دفع الضريبة أو دفع تكاليف إزالة التلوث، فيختار إزالة التلوث طالما كانت الضريبة أعلى.

توزيع حصيلة الضريبة على ضحايا التلوث بأحد الشكلين: توزيع صريح لكل الأفراد المُعرّضين لتلوث البيئة في المواقع المختلفة، أو توزيع ضمني عن طريق زيادة الإنفاق العام المقرّر في هذه المواقع بقيمة هذه الحصيلة الضريبية. (الزبيدي، 2014، ص 210)

الفرع السادس: تحديد وعاء الضريبة البيئية

يمكن تعريف الوعاء الضريبي " أنه المادة الخاضعة التي تفرض عليها، أو المجال الخاضع لها سواء أكان نشاطاً أم سلعة " أي العنصر الاقتصادي الذي يخضع لها". (غريسي، لعجال، 2016)

وفي مجال الضريبة البيئية، فإنّ اختيار العناصر التي يتضمنها الوعاء الخاضع للضريبة يجب أن يقوم على أساس وجود علاقة واضحة ومنطقية بين واقع التلوث وتأثيره الماديّ الملموس على البيئة" أي يتعين تحديد العناصر داخل الوعاء بشكل محدّد ودقيق، وأن تُعطى تعريفات موحّدة داخل نطاق الحدود الجغرافيّة التي تُطبّق فيها الضريبة، وهذا التحديد الدقيق والتعريف الموحد للعناصر الخاضعة للضريبة يزيد من مصداقية التأثير البيئي للضريبة. (بوجمعة، 2016)

إنّ اختيار وعاء الضريبة يختلف عن الضرائب التقليدية الأخرى؛ فوعاء الضريبة البيئية لا يتحدّد بقيمة نقدية وإنّما بنسبٍ ماليّةٍ مثل كمية الملوثات، أو المخلفات المضرّة بالبيئة، كالانبعاثات الغازية في الهواء، ونسب المخلفات المطروحة في الماء أو التربة، واستنزاف الموارد الطبيعية، فكلما زادت نسبة الملوثات زادت نسبة الضريبة، بالإضافة إلى ذلك يدخل ضمن وعاء الضرائب حماية البيئة، ما ينتج عن النشاط من آثارٍ جانبيّةٍ خلال مراحل إنتاج السلع؛ فإن مثل هذه المخلفات سواءً أكانت سائلةً أم غازيةً حتى الصلبة تعتبر خاضعة لضرائب حماية البيئة ما يدفع صاحب النشاط إلى استخدام موادّ أو آلاتٍ أو أدواتٍ في إنتاج السلع أو مزاوله نشاطٍ مُعيّن، تكون صديقة للبيئة أو قليلة الآثار حتى يتخلّص من عبء هذه الضريبة.

أمّا بخصوص الموادّ الأوليّة التي يؤدي استخدامها في العملية الإنتاجية إلى تلوث البيئة، أو سينتج عنها سلع مضرّة بالبيئة، أو موادّ سامّة؛ فيجب فرضُ ضريبةٍ على مستوردٍ هذه الموادّ الأوليّة؛ لحماية البيئة من التلوّث. وتُعدّ الموادّ الأوليّة وعاءً خصّبُ لضريبة البيئة؛ وذلك لسهولة تحديد كمياتها، وقياس الأضرار الناجمة عنها، وهذا سيؤدي إلى تشجيع مستخدمي الموادّ الأوليّة إلى ترك استخدامها، والبحث عن بدائلٍ صديقة للبيئة، وأقلّ خطراً منها؛ للتخلّص من دفع الضريبة. (عباس، 2014)

وخلاصة القول: إنّ وعاء الضريبة البيئية يمكن تقسيمه إلى عدّة أجزاء، وذلك حسب

طبيعة الأنشطة الملوّثة في فلسطين وهي:

1. ما ينتج عن الأنشطة من انبعاثات، أو غازات أو مواد سائلة مضرّة بالبيئة، فيكون الوعاء هو قياس كمية تلك الأبخرة أو المواد السائلة.
2. ما ينتج عن الأنشطة من موادّ جانبية أثناء فترة إنتاج السلع مثل: مواد صلبة، أو سائلة، أو غازية، منها تحديد كمية ما ينتج عنها، ثمّ تُحسب على أساسه الضريبة مضافاً إليها الموادّ الأولية المستخدمة في هذه الأنشطة.
3. ما ينتج عن السلع أو المواد الأولية بصورة نهائية، بحيث تتجاوز الحدّ الأمثل لنظافة وسلامة البيئة، أو تُفرض الضريبة على السلع التي يؤدي استخدامها إلى التلوّث البيئيّ أو تضرّ في صحة الإنسان.

الفرع السابع: أنواع الضرائب البيئية

1. **الضريبة على المنتجات:** هي ضريبة قيمية، أو نوعيّة على الإنتاج في مختلف الوحدّات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث البيئة أي إحداث أضرار جماعية، وتُفرض هذه الضريبة؛ بهدف تخفيض حجم الإنتاج وبالتالي تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى مستويات مقبولة اجتماعياً. (بوجمعة، 2016)

ومن الأمثلة التطبيقية لهذا النوع من الضرائب، الضريبة على الأكياس البلاستيكية التي تفرضها الحكومة الإيرلندية، وذلك في عام (2002) ضمن سعر يعادل (15) من اليورو لكلّ كيس بلاستيكيّ. ولقد ساعدت هذه الضريبة في تخفيض استهلاك الأكياس البلاستيكية إلى أكثر من 90% من الاستهلاك العادي، مع الأخذ بالاعتبار تقليل الأضرار المستقبلية لهذا الاستعمال. (الشوابكة، 2014)

2. **الضريبة على النفايات والانبعاثات:** تختلف هذه الضريبة عن سابقتها أنّها تُفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية؛ فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة ما يدفع المنتجين إلى تخفيض الانبعاثات، من خلال مجموعة من الإجراءات التي يتخذونها، مثل: التغيير في نوعيّة المُدخلات

المستخدمة، أو التحوّل إلى إنتاج مُنتجاتٍ أقلّ تلوثاً، وبالتالي فإنّ جوهر استخدام هذه الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث، واختيار الطريقة الملائمة؛ لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة. (الدارجي، دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة)

3. **ضريبة الكربون:** وهي ضريبة قديمة جداً يتم فرضها؛ لأسبابٍ ماليّةٍ بحتة، وتُفرض على أنواع الوقود: مثل الوقود النفطي، البترول، زيت الديزل، الغاز البترولي السائل، الغاز الصناعي، والفحم. (الربيعي، الشياح، 2007)

وعند استعراض تجارة الدول التي أخذت بضريبة الكربون، يمكن القول: إنّ النرويج تُعدّ أحد قادة دول منظمة التعاون الاقتصاديّ، والتنمية في استخدام الأدوات الاقتصادية، فلقد فرضت من بداية التسعينات من القرن الماضي الضريبة على الكربون، حتى أنّ هذه الضريبة قد غطت في عام 1999، 64% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في النرويج.

وقد استتنت هذه الضريبة من الخضوع لأحكامها صناعات الألمنيوم، والأسمدة والكيماويات. (الشوابكة، 2014)

4. **ضريبة النقل:** يتضمن هذا النوع من الضرائب كلاً من:

- **ضريبة على بيع محركات السيارات:** يُفرض هذا النوع من الضرائب على استيراد السيارات، وعلى تصنيعها؛ بهدف إقامة توازن بين الاقتصاد والنمو السريع لقيادة السيارات؛ حيث تُفرض على أساس سعر السيارة، أو عمرها، أو على أساس نسبةٍ مئويةٍ من سعر البيع.

- **ضريبة محركات السيارات:** تُفرض هذه الضريبة على مالك السيارة؛ بهدف جعل مالك السيارة يتحمل جزءاً من تكلفة إصلاح الطرق، وتعتبر هذه الضريبة مبلغاً من المال يُدفع من أجل حقّ استخدام الطرق العامة، وعليه فهي ضريبة ثابتة تُفرض لمدةٍ محدّدةٍ من الزمن، وحجم هذه الضريبة يعتمد على نوع السيارة، ونوع الوقود، وعدد عجلات السيارة. (بوجمعة، 2016)

وترى الباحثة إمكانية تطبيق مثل أنواع هذه الضرائب في فلسطين؛ وذلك لسهولة قياسها، وتطبيقها، ووضوحها، ولشدة الحاجة لمثل هذه الأنواع من الضرائب؛ بسبب كثرة النفايات، والانبعاثات المنبعثة من المصانع، ومن المزارعين الذين يستخدمون الأسمدة الكيماوية الضارة، وكذلك كثرة استيراد السيارات من الخارج، وكثرة عددها، وقيام أصحاب السيارات في إزالة الفخارة من عادم السيارة، وهي الجزء المسؤول عن تنقية الغازات والانبعاثات التي تصدر عن ماتور السيارة، وتتم إزالتها؛ لأنها تستهلك كمية أكبر من الوقود ما يسبب في تلوث البيئة بشكل كبير. وللد من هذه الظواهر يجب فرض الضرائب البيئية على كل من يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، وصحة الإنسان.

الفرع الثامن: مزايا الضريبة البيئية

للضرائب البيئية مجموعة من المزايا من بينها:

1. أنها تدمج تكاليف الخدمات والأضرار البيئية مباشرة ضمن أسعار السلع، والخدمات، والفعاليات التي أدت إليها، وهذا ما يساعد على تطبيق مبدأ الملوث هو الذي يدفع، ويسمح باندماج السياسات الاقتصادية والمالية والبيئية.
2. تحفز المنتجين والمستهلكين على الابتعاد عن السلوكيات الضارة بالبيئة.
3. تحفز المنتجين على الابتكار والإبداع عندما تكون الطاقة، والمياه، والمواد الأولية، والنفايات خاضعة للضرائب وهذا ما يقودهم إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج، والنقل، واستخدام الطاقة، والاستهلاك العام قصد تخفيض الضرائب التي سيدفعونها، وهذا ما يساعد على تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية.
4. تؤدي إلى زيادة الإيرادات التي يمكن استخدامها لتحسين البيئة، وإلى منح الحوافز للآخرين؛ للقيام بذلك، أو لتقليص حجم بعض الأعمال الأخرى ذات التكلفة الأعلى، مثل ضرائب العمل؛ بهدف زيادة العُملَة والرفاه الاقتصادي. (قدي، 2011، ص 172)

ويمكن القول: إنّ الضريبة البيئية تتميز بالسهولة، ولا تُحدث منازعاتٍ ضريبية، كما أنّ إجراءات تطبيق النظام بسيطة وسهلة، ما يوفّر الجهد والوقت لكلّ من الدوائر الضريبية والمكلفين؛ حيث يُحدّد وعاء الضريبة من جهاتٍ متخصصةٍ خارجيةٍ عن طريق وزارة البيئة، ويتوقف نجاح نظام ربط الضريبة على التلوث البيئيّ على عدة عوامل منها:

1. وضوح النصّ التشريعي: إنّ وضع نصّ تشريعيّ بتطبيق نظام فرض ضريبة على التلوث البيئي لا يحيطه الغموض في النص، أو المعنى؛ إذ يتميز تقريره بنصّ بسيطٍ، وتعليماتٍ محدّدة، ولائحةٍ تنفيذيةٍ مختصرة.

2. سهولة الإجراءات ومحدوديتها: إنّ فرض الضريبة البيئية المقررة وتحصيلها تعتبر سهلةً وسريعةً؛ وذلك لأنّ نظام فرض الضريبة ليس شخصياً ولا اختيارياً؛ فهو يختصر إجراءات فرض الضريبة، ولا يحتاج إلى الاعتراض والطعن في التقدير؛ حيث تُفرض الضريبة ونسبتها بناءً على فحوصات وزارة البيئة؛ لتحديد الأضرار على البيئة ودرجاتها، ومن ثم تحقيق سهول الإجراءات ومحدودية مراحلها.

3. المرونة: يتمتع نظام فرض الضريبة على التلوث البيئيّ بالمرونة في التطبيق من حيث احتساب النسب المفروضة بناءً على أجهزةٍ دقيقةٍ تابعةٍ لوزارة البيئة، كما تتميّز بالمرونة من حيث إمكانية إعادة النظر في فرض الضريبة إذا تبين للإدارة الضريبية أنّ درجة التلوث المسموحة والمحددة لا تتناسب وظروف تحقيق الدخل الخاضع للضريبة.

4. الشفافية: ويقصد بها هنا عدم تعرض المكلفين للتقدير الجرافي وفقاً لتقديرات الإدارة الضريبية؛ وذلك لأنّ التقدير يعتمد على قياس نسبة تلوث البيئة.

5. حصر المجتمع البيئيّ: يمكن لهذا النظام من حصر المجتمع البيئيّ، وتوسيع قاعدته طوعاً من جرّاء اطمئنان عدد كبير من المكلفين بعدالة النظام، وسهولة إجراءاته؛ حيث تنظّم لائحة تنفيذية، والقرارات الوزارية في هذا الشأن تُلزم الجهات الحكومية عند منح التراخيص لأنشطة معنيّة بضرورة تقديم شهادة على عدد من السنين بما يفيد تحديد موقفها الضريبي من سداد ضريبة التلوث البيئيّ.

6. الاقتصاد في النفقات: إن تطبيق نظام الضريبة لا يحتاج إلى عدد كبير من العاملين بالإدارة الضريبية، ولا يتطلب مهارة عالية من الموظفين من ذوي الخبرة الكبيرة؛ فالتطبيق يستلزم مهارات عادية، كما أنّ سهولة الإجراءات واقتصادها تقلل من الجهد المبذول، والوقت اللازم ما يؤدي إلى الاقتصاد في نفقات الربط والتحصيل.

الفرع التاسع: قانون فرض الضريبة على التلوث البيئي

يتبنى القانون الأساسي للضريبة البيئية فكرة توحيد القوانين والتشريعات الخاصة بالبيئة بنظام رقابي وعقابي موحد كأداة رئيسة لمحاسبة الشركات والأفراد التي تسبب التلوث البيئي بصفة عامة وإجمالية.

وهذا القانون يتطلب تحديد الإجراءات والأساليب لقياس درجة التلوث بطريقة نظامية على مستويين مرتبطين بأهداف الحد من التلوث النوعي والكمي، كما أنّ عملية التقويم التي تعني القياس والتقدير قد يقدرها الإدارة الضريبية بنفسها، أو بالاستعانة بجهة أخرى، مثل وزارة البيئة، ويقوم القانون الأساسي على أساس فرض الضريبة واحدة بنسبة مئوية معينة تفرض على أي من نسب التلوث غير المسموح بها، أو بأحد أنواع الضرائب الآتية:

1. الخضوع لضريبة الدفعة النسبية على الأنشطة الملوثة للبيئة.
2. الخضوع لضريبة على حجم المبيعات، أو المنتجات المضرة للصحة، مثل السجائر والخمور.
3. الخضوع لضريبة قطاعية أو تصاعديّة، حسب طبيعة النشاط، أو حجم الإنتاج على الإيرادات.
4. خضوع عام لجميع الشركات والمؤسسات الصناعية الملوثة للبيئة كرسْم؛ لتحسين البيئة، حيث تستدعي الحاجة لذلك؛ نظراً لارتفاع نسبة التلوث البيئي.

وبتمّ ذلك من خلال تشريع واحدٍ يتضمّن إصدار وثيقة تحديد الإجراءات التي يجب أن تُتّبع في عمليات قياس نسبة التلوّث البيئيّ بكافة أنواعه، مع التأكّد من أنّ الإجراءات الواردة لمُحضر المخالفات البيئيّة مطابقةً للواقع وفعّله، والتأكّد من الفترة الزمنية لإحداثه، وقياس مستوى نسَب التلوّث، ومقارنتها في الأعوام السابقة.

أمّا القوانين البديلة تقوم على أساس فرض الضريبة النوعيّة لكلّ نوعٍ من أنواع التلوّث البيئيّ، وتختلف حسب درجة التلوّث البيئيّ في أيّ مدينةٍ مثل:

1. تُفرض ضريبةً بنسبة 5% لتلوّث الهواء.
2. تُفرض ضريبةً بنسبة 10% لتلوّث الماء.
3. تُفرض ضريبةً بنسبة 3% لتلوّث الضوضاء.
4. تُفرض ضريبةً بنسبة 10% للتلوّث الكيميائيّ.
5. تُفرض ضريبةً بنسبة 2% للتلوّث البصريّ.
6. تُفرض ضريبةً بنسبة 10% للتلوّث الإشعاعيّ.
7. تُفرض ضريبةً إضافيّةً شاملة 2% متنوعة لأكثر من تلوّث (احمد، 2016)

الفرع العاشر: التجارب السابقة لاستخدام الضريبة البيئية في الدول المتقدمة

هناك نماذج من التشريعات الضريبيّة في مجال مكافحة تلوّث البيئة في الدول المتقدمة، وسوف تتحدّث الباحثة عن تجارب بعض الدول:

– الضريبة البيئية في ألمانيا

تعدّ ألمانيا من أكثر الدول الأوروبية حماساً للتشريعات الماليّة البيئية التي تستند إلى مبدأ (الملوّث يدفع)؛ حيث قامت ألمانيا في أواخر الستينيات من القرن الماضي بتطبيق نظام الضريبة

على الزيوت، مفادها أن زيوت المحركات الجديدة سوف تخضع لضريبة، وتستخدم إيرادات هذه الضريبة في نطاق مكافحة التلوث الناجم عن الزيوت المستخدمة، وذلك من خلال منح إعانات تشجع المواطنين على تجميع بقايا الزيوت المستخدمة؛ لكي يتم التخلص منها من قبل الجهات المختصة، وبصورة لا تسبب أي ضرر للبيئة.

كما طبقت ألمانيا قانون ضريبة البيئة على صرف المخلفات لعام (1976) كان له الأثر الكبير في الحد من تلوث المياه وهذا ما أكدته التقارير واستطلاعات الرأي حيث تبين في أواسط التسعينات من القرن الماضي أن هناك انخفاضاً واضحاً في تلوث (نهر الراين) بالزئبق، وزاد تركيز bod في الماء فضلاً عن ذلك، فقد زاد التوجه في ألمانيا نحو الاستثمار بمجال أجهزة ومعدات للتقنية، ومعالجة الفضلات، (الزبيدي، 2014، ص 234)

وتفرض ضرائب على البنزين بلغت نحو (1.35) دولار على الجالون، وذلك حتى عام (1999) عندما قررت الحكومة في ألمانيا تجديد نظامي النقل والهاتف في الجزء الذي كان معروفاً بألمانيا الشرقية، وقد تم زيادة تلك الضريبة بمقدار 50 سنتاً للجالون للمساعدة في تمويل البرنامج؛ أي أصبح مقدار الضريبة 1.85 دولاراً للجالون للمساعدة، وهو ما يُعدّ مرتفعاً إذا ما قورن بمثيله في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يبلغ نحو 30 سنتاً تقريباً فقط، وترتب على زيادة الضريبة ارتفاع سعر الجالون إلى 4 دولارات. وكان من أهداف هذه الزيادة في مقدار الضريبة -بالإضافة إلى الهدف التمويلي للبرنامج المذكور- إعطاء إشارة لقائدي السيارات لتخفيض استهلاك البنزين، ما يساعد على تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي تقليل المطر الحمضي الذي يدمر الغابات الألمانية، وتحسين نوعية الهواء في مدن ألمانيا الشرقية ذات درجة التلوث العالية، بالإضافة إلى تقليل الواردات النفطية. (لستر براون وآخرون، 1995، ص 267-268)

وظهرت أخيراً فكرة ربط الضرائب بنسب العوادم المنبعثة من السيارات عام (2007) فقد سبقت ألمانيا في هذا المجال تسع دول من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يُطبّق فيها نظام الضرائب منذ عدّة سنوات، وذلك حسب رابطة صانعي السيارات الأوروبية؛ ففي النمسا،

وهولندا، والبرتغال يتم تشجيع مشتري السيّارات الصديّقة للبيئة بتخفيض تكاليف ترخيصها بشكل كبير، بينما تطبق الدنمارك والسويد وبريطانيا نظام الضرائب المُعتمد على نسبة الغازات الضارّة بالبيئة وعلى رأسها (ثاني اكسيد الكربون)، أما في فرنسا، وبلجيكا، وقبرص فيتم تطبيق كلا الأمرين معا. (www.dw-world.de)

- الضريبة البيئية في فرنسا

كان من أهمّ ملامح الخطة القوميّة للبيئة التي تطبقها الحكومة الفرنسية في ديسمبر (1990) هو التركيز على حماية البيئة والضرائب البيئية، وتمّت مناقشة أهمّ الإنجازات التي حقّقت نقاط ضعف وقصور في السياسة البيئية السابقة في فرنسا، بالمقارنة مع ما هو مقرر لحماية البيئة في الدول الصناعيّة الأخرى اشتملت الخطة القومية كذلك على أهداف موجزة للسياسة في المستقبل، والتوصية باتباع إجراءات معيّنة (Argamisation for ecommce co) وأشارت الخطة إلى أنّه بالرغم من الاستثمارات الهامّة في مجال تخفيض درجة تلوث المياه، فإنّ نوعية مياه الأنهار وجودتها ظلت أقلّ من المستويات المستهدفة بحوالي نصف الحالات الموجودة، ويرجع ذلك قبل كلّ شيء إلى المعالجة غير الملائمة للمياه المحليّة، والتّصريف الناشئ عن الزراعة.

في المقابل فقد تمّت تحسينات هامّة على جودة الهواء؛ نتيجةً لتخفيضاتٍ في انبعاثات الصناعة، وخاصة (ثاني اكسيد الكربون)، ويرجع ذلك لعدم التوسع في استخدام الطاقة غير النظيفة؛ فقد تم معالجة حوالي ثلث النفايات المنزليّة والصناعية بطريقةٍ تؤدي إلى خلق قيمة ثانية من خلال إنتاج الطاقة، وإعادة التدوير، وإعادة الاستخدام.

وقرّر واضعو الخطة أنّ معدل الإنفاق العام والخاص على حماية البيئة سيكون أقلّ من المعدل في الدّول الصناعيّة الرئيسيّة، وكان يعادل نحو (1.3%) من الناتج المحليّ الإجمالي في عام (1998)، ولكن الجانب الإيجابي يتمثل في قيام الدول الأخرى وكان الهدف المعلن في الخطة هو زيادة مساهمة فرنسا في مجال السياسة البيئية على مستوى دوليّ وتوافق أهداف الخطة مع التعهدات والالتزامات العالمية والمتمثلة في:

1. تخفيض درجة التلوث الجوي بنسبة تتراوح بين (20%-30%)
2. زيادة معالجة المياه المحلية الفاقدة بنسبة (40%-60%)
3. الرقابة والسيطرة على تلوث المياه الناشئ عن المصادر الزراعيّة.
4. زيادة بنسبة (50%) لإنجاز هذه الأهداف وغيرها، مثل تخفيض التلوث الناشئ عن الضوضاء، ولفاعليّة أكثر في مجال حماية الطبيعة وصونها، تضمّنت الخطة إصلاحاتٍ هيكلية شملت إعطاء دور لإدارة البيئة في المناطق المحليّة في إدارة السياسة القومية، والتنسيق بين وزارة البيئة والإدارات المحليّة، والإدارات الحكومية، بالإضافة إلى إيجاد أدوات جديدة. (Argamisation for ecommce co)

وقد كان لفرنسا موقفٌ متميّزٌ تجاه ضريبة الكربون الأوروبية؛ حيث تبنت فرنسا الاتجاه المؤيّد لفرض ضريبة تركز على المحتوى الكربوني للوقود، فقط لأنّ ذلك سوف يعظم الحافز لتخفيض انبعاثات (ثاني اكسيد الكربون)، وتتخذ الإجراءات المالية الموجهة خصيصاً للمشكلات البيئية بشكل ضريبة معيّنة، يتم إدارتها وتحصيلها بمعرفة وكالاتٍ عامّة، أو امتيازاتٍ ماليّة، وتمنح للشركات أو للأفراد أسعار هذه الضريبة منخفضة جداً باستثناء حالة تلوث المياه، وتهدف إلى زيادة الإيرادات عن طريق الضرائب ولكن بمعدلٍ بطيء.

وبالرغم من أنّه في حالة المياه تشكل الضرائب عنصراً أساسياً، فإنّ هناك نظام حوافز يشتمل على مساعداتٍ ماليّةٍ وتكنولوجيّة، تُمنح للاستثمار في مجال تخفيض التلوث. والإيرادات التي يتم تحصيلها من الضرائب البيئية في فرنسا يتم توزيعها، وتخصيصها طبقاً للقاعدة التبادليّة، وطبقاً لهذه القاعدة تُستخدم الإيرادات إمّا لإجراء الأبحاث، وتطوير أو مساعدة الملوثين الذين يقومون بالاستثمارات في مجال منح أو معالجة التلوث، والتي تخضع للضريبة.

وتقتصر المساعدات الاستثمارية في الغالب على الخاضعين للضريبة، وعادة ما تطابق المدفوعات المنافع التي يتم الحصول عليها، ويؤخذ في الاعتبار عند تحديد وعاء الضريبة وزن المخلفات الملوثة التي تم تصريفها وليس حجمها ويتم قياس وعاء الضريبة على أساس

متوسطات جرافية، ولكن قد يكون على أساس واقعي إذا زادت الوكالة ذلك، أو طلب أصحاب الشأن ذلك؛ لتعارض طريقة التقدير الجرافي مع مصلحتهم، بشرط تحملهم لتكاليف إجراءات التقدير في هذه الحالة، وعند احتساب الضريبة يتم، إعطاء أهمية خاصة لطبيعة المادة الملوثة التي تحتويها المخلفات، وبصفة خاصة المواد السامة، كالزئبق مثلاً والفسفور، بالإضافة إلى مستوى الملوحة ودرجة الحرارة.

وتقوم الوكالة المالية بتحديد سعر الضريبة بمعدل وسط بين القدرة التكلفة القصوى والتي يتم تقديرها بالاسترشاد بتقنيات المعالجة المتاحة والمقدرة التكلفة الدنيا التي تُقدّر على أساس الاسترشاد بتدفقات التلوث الحالي كذلك المتراكم عن المصادر القديمة في الماضي، كما تُفرض على التلوث الناشئ عن شبكات الصرف الصحي للوحدات المحلية بسعر موحد على أساس التلوث المتوسط للفرد؛ حيث يدفع المنتفعون من شبكات المياه، والصرف الصحي في منطقة نشاط الوكالة نفس الضريبة للمتر المكعب من الماء، على أن تردّ الوكالة جزءاً من الحصيلة للمحليات المُجهزة بمعدّات تنقية؛ لانخفاض درجة التلوث فيها، وما يتم تحصيله من الضريبة يوزع على النحو الآتي:

1. مساعدات الاستثمار تتراوح بين (15-40%) للهيئات المحلية، وبين (30-50%) للمشروعات الصناعية.

2. مساعدات لضمان انتظام تشغيل محطات التنقية.

3. قروض وسلف الهيئات المحلية والمشروعات الصناعية.

4. نفقات إدارية، وتمويل للبحوث والدراسات التي تشكل نسبة ضئيلة لا تتجاوز (8%) وبالتالي يعاد توزيع نحو (92%) من إيرادات الوكالة المالية على المنتفعين من خدماتها، وهم المكلفون بالضريبة في نفس الوقت. (Argamisation for ecommce co)

وفي يوليو (2007) فرضت الحكومة الفرنسية ضريبة على السيارات في مركز المدينة؛

لتقليل العوادم بنسبة النصف. والضريبة تبلغ (10 يورو) (14 دولار)، تستهدف (89 ألف)

سيارة تدخل مركز المدينة خلال أيام العمل أسبوعياً، وذلك إجراءً مهمًّا لحماية البيئة، وصحة المواطنين. (www.dw.world.de)

كما أطلقت فرنسا موقعاً إلكترونيًّا (المناخ بين أيدينا) عام (2009) الذي يوفر آلة حاسبة تسمح لمواطني (سويسرا) و(فرنسا) بالتعرّف على كمية انبعاثاتهم من غاز الدفيئة؛ حيث يوفر هذا المنهج إطاراً لمفهوم تخطيط التنمية وأدواته الاقتصادية، وسبل الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. (www.swissinfo.ch)

وفي فبراير (2009) فرضت فرنسا الضريبة البيئية، أطلق عليها الإعلام ضريبة (البيك نيك) حيث تستهدف السلع الاستهلاكية البلاستيكية والكترونية التي تستعمل لمرة واحدة؛ وذلك لأن هذه السلع تمثل نسبة كبيرة من النفايات المطلوب إعادة تدويرها. (www.dw-world.de)

- الضريبة البيئية في أستراليا

قررت أستراليا فرض ضريبة بيئية على (500) شركة هي الأكثر تلوثاً للبيئة في البلاد، وبموجبه سوف تدفع (57 دولار) على كل طنّ تصدره من انبعاثات الكربون، وحاولت رئيسة الوزراء إزالة المخاوف لدى الأستراليين، مُشددةً على أنّ هذه الإجراءات حيوية؛ كي تتمكن البلاد من تقليص الكميات الضخمة من انبعاثات الكربون التي تصدرها تلك المصانع على اعتبار أن أستراليا هي الأولى بين الدول المتقدمة من حيث كمية انبعاثات الكربون الملوثة للبيئة؛ وذلك بسبب اعتمادها الكبير على الفحم لإنتاج الكهرباء، وكانت الحكومة الأسترالية تستهدف من فرض هذه الضريبة خفض الانبعاثات بنسبة (5%) في أفق عام (2020) بحيث يتم التخلص من (160 مليون) طنّ، وهو ما يعادل سحب (45 مليون) سيارة، ومن شأن هذه الضريبة زيادة مؤشر الأسعار المستهلك ل (7%) في السنة الأولى من دخولها حيز التنفيذ وفق تقديرات وزارة المالية الأسترالية. (الزبيدي، 2014، ص 236)

- الضريبة البيئية في الجزائر

تعدّ الجزائر من الدول العربية التي طبقت هذه التجربة في قوانينها المالية؛ حيث فرضت رسماً سنويًّا على (البنزين العادي) أو (البنزين الممتاز) الذي يحتوي على نسبة من الرصاص،

وقد حُدّد سعر هذه الضريبة بمقدار دينار لكل لتر في مسعى من المشرع الجزائري إلى تعميم استعمال البنزين الحالي من الرصاص؛ لتقليل التلوّث.

كما عمل على فرض الضريبة البيئية؛ لتقليل التلوّث منها: الضرائب، أو الرسوم على المنشآت الصناعية الملوثة للبيئة الملوثة للمخلفات الصناعية، أي أنّ المشروع الجزائري أخذ بالضرائب على الطاقة، والضرائب على التلوّث. (الزبيدي، 2014، ص 237)

لقد أدرجت الجزائر حماية البيئة كمطلبٍ أساسيٍّ للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية التي تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي، ومتطلبات حماية البيئة، والمحافظة على إطار معيشة السكان، وبالتالي سعت إلى صياغة أهمّ التشريعات التي ستساهم في حماية البيئة من أشكال التلوّث، ومن ذلك تشريعات الضريبة البيئية التي أصبحت ضمن عناصر إيرادات الخزينة العامة في الجزائر، المتمثلة في الرسوم، والغرامات، والأتاوات الردعية المفروضة على المتسببين في إحداث التلوّث بكلّ أشكاله سواء أكانوا أفراداً أم مؤسساتٍ؛ بغرض تأهيلهم لاحترام البيئة من أشكال التلوّث.

وكان أوّل إحداث لهذا النوع من التشريعات ضمن إصلاح النظام الضريبيّ في مطلع سنة (1992). (بن عزة، 2016)

وتتمثل هيكل الضريبة البيئية في الجزائر كما يلي:

1. الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة (TAPD):

هذا الرسم تم تأسيسه بموجب المادة (117) من قانون المالية لعام (1992)، وتمّ تعديله بالمادة (54) من قانون المالية لعام (2000)، وكذلك المادة (202) لقانون المالية لعام (2002)، حيث تُحسب قيمة الرسم من آخر تعديل، كما هو موضح بالجدول الآتي:

الرسوم المستحقة	الرخصة الممنوحة	تصنيف المؤسسات
9000	رخصة مديرية البيئة	المؤسسات التي تشغل أكثر من ورشة
20000	رخصة رئيس المجلس التشريعية البلدي	
9000 0	رخصة والي الولاية	
120000	رخصة مديرية البيئة	
2000	رخصة مديرية البيئة	المؤسسات التي تشغل أقل من ورشتين
3000	رخصة رئيس المجلس التشريعية البلدي	
18000	رخصة والي الولاية	
24000	رخصة مديرية البيئة	

أمّا عن وعاء هذا الرسم يُتمّ تحديده حسب تصنيف الأنشطة الاقتصادية، والتجارية للمؤسسة، وهي الأنشطة المتعلقة بالخدمات، أو الصناعات التحويلية، والاستخراجية، يحصل هذا الرسم عن طريق دوائر الضرائب المختلفة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة بنسبة (100%).

2. الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي (TCPA):

لقد تأسس بموجب المادة (205) من قانون المالية لعام (2002)، تمّ عدل بالمرسوم التنفيذي عام (2007) وفقاً للمواد (3)، (2)، (1)، ويتحدّد وعاء هذا الرسم بتطبيق المعامل المضاعف للكميات المنبعثة وفقاً لسلم تدرجي للمعاملات (1-5) حسب نسبة الانبعاثات المحددة من القيمة (10%) كحدّ أدنى، و(100%) كحدّ أقصى للمؤسسات المصنّعة ويحصل هذا الرسم عن طريق دوائر الضريبة، ويوزع وفق النسب الآتية:

- (7%) للصندوق الوطني للبيئة.

- (15%) لصالح الخزينة العمومية.

- (10%) لصالح البلدية.

3. رسم تحفيزي؛ للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات، والعيادات الطبية:

حيث يعتمد وعاؤه على حجم النفايات المُخزّنة، ويسدّد مبلغه ب (24000) دينارٍ جزائريّ لكلّ طنّ من النفايات يُحصل ويوزع بنفس الرسم السّابق.

4. رسمٌ تحفيزيٌّ؛ للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعيّة الخاصّة، أو الخطيرة:

يعتمد وعاؤه على الحجم؛ حيث حدّد قيمة هذا الرسم ب(10500) دينارٍ جزائريّ لكلّ طنّ من النفايات يُحصل ويوزع بنفس الرسم السابق.

5. رسمٌ على الوقود:

تمّ تأسيس هذا الرسم بقيمة دينارٍ جزائريّ لكلّ لتر بنزينٍ يُقتطع من المصدر، ويُوزع على النحو الآتي:

- 50% للصندوق الوطنيّ للبيئة.

- 50% للصندوق الوطنيّ للطّرق والطّرق السريعة.

6. الرسم التكميليّ على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي:

تمّ تطبيقه بنفس معايير الرسم على التلوّث الجويّ (المصدر الصناعي) ما عدا نسب التوزيع حيث يُوزع كما يلي:

- 50% للصندوق الوطنيّ للبيئة.

- 20% لصالح الخزينة العامّة.

- 30% لصالح البلديّة.

7. الرسم على النفايات المنزليّة:

حيث يتعلق وعاء هذا الرسم بالمحلات التجارية، والسكنية، والاستعمالات المهيّئة. وحُدّد حسب مداوات المجلس الشعبي البلديّ انطلاقاً من القيم (50 ديناراً) جزائرياً إلى (100000 ديناراً) جزائرياً، يُحصّل من طرف المصالح البلدية بنسبة (100%)

8. الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة، أو المصنوعة محلياً:

ويعتمد وعاءه على الوزن؛ حيث ترتب عنه مبلغ (10.5) دينار جزائري لكل كيلو غرام، ويُحصّل لصالح الصندوق الوطني للبيئة بنسبة (100%). (بن عزّة، 2016، الكربو، 2013)

المطلب الثاني: المفاضلة بين السياسة الضريبية وأدوات السياسة البيئية الأخرى

يرى بعض الاقتصاديين أنّه إذا كان تحقيق المستوى المرغوب فيه من تخفيض التلوث هو الميزة الوحيدة للسياسة الضريبية فإنّ هذا لا يشكل ميزةً، أو أفضلية تحتسب عند المقارنة بأدوات السياسة البيئية الأخرى. (jean philippo brade,1980)

فمن حيث المبدأ: يمكن التوصل إلى المستوى الأمثل، والمرغوب فيه من التلوث، باستخدام أيّ من أدوات السياسة البيئية الأخرى؛ فاستخدام آليات السوق_ وليكن على سبيل المثال استخدام أداة ضريبة التلوث مقابل كلّ وحدة تلوث_ يمكن الحصول على هذا المستوى باستخدام التنظيم المباشر، وذلك بإلزام الملوّث تخفيض وحدات التلوث التي يرمي بها إلى البيئة إلى ذلك المستوى. (Argamisation for ecommce co operation)

ولكن يبقى للسياسة الضريبية عددٌ من المزايا التي تنفرد بها، يتم على أساسها تفضيلها على باقي أدوات السياسة البيئية الأخرى، توضحها الباحثة فيما يلي:

1. انخفاض تكاليف مكافحة التلوث: تختلف تكاليف مكافحة التلوث باختلاف مصادره لأسباب متنوعة؛ فالمنشآت المختلفة يمكن أن تستخدم تكنولوجيا مختلفة، بعضها قد يكون أكثر قدرة على تخفيض الانبعاثات الملوّثة من غيرها، ونفس الشيء على المستوى الفردي، حيث

تختلف تلك التكاليف لتخفيض استخدام المنتجات الملوثة نتيجةً لاختلاف الأدوات، والتفضيلات الفردية، وبالتالي فإنّ السّياسة الفعّالة لتخفيض التلّوث هي التي تعكس تلك الاختلافات فيما بين تكاليف المنشآت، وكذلك بين تكاليف الأفراد، وإنجاز المستوى المرغوب فيه من تخفيض التلوث بأقلّ تكلفةً ممكنةً. Stephen smith, taxation and (the environment)

2. توفير حافز دائم لمكافحة التلوث: بالإضافة إلى خاصية تخفيض تكلفة مكافحة التلوث، فإنّ السّياسة الضريبية يمكن أن توفر حافزاً فعّالاً؛ لتطوير وتنمية فعالية التكلفة الخاصة برقابة التلوث، ويعود ذلك إلى أنه حتى في حالة وجود الحدّ الأقصى الأمثل للمستوى البيئيّ المرغوب فيه، فإنّ الضريبة البيئية يستمر دفعها على وحدات التلوث المتبقية ما يعطي المنشآت الملوثة حافزاً للبحث عن ابتكاراتٍ تكنولوجيةٍ جديدةٍ تعمل على تخفيض ما تبقى من حدة التلوث البيئيّ دون الحدّ الأقصى. (stephen smith,1996).

ويمكن القول_ بصفة عامّة _أنّ الضرائب البيئية توفر حافزين:

الأول: هو حافزٌ لتخفيض التلوث في حالة تزايد تكاليف المكافحة، وهو ما يؤدي إلى البحث عن ابتكاراتٍ تكنولوجيةٍ جديدة، وبالتالي تخفيض التكاليف الحديثة للتلوث.

الثاني: يتمثل في حافزٍ قويٍّ للتغيير التكنولوجي؛ لما سيؤدي إليه من تخفيض التكاليف الحديثة لمكافحة التلوث ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف مكافحة التلوث، وتخفيض مقدار الضريبة المدفوعة. (منصور، 1995)

3. توفير الإيرادات: توفر الضرائب البيئية إيراداتٍ للحكومة يمكن إضافتها للموازنة العامة الحكومية، أو تخصيصها لأغراضٍ بيئيةٍ، مثل تخصيص حصيلة رسوم تلوث في فرنسا؛ لتمويل المشروعات لمعالجة المياه، ولكن ما زالت حصيلة الضرائب البيئية منخفضةً بالمقارنة بإجمالي الإيرادات الضريبية ككلّ. ويُتوقع ازدياد تلك الحصيلة مع تطبيق ضرائب الكربون. (barde,1980)

ويمكن النظر للإيرادات التي يتم تحصيلها من الضرائب البيئية على أساس المنفعة الإضافية من استخدامها؛ حيث يمكن أن تُخفّض مقدار الإيرادات الواجب تحصيلها من أنواع الضرائب الأخرى الموجودة فعلاً. (stephem smith, 1996)

وكما ذكرنا سابقاً أنّ حصيلّة الضريبة البيئية يتم تخصيصها للإنفاق على إجراءات وتدبير السياسة البيئية أو استخدامها؛ لإجراء عمليات البحوث، والتطوير في مجال تقنيات الإنتاجية ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة، والموارد الأقلّ تلوثاً للبيئة، بالإضافة إلى استخدامها؛ لزيادة الإيرادات والاعتمادات المالية بالنسبة للوكالات والمؤسسات البيئية

4. الكفاءة والمرونة: تحتاج أدوات السياسة البيئية في الغالب لتطبيقها إلى بيانات ومعلومات تفصيلية تتعلق بنشاط المنشآت وأوضاعها الملوثة، وهنا تظهر مشكلة عدم توفر تلك البيانات بالصورة الموجودة، ما يؤدي إلى عدم فعالية السياسة التي يتم تطبيقها، وقد يرجع ذلك إلى التنظيم الداخلي للمنشآت، والذي قد لا يتضمن الاحتفاظ بتلك المعلومات، أو البيانات، أو قد تكون المنشأة في الوضع الذي يتيح لها التحكم، والرقابة على تدفق المعلومات إلى الجهات القائمة بالتنظيم بطريقة، أو بأسلوب يؤثر على فعالية السياسة وكفاءتها التي يتم تطبيقها مع الأخذ في الاعتبار أنّ كفاءة تحديد وتوزيع مقدار التخفيض في التلوث بين المنشآت، تستند على التكاليف الحديثة؛ لتخفيض النسبة لكل منشأة، فلا يمكن الحصول عليها سوى من المنشأة ذاتها. (stephem smith, 1996)

وقد أوضحنا فيما سبق بأنّ الضرائب البيئية لا تحتاج إلى حجم عالٍ من المعلومات التي تطلبها أدوات السياسة البيئية، وبالتالي فهي تتسم بالمرونة، وإمكانية الاستجابة السريعة لمواجهة أيّ تغييرات تحدث بالنسبة لنوع التلوث، أو حجمه. كما أنّ كفاءتها تستمدّ من تأثيرها في توجيه الدوافع الاقتصادية تجاه ما هو مرغوب اجتماعياً، وما يؤدي إليه من تعديل في السلوك الاقتصادي للصناعات الخاضعة لها، وبالتالي تحقيق التخصيص الكفء للموارد المتاحة، وتوجيهها بما يحقق الناتج الأمثل اجتماعياً سواءً من السلع، أو الخدمات، أو من المستوى المرغوب فيه من الجودة البيئية وذلك من خلال إجبار المنشآت التي تُحدث التلوث على تضمين

التكاليف الخارجية في تكاليفها الداخلية، ويضاف على ما سبق ملاءمة السياسة الضريبية وفعاليتها بالنسبة للدول التي تقوم على اقتصاد السوق؛ حيث يتسم بالهيكل التنظيمي للمنشآت بالتكامل والاندماج بين هندسة الانتاج والقرارات التكنولوجية من جهة، وبين القرارات المالية من جهة أخرى ما يكون له أكبر الأثر في الاستجابة للحوافز المالية؛ لتخفيض التلوّث، وبالتالي تغيير المنشآت لسلوكها والاستجابة للضرائب البيئية، على عكس الوضع بالنسبة للمنشآت ذات الملكية العامة التي لا تواجه حوافز؛ لتدني التكاليف ما يُعدّ قيد على استجابتها لحوافز السوق. (P.20،OESD)

المبحث الثالث: الحوافز الضريبية ودورها في المحافظة على البيئة

مقدمة

تعتبر الحوافز الضريبية أحد أهم الأدوات الضريبية، والمالية المختلفة؛ لجذب الاستثمارات، وتشجيعها، والتأثير عليها، وتوجيهها نحو الأنشطة، والمشروعات، والمناطق التي تتفق مع السياسة الاقتصادية، والاجتماعية العامة للدولة.

وقد تلعب السياسة الضريبية دوراً إيجابياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية، عن طريق تشجيع نشاط اقتصادي معين أو سلبياً بعدم تشجيع نشاط اقتصادي آخر، وذلك لاعتبارات تتعلق في أهمية هذا النشاط أو حاجة الدولة له.

كما تضمن قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام (2011) العديد من أشكال الحوافز الضريبية، ومن أهم هذه الحوافز الإعفاءات الضريبية، وتنازل الخسائر، وخصم التكاليف والدفوعات المقدّمة، وغير ذلك من الحوافز الضريبية.

وعلى ضوء ما سبق سنتناول الباحثة العناصر الآتية:

- التعرف على الحوافز الضريبية.

- الحوافز الضريبية كأداة في مكافحة التلوّث البيئي.

- مبررات استخدام الحوافز الضريبية في المجال البيئي.

المطلب الأول: مفهوم الحوافز الضريبية

تُعرف الحوافز الضريبية "أنها مزايا مالية تقدمها الدولة وفق نصّ تشريعيّ للأشخاص؛ لتحقيق من خلالها عدّة أهداف". (الجبر، 2015، ص 107)

وقد عرّفها البعض: "أنها إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تشجّع الاستثمارات على التوجّه إلى القطاعات النوعية والجغرافية التي تتفق مع الاستراتيجية الاقتصادية العامة للدولة". (محمد، 2008، ص 112)

وتعرّفها الباحثة: أنها أداة ضريبية تهدف إلى حفز الأفراد (المكافئين) على اتباع سلوكٍ مُعيّن، أو نشاطٍ معيّن يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، ويعالج بعض مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبتتبع تلك المفاهيم يتّضح أنّ جميعها تدور حول اعتبارها نظاماً يصبّ في إطار السياسة المالية للدولة؛ بهدف تشجيع الادّخار والاستثمار على النحو الذي يؤدي إلى نموّ الإنتاجية، وزيادة الدّخل القوميّ، ثمّ زيادة القدرة التّكليفية للاقتصاد القومي نتيجة قيام مشروعاتٍ جديدةٍ، أو التوسّع في المشروعات القائمة، وبالتالي تلعب الحوافز الضريبية دورها في تحسين مناخ الاستثمار، خاصّة في الدول النامية؛ لما تقدّمه من مزايا من شأنها تشجيع المشروعات على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً، واجتماعياً للدولة.

لذلك تعتمد العديد من تشريعات الدول النامية على الحوافز الضريبية؛ لجذب المستثمرين الأجانب والمواطنين، وتشجيعهم على استثمار أموالهم فيها، وتعتمد هذه التشريعات على الإعفاءات الضريبية بصفةٍ خاصّةٍ كحافزٍ هامّ؛ لتشجيع الاستثمار؛ لما يوفّره هذا الحافز للمشروعات والمنشآت من ربحٍ صافٍ غير خاضع للضريبة خلال فترة الإعفاء الضريبيّ، بل إنّ هناك تسابقاً بين الدول المالية في منح الحوافز الضريبية؛ لتشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم فيها. (لطفي، 1997، ص 1)

ووفقاً لقانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني المادة (23) البند (2)، تتمتع المشاريع الممنوحة ضمن نظام عقد حُرمة الحوافز التي تشمل المشاريع النوعية التي تقدّم خدمة، أو قيمة، تتوافق مع معايير خاصة تلبي شروطاً بيئية، أو خدمات طاقة بديلة، أو المشاريع التي تقع في مناطق ذات أولوية تنموية بالحوافز المنصوص عليها بالقانون. (قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين)

والجدير بالذكر أنّ الاتجاه العامّ للحوافز الضريبية ذات البعد البيئيّ غالباً ما يتمثل في:

1. الحوافز الضريبية الموجهة؛ لتشجيع إنشاء قطاع خاصّ لحماية البيئة. وهذه الحوافز تُعنى بإنتاج معدّات مكافحة التلوّث، أو تقديم خبرات فنية، وتقنية، أو القيام بأنشطة النظافة ومعالجة التلوّث كما هو عليه الحال في أغلب الدول الصناعية، والحوافز الضريبية في هذا الصدد يمكن أن تكون على سبيل المثال على شكل إعفاء جزئيّ أو كليّ من الضرائب على الأرباح، أو الأرباح المُعاد استثمارها. كما يمكن أن يكون الإعفاء في صورة الاستبعاد أو الاستثناء في مجال الخضوع للضريبة على القيمة المضافة، هذا فيما يخصّ المنتجات، أو الخدمات ذات الطابع البيئيّ.

2. الحوافز الضريبية المُوجّهة؛ لتشجيع القطاعات الصناعية على التجهيز بمعدّات الحدّ من التلوّث في هذا الصدد. تُعدّ إجراءات الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة الجمركية، وكذلك الاستهلاك المتسارع لهذه المنتجات وسائل ناجعة لحماية البيئة.

ومن هنا فإنّ الدور الذي يمكن أن تقوم به الحوافز الضريبية في مجال الحدّ من التلوّث البيئيّ يدعو إلى تفعيل الحوافز الضريبية كوسيلةٍ لحماية البيئة؛ لكونها تُعدّ أداة تشجيع، وتوجيهٍ للأنشطة المرتبطة بهذا المجال، والتي يمكن أن تتمثّل في أنشطة اقتناء أو إنتاج أجهزة، أو معدّات، أو آلاتٍ تساعد في خفض درجة مستوى التلوّث، أو الأنشطة العاملة في مجال النظافة_ لا سيما ما يرتبط منها بإنتاج موادّ التنظيف_ ويكون تشجيع هذه الأنشطة من خلال معاملتها معاملة ضريبية تمييزية، تتمثّل بمنحها إعفاءً ضريبياً للأرباح المتحقّقة لمدّة معيّنة، أو إعفاء

منتجاتها من ضريبة المبيعات وغيرها، أو السماح لها بخصم أقساط استهلاك إضافية؛ لتخفيض الوعاء الخاضع للضريبة؛ أو تخفيض سعر الضريبة التي تخضع لها هذه الأنشطة. (مسعود، محمد، 2008، ص 10)

أما تطبيق الحوافز الضريبية، فقد يقابله استجابة تلقائية، واعتماد تكنولوجيا وتقنيات تكون صديقة للبيئة. (مسعود، 2009) فمن شأن الحوافز الضريبية أن تعمل على تحفيز الملوثين؛ لتغيير سلوكهم الضار بالبيئة؛ فمثلا في هولندا تتمتع المنشآت التي تستخدم المخلفات كمدخلات بخصم (20%) من الضريبة على العائد. (خوري، عائشة، 2007)

فقد طبقت الحوافز الضريبية في أغلب دول الاتحاد الأوروبي، وحققت نتائج جيدة، (موسى، 1999) كما أقرّ المشروع المصريّ الحوافز الضريبية كوسيلة لحماية البيئة في قانون الحماية، وتحسين البيئة، كما أكدت خطة العمل البيئيّ في مصر على تطبيق الحوافز الضريبية، لكن من يرعى البيئة ويحميها؟ (جهاز شؤون البيئة المصري، 2003-2017)

غير أنني لم أجد أية إشارة للحوافز الضريبية، كوسيلة لحماية البيئة في التشريع الفلسطينيّ لا في قانون حماية البيئة وتحسينها، ولا في أيّ قانون آخر، على الرغم من أنّ الحوافز الضريبية مطبقة في مجالات أخرى منها الاستثمار؛ فقد كان الأجدر بالمشروع الفلسطينيّ النصّ على ضرورة إعطاء الحوافز الضريبية أهمية قصوى في مجال حماية البيئة، والحدّ من التلوّث.

المطلب الثاني: مبررات استخدام الحوافز الضريبية في المجال البيئي

من خلال التعريفات السابقة للحوافز الضريبية يتضح أنّها تتفق على أنّ مفهوم الحوافز يتمثّل في كونها أداة توجيه وتشجيع للاستثمارات؛ بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية للمجتمع، وتتبع أهمية الحوافز الاقتصادية من تأثيرها المباشر على الأفراد، أو المنشآت التي تُحدث تلوّثا بيئيا؛ فقد تؤدي الحوافز إلى زيادة الإيرادات ثمّ زيادة الأرباح.

بمعنى آخر يمكن للحوافز الضريبية أن تجعل للتلوث ثمناً يضعه الأفراد والمنشآت التي تُحدث تلوثاً في حساباتها، وخطتها الإنتاجية، والاستهلاكية، ما يحفزها لتخفيض الأضرار البيئية الناشئة عنها لأدنى حدٍّ ممكن؛ ولهذا يمكن استخدام الحوافز الضريبية في مجال حث الأفراد والمنشآت على اتباع سلوكٍ معيّن، والتأثير على توجّه الاستثمارات بما يحقق تخفيض درجة التلوث البيئي.

ويُقصد بالحوافز الضريبية في مجال التلوث البيئي أنها إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تعمل على تحقيق أهدافٍ بيئيةٍ في صالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تسهم في تخفيض درجة التلوث البيئي بالإضافة إلى التأثير في سلوك الأفراد والمنشآت بما يحقق نفس الهدف. (طعمه، 2002، ص 214)

وترى الباحثة أنّ من الأهداف التي يجب مراعاتها عند وضع سياسة الحوافز الضريبية، أن تؤدي سياسة الحوافز الضريبية إلى تحقيق الهدف المنشود منها في مجال مكافحة تلوث البيئة، وأن تساعد على توجيه الاستثمارات تجاه المشروعات التي تزاوّل أنشطة من شأنها تخفيض التلوث، وأن تعمل هذه السياسة على ضمان الاستثمارات في مجال مكافحة تلوث البيئة، وتوفير الدعم المستمر للمشروعات التي تعمل في هذا المجال.

المطلب الثالث: الحوافز الضريبية كأداة لمكافحة التلوث البيئي

1. الإعفاءات الضريبية

تعدّ الإعفاءات من أهمّ صور الحوافز الضريبية، وأكثرها استخداماً من الدول؛ لتحقيق أهدافها؛ فلإعفاءات الضريبية دورٌ كبيرٌ في حماية البيئة من التلوث؛ لذلك سنحاول أن نوضّح دورها في حماية البيئة بشيء من التفصيل؛ لاعتماد الإعفاءات الضريبية وسيلة لحماية البيئة. (الجبر، 2015، ص 110)

استثناءً من مبدأ العمومية الضريبية تُقرّر الدول إعفاء بعض الدخول أو الإيرادات من الضريبة؛ تحقيقاً لأهدافٍ معيّنة من بينها حماية البيئة من التلوث؛ (مهدي، 2007) إذ تُعدّ

الإعفاءات الضريبية من أهمّ الصور الشائعة للحوافز الضريبية؛ فهي تمثّل إعاناتٍ سالبة تقدّمها الحكومة للأشخاص الذين يمارسون أنشطةً معيّنة؛ بقصد التخفيف من أعبائهم؛ ليستطيعوا تطوير مشاريعهم بيئيّاً. (ترك، 2007)

وتعدّ الإعفاءات الضريبية من أكثر الحوافز الضريبية استخداماً؛ وذلك لفعاليتها في تخفيض مستوى التلوّث، من خلال تأثيرها الكبير في تعديل السلوك الاقتصادي لمصادر التلوّث، وأخذ تكاليف التلوّث في الحسبان، أي أن يكون التلوّث ثمناً، ما يدفع تلك المصادر إلى تخفيض مستوى التلوّث الصادر عنها للحصول على مزايا الإعفاءات الضريبية التي يتم منحها في هذا المجال، وذلك من خلال اقتناء الآلات، والمعدّات، والأجهزة؛ لمكافحة التلوّث، أو استخدام عناصر إنتاج لا ينشأ عن استخدامها تلوّث للبيئة، أو ممارسة أنشطتها في مناطق تتخضض فيها الأضرار إلى أدنى حدّ ممكن. (ناصر، وآخرون، 2000)

وقد يأخذ الإعفاء الضريبي الأشكال الآتية:

1. الإعفاء الدائم: يكون بالإعفاء المستمرّ من الضرائب التي تُفرض على النشاطات المختلفة، ويستخدم كوسيلة للتمييز بين النشاطات الملوّثة للبيئة وتلك الصديقة لها.

2. الإعفاء المؤقت: يكون هذا الإعفاء لمدّة محدودة كأن يتمّ إعفاء نشاطٍ معيّن في الخمس السنوات الأولى من بداية ممارسته؛ وذلك لتحفيز أصحاب النشاط وتعويضهم عن اكتساب تكنولوجيا مكلفة صديقة للبيئة، فضلاً عن مساعدتها بشكل غير مباشر في إنتاج سلع أكثر تنافسية مقارنة بالسلع التي تستخدم تكنولوجيا ملوّثة للبيئة. (مسدور، 2009)

وترى الباحثة أنه بإمكان المشرّع الفلسطيني أن يتخذ الإعفاءات كوسيلة ناجحة لحماية البيئة في الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة؛ فمن الممكن إعفاء جزء من دخل المكلف إذا استخدم هذا الدخل في شراء أجهزة، ومعدّات لمكافحة التلوّث، أو استثمارها في المجال البيئي، كذلك إعفاء الخبراء الأجانب المتخصصين في حماية البيئة من الضرائب المفروضة على الدخل الذي تحقق لهم من القيام بهذا العمل؛ ليكون حافزاً لجلب الخبرات

الأجنبية؛ للارتقاء بمستوى البيئة. أما في مجال الضرائب غير المباشرة فيمكن إعفاء المكلف من الضريبة الجمركية في حال استيراد أجهزة ومعدات صديقة للبيئة، ويمكن النصّ على ذلك بشكلٍ يمكننا من الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي تُحدّد بموجب قانون المؤسسات الصناعية التي تستورد تجهيزاتٍ تسمح في سياق صناعتها، أو منتجاتها بإزالة التلوّث أو تخفيضه بكلّ أشكاله، كما يمكن الإعفاء من ضريبة المبيعات في حال الشراء من الأسواق المحليّة، وبإمكانه استخدام الإعفاء المحدّد لمُدّة؛ لأنه يؤدي إلى حتّ الأنشطة المستفيدة من الإعفاء الضريبيّ على تطوير نشاطاتها باستمرار؛ لتخفيض مستوى التلوّث بعد انقضاء مدّة الإعفاء.

ولضمان فعالية الحوافز الضريبية لمكافحة التلوّث البيئيّ، يجب ربطها بعددٍ من العوامل

على النحو الآتي:

1. يمكن ربطها بنوع النشاط المرغوب فيه، والنشاط المقصود هنا هو الذي يعمل في مجال مكافحة تلوّث البيئة.
2. يمكن ربطها بالموقع الذي سيقام فيه المشروع، كأن يقام في مناطقٍ عمرانيّةٍ جديدةٍ تتخفّض فيه درجات التلوّث ما يؤدي إلى تخفيض درجات التلوّث في مناطق كثيفة السكان.
3. يمكن ربطها بأداة استثمار الأرباح المحقّقة في المشروعات، وبالتالي يكون ذلك ضمان استمرار هذه المشروعات، وزيادة درجات تخفيض التلوّث باستمرار. (عبد العظيم، 2001)

2. التكاليف والنفقات واجبة الخصم

إنّ التكاليف واجبة الخصم هي إحدى صور الحوافز الضريبية التي يمكن أن تستعين بها الدول؛ لتحقيق أهدافها خاصة حماية البيئة؛ وذلك لأنّ تقليل تكاليف النشاط التي يتحمّلها أصحاب النشاط في سبيل حماية البيئة وتحسينها، سوف تؤدي إلى زيادة أرباحهم؛ فخصم نفقات النشاط الذي قاموا به سوف يسمح لهم باسترجاع رأس المال بصورةٍ سريعةٍ، كما يوفر لهم موارد أكثر؛ لمواجهة متطلبات القيام بالنشاط، وبالتالي تقليل الاحتياجات المالية لها خاصة في السنوات الأولى من ممارسته. (مهدي، 2007) وإن كان من شروط خصم التكاليف أو النفقات بصورة

عامّة أن تكون ذات علاقة بإنتاج الدّخل، وألاً تكون رأسمالية، وهناك حالات تكون فيها نفقات حماية البيئة نفقاتٌ مباشرة، وهي:

1. إذا كانت طبيعة النشاط تتطلب بيئةً نظيفةً كما هو الحال في الصناعات الغذائية والصناعات الدوائية.

2. إذا كانت النفقة البيئية تعمل على زيادة أرباح النشاط كما هو الحال في بيع المواد الغذائية والمشروبات.

3. إذا كان صاحب النشاط ملزم قانوناً بإنفاق مبالغ محددة؛ في سبيل حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث، وفي حال مخالفة هذا الالتزام يترتب عليه جزاءٌ يؤثّر فيه. (ترك، 2007)

وتتمثّل التكاليف أو النفقات واجبة الخصم في مجال حماية البيئة من التلوث في عدة أشكال منها:

1. تنزيل أقساط قروض تمويل التكنولوجيا؛ لمعالجة تلوث البيئة من وعاء الضريبة، وخصم الفوائد المترتبة عليها.

2. تنزيل أقساط الاستهلاك المعجل للآلات، والمعدّات الجديدة التي تمثّل تكنولوجيا إنتاجية تقلّل نسبة التلوّث.

3. خصم الديون التي تتعلّق بهذه المعدّات من وعاء الضريبة. (خوري، رفاعة، 2007-الجلبي، 2003-قاسم، غائب، 2009)

وقد استخدمت التكاليف واجبة الخصم كحافزٍ ضريبيّ في مجال مكافحة التلوّث في عددٍ من الدول، وإن اختلفت النسب التي يُسمح بخصمها، أو تنزيلها فيما بين الدول، فضلاً عما قد يكون هناك من تمييز في هذه النسب فيما بين الآلات والمعدّات التي يتمّ استيرادها. وتلك المصنعة محلياً، كما قد تختلف النسب باختلاف نوع الآلة المستخدمة؛ ففي (تاوان) يُمنح خصم ضريبيّ بمعدل يتراوح ما بين (2%-5%) للاستثمار في المعدّات والأجهزة المستخدمة في

مجال مكافحة التلوث، أمّا في هولندا فيتراوح معدّل الخصم بين (3%-15%) ويعتمد في ذلك على نوع الأرض، والمعدّات والآلات ذات الأثر الفعّال في تخفيض التلوث، أو التخلص منه. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتراوح معدّل الخصم ما بين (3.2%-10%) (دويدار، 2002)، وفي كوريا الجنوبية يتمّ منح خصمٍ ضريبيّ بنسبة 3% للمعدّات والأجهزة المستوردة و10% في حالة المعدّات والأجهزة المصنّعة محلياً. (عبد المنعم، محمد، 2003)

أمّا في فلسطين لم تجد الباحثة تطبيقاً لتكاليف أو نفقات واجبة الخصم في مجال حماية البيئة من التلوث، في حين يمكن للمشرّع الفلسطيني أن يطبّق هذه الوسيلة؛ ليشجع على حماية البيئة؛ وذلك بممارسة الأنشطة غير الملوّثة للبيئة، أو الصديقة لها، وكذلك الآلات والمعدّات المستخدمة للسيطرة على التلوث، ووحدات معالجة النفايات، والآلات، والأدوات غير الملوّثة، كما يمكن للمشرّع خصم الديون المتعلقة بممارسة النشاط.

3. سعر الضريبة

يمكن استخدام سعر الضريبة كوسيلة لحماية البيئة؛ إذ أنّ تخفيض سعر الضرائب يحفّز الأشخاص لممارسة أنشطة صديقة للبيئة، واتباع سلوكيات وآليات تخفّض من التلوث، وذلك بتخفيض سعر الضريبة كمعاملة تفضيلية بخضوع هؤلاء لسعر أقلّ بالنسبة لغيرهم من الأشخاص، (جاسم، غائب، 2009) ويتمّ حساب الميزة الضريبية بقيمة الفرق بين الضرائب محسوبة على أساس الأسعار العادية، وتلك المحسوبة على أساس الأسعار المنخفضة. (دويدار، 2002)

ويرى البعض أنّ هذا النوع من الحوافز الضريبية يلائم الدول ذات الرقابة البسيطة، ومنها الدول النامية التي تمر بتزايد سريع للتطور الصناعي؛ فهي تحتاج لوسيلة يكون فيها معدّلات الضريبة مختلفة باختلاف معدّلات الأضرار البيئية. (الجبلي، 2003)

وقد استخدم هذا الحافز، أو هذه الوسيلة في فرنسا عندما اشترط المشرّع عدم تلويث المياه؛ للاستفادة من الأسعار الضريبية المنخفضة. (دويدار، 2002) كما طبّقت الحكومة الألمانية

الأسعار الضريبية المنخفضة؛ وذلك لتخفيض الانبعاثات من المركبات، وتحفيز استخدام النفط غير المفصول؛ إذ فرضت الضريبة مقدارها (4%) رفعت فيما بعد إلى (10%) من المارك للتر الواحد لصالح النفط المفصول؛ في سبيل تغيير سلوك المستهلك، وقد كانت النتيجة ناجحة ففي الوقت الحاضر يشكّل هذا النوع من النفط أكثر من (60%) من مشتريات النفط في ألمانيا. (الجبلي، 2003) وفي بلجيكا يجري تخفيض الأسعار الضريبية المقدّرة على السلع التي يمكن أن تستخدم في صناعاتها أدوات، أو قطع غيار سبق وأن استخدمت. (البدراي، 2010)

أمّا في التشريع الفلسطيني فإنّ الباحثة لا تجد أيّ دورٍ للأسعار الضريبية المنخفضة في مجال حماية البيئة من التلوث في حين كان أجدد بالمشروع الفلسطيني أن يطبق نظام الأسعار الضريبية المنخفضة؛ للتشجيع على تخفيض التلوث وحماية البيئة، وبالتحديد التلوث الناشئ عن النفايات الذي بات يأخذ حيزاً أكبر من أنواع التلوث، أو مسببات التلوث في فلسطين؛ إذ يمكن إيراد نصّ لتخفيض سعر الضريبة لكل شخص يقوم بإعادة تدوير المخلفات والنفايات، الأمر الذي يمكن أن يمثّل حافزاً لهؤلاء الأشخاص؛ للقيام بهذه الأنشطة، وفتح أسواق لهذه المخلفات، وذلك بإعادة تدوير النفايات وهو أسلوب يُعدّ الأكثر ديناميكية؛ إذ يتعلق في الأساس بإعادة تدوير الورق، والبلاستيك، والمعادن.

4. استرداد الضريبة

لقد اعتمدت الكثير من التشريعات استرداد الضريبة، أو ردّ الوديعة، أو ضريبة الاسترداد كوسيلة لحماية البيئة من التلوث. وقد حقّق استخدام هذه الوسيلة نتائج جيّدة في مجال حماية البيئة؛ إذ تقوم هذه الوسيلة على فكرة فرض الضريبة على من ينتسب في التلوث كمقابل لخسائر التلوث المحتملة، وأن تُردّ الضريبة للمكّلف إذا ما قام بإعادة تدوير المواد الملوثة أو اعتمد أساليب من شأنها معالجة التلوث، أو تخفيض نسبته.

وقد حقّقت هذه الوسيلة -ضريبة الاسترداد- نجاحاً ملحوظاً؛ إذ تشجّع المستهلك على إعادة الاستخدام، والتخلّص من النفايات بطريقة أقلّ ضرراً بالبيئة، وعلى سبيل المثال إعادة غلب المأكولات الفارغة إلى محلات البيع؛ لإعادة استخدامها مقابل تقديم سلعة مجانية للمستهلك؛

لتشجيعه على إعادة الاستخدام، أو التخلّص من النفايات بطريقة أكثر حرصاً على البيئة. (الشعلان، 2003) وقد شهدت أغلب الدول التي اعتمدت هذه الوسيلة التزاماً طوعياً من المنتجين والمستهلكين، وقد تعهّدت بعض الحكومات مثل الحكومة البريطانية بإعادة (80%) من ضريبة التغيّر المناخي للشركات التي تلتزم بهذه الشروط. (جاسم، غائب، 2009) كما ألزمت السويد، والنرويج المتعاقدين على شراء السيارات الجديدة بدفع ضريبة تتخذ شكل وديعة لا تُردّ إلا بعد تسليم السيارة عند انتهاء صلاحيتها؛ لاستخدام المنشآت المتخصصة في مجال معالجة هياكل السيارات. والهدف من ذلك هو الحد من ظاهرة السيارات المتروكة في الخلاء، وقد حقّقت نجاحاً كبيراً؛ إذ تمّ استعادة (90%) من السيارات غير الصالحة للاستخدام. (موسى، 1999)

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه استرداد الضريبة كوسيلة لحماية البيئة من التلوّث، إلا أنّ الباحثة لم تجد لها أي تطبيق في التشريع الفلسطيني. وعليه توصي الباحثة المشرّع الفلسطيني بتطبيق الرديّات كوسيلة للحماية من أخطر أنواع التلوّث الإشعاعي في المواد المستوردة، وذلك من خلال فرض ضريبة، فضلاً عن الضريبة الأساسية على الموارد المستوردة والمشكوك أنّها ملوّثة بمواد إشعاعية، وتُسْتَرَدّ هذه الضريبة بعد فحص المواد المستوردة، والتأكّد من سلامتها للمستورد؛ وذلك لأنّ الأمر يشكّل خطورة كبيرة؛ وذلك لعدم وجود الرقابة الدقيقة، وغياب النصوص الضريبية في هذا المجال، فضلاً عن عدم تعاون بين الوزارة البيئية ودائرة الجمارك؛ للقضاء على هذا الأمر.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية

1. دراسة (الشناوي، 2011) بعنوان "تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة"

تهدف هذه الدراسة إلى أهمية التدخّل الحكومي في حماية البيئة والمجتمع من التلوّث، وذلك من خلال فرض الضريبة أو منح الحوافز الضريبية، أو وضع القوانين واللوائح التنظيمية؛

لمكافحة التلوث، واعتمد الباحث على أسلوب التحليل المنطقي للأدب الاقتصادي في ما يتعلق بموضوع البحث. ومن أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها: تعتبر دول أوروبا الغربية هي صاحبة السبق والريادة في مجال استخدام السياسة الضريبية، كأداة من أدوات السياسة البيئية، وتمثّل الضرائب ورسوم الانبعاثات، وغيرها من الضرائب (75%) من عدد الأدوات والوسائل الاقتصادية، وأنه يمكن أن تلعب الحوافز الضريبية دوراً هاماً في مجال البيئة إذا أحسن اختيارها سواءً للمنشآت أم للأفراد؛ وذلك لتخفيض ما يصدر عنهم من تلوث.

ومن أهم التوصيات التي تمّ التوصل إليها: ضرورة تجميع ما يتعلق بالسياسة الضريبية كافة في مجال مكافحة التلوث، سواء بما يتعلّق بفرض الضريبة، ومعدّلاتها، وتطبيقها، أو ما يتعلّق بالحوافز الضريبية بصورها المختلفة من إعفاءات، أو معدلات إهلاك، وكذلك شرط منحها والتمتع بها في قانون واحد عوضاً عن تشتيتها في عدّة قوانين.

2. دراسة (عباس، 2014) بعنوان " دور الضريبة في حماية البيئة "

تهدف هذه الدراسة للتعرف إلى دور الضرائب في حماية البيئة، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الخاصة بضرائب حماية البيئة، وتطبيقاتها في التشريعات المقارنة، من خلال التركيز على التشريع العراقي، ومقارنته بالتشريع المصري الذي يقترب من موقف المشرع العراقي والجزائري، وذلك بالاعتماد على المنهج التحليلي المقارن إذ حلل النصوص القانونية الخاصة بضرائب حماية البيئة وتطبيقاتها في التشريعات المقارنه

ومن أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها: أنّ هناك وسيلتان قانونيتان لحماية البيئة من التلوث، الأولى: هي الوسائل الجبائية التي تشمل مجموعة من الجزاءات الجبائية، المفروضة على من يرتكب فعلاً ملوثاً للبيئة من الحبس، أو الغرامة، والمصادرة. والثانية: هي الوسائل المالية التي تتمثّل في حزمة من الجزاءات المدنية، والإدارية، والضريبية من التعويض عن الأضرار البيئية، والرسوم التي تدفع من أجل حماية البيئة، وكذلك الضرائب الخاصة لحماية البيئة.

ومن أهمّ التوصيات التي تمّ التوصل إليها: الإكثار من الحوافز الضريبية الممنوحة لأغراض حماية البيئة، واعتمادها كمنهج ثابت، وسياسة مستقرّة في النظام الضريبي، وليس مجرد إجراءات مبعثرة ومتناثرة، وغير مترابطة في القوانين الضريبية المختلفة، وتخفيض أسعار الضريبة عن المكلفين الذين يعتمدون أساليب التنمية المستدامة في الإنتاج، ولا يستغلون الموارد الاقتصادية بما يؤدي إلى التأثير سلباً في حقوق الأجيال القادمة.

3. دراسة (عبود، 2016) بعنوان " دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الضرائب الخضراء، ودورها في الحد من التلوث البيئي، واعتمد البحث المنهج الاستطلاعي من خلال استطلاع آراء عينة من المكلفين والعاملين في الهيئة العامة للضرائب، ومن أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها: قلّة التشريعات في مجال الضريبة البيئية، وصعوبة وجود مقياس، أو معيار قياسي، وقلّة الأفراد المتخصّصين، مما يصعب عملية تطبيق نظام الضريبة البيئية، فضلاً عن عدم وجود تخطيط لتطبيق الضرائب البيئية. وأنّ هناك حالة من الازدواج في التطبيق بين الهيئة العامة للضرائب ووزارة البيئة.

ومن أهمّ التوصيات كانت: إصدار التشريعات اللازمة في مجال جباية الضريبة البيئية، والغرامات الخاصة في التلوث البيئي، والأضرار الناجمة على الحياة والمقومات البيئية، وسلامة الإنسان.

4. دراسة (السعيد، 2016) بعنوان " دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي "

للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر "

هدفت هذه الدراسة إلى توجيه الضرائب والرسوم البيئية، كأداة تستخدمها الدولة لحماية البيئة، والحفاظ عليها من التلوث من خلال تدخلها في أنشطة المؤسسة الاقتصادية التي لها آثار سلبية على البيئة، وهنا يظهر الجانب الرّدعي لهذه الضرائب والرسوم، ومن جهة أخرى تتدخل من خلال هذه الضرائب؛ لتحفيز المؤسسات لأنشطة أخرى أقلّ خطورة، أو ليس لها آثار سلبية على البيئة. واعتمد البحث على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والاطر النظرية للاحاطة

بمختلف جوانب البحث وكذلك اعتمد على المنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين الضرائب والرسوم البيئية وتوجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر

ومن أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها: أنّ الضرائب والرسوم البيئية هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة؛ لتوجيه السلوك البيئي في المؤسسات الاقتصادية، إلا أنّها تبقى ضعيفة جداً، والسبب يرجع إلى معدلاتها المنخفضة، ووعائها الضيق، وطرق تحصيلها غير الفعّالة. ومن أهمّ التوصيات التي تمّ التوصل إليها: أنّه يجب إعطاء الضرائب، والرسوم البيئية الاهتمام الأكثر من قبل الحكومات حتى تستطيع إبراز دورها الرّدعي من خلال المتابعة الفعلية ابتداءً من تأسيس الضريبة البيئية حتى تحصيلها.

5. دراسة (بوجمعة، 2016) بعنوان " دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي "

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الآثار الإيجابية لفرض الضرائب التي تعنى بحماية البيئة، وتشخيص ظاهرة التلوث البيئي، مع عرض أسبابها وآثارها، وتحديد الجهة القائمة؛ لمكافحة ظاهرة التلوث البيئي واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة الجزائر وولاية بسكرة ومن أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها: أنّ الضريبة البيئية كانت بمثابة الأداة ذات الطابع الاقتصادي والمالي لمكافحة التلوث، وحماية البيئة، وتضاف إلى الأدوات المتعددة ذات الهدف نفسه؛ لما له من مرونة وسياسة على مصادر التلوث، ويتوقف ذلك على مدى فعاليتها. ومن أهمّ التوصيات التي تمّ التوصل إليها: ضرورة توعية الأفراد والمؤسسات الملوثة بحتمية التكيف مع الضرائب البيئية وإعلامهم بأنّ دفعهم لهذه الضرائب مرهون باستمرارهم في تلويث المحيط.

6. دراسة (أحمد، 2016) بعنوان " تقويم دور النظام الضريبي في الحد من التلوث البيئي "

هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق الضريبة البيئية، حيث أنّ هذه النوع من الضرائب أثبت نجاحاً كبيراً في العديد من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى معرفة المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيق هذه الضريبة في البيئة المصرية، واعتمد البحث على منهج الوصفي بالإضافة إلى منهج

دراسة حالة التطبيق على شركة محل البحث في تطبيق الضريبة البيئية ومن أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها: أنه من خلال فرض الضريبة على التلوث، يقوم بدفعها الملوث من أجل بيئة نظيفة، وذلك برفع التلوث عن المياه الملوثة، وتنقية الهواء، ما يخلق فرصة عمل جديدة، ويؤدي ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وبيئية.

ومن أهم التوصيات التي تمّ التوصل إليها ضرورة اهتمام المشرع في وضع وصياغة قانون ضريبي، بغرض فرض الضريبة على التلوث البيئي، وتوجيه إيراداته للإنفاق العام من أجل الحد من التلوث البيئي، وتشجيع استخدام أدوات النظام الضريبي؛ للحد من الآثار السلبية على البيئة، ومنها الضريبة على المنتجات التي تحدث التلوث، وضريبة النفايات والانبعاثات.

7. دراسة (خلف وعبد، 2016) بعنوان " السياسة البيئية للحد من ظاهرة التلوث البيئي في العراق "

هدف هذا البحث إلى توضيح دور السياسة البيئية المتمثلة في الحد من ظاهرة التلوث البيئي، وكذلك الحد من هدر الموارد غير المتجددة منها؛ بهدف المحافظة على متغيرات البيئة الثلاث: التربة، والمياه، والهواء، واعتمد البحث على المنهج الوصفي لملاح الأذى الضريبي في العراق وملاح السياسة البيئية المقترحة ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون: أن التشريعات البيئية في العراق_ وان كانت موجودة فعلا _ لم تؤثر في الحد من التلوث البيئي حتى الآن؛ بسبب ضعف الأجهزة الإدارية، ما زاد من حدة التلوث البيئي.

ومن أهم التوصيات التي تمّ التوصل إليها: إمكانية استخدام الأدوات المالية (الضرائب، الرسوم، الغرامات)؛ لغرض توجيه استخدام الموارد بما يضمن عدم الهدر، وبالتالي تخفيف الضغوط البيئية.

8. دراسة (عزي وسالمي، 2016) بعنوان " الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر "

تهدف هذه المقالة إلى إبراز دور الجباية البيئية، كوسيلة فعالة؛ لحماية البيئة الجزائرية، وذلك بإبراز المفاهيم المرتبطة بالبيئة، والتلوث البيئي، ووسائل حماية البيئة، ودور الجباية

الجزائرية في ذلك، من خلال الضرائب التي تنتمي إلى هذا المجال. واعتمد البحث على منهج وصفي يعالج مختلف المفاهيم المرتبطة بالبيئة والاقتصاد الأخضر والتلوث البيئي ومختلف انواع الجباية البيئية ودورها في مكافحة التلوث في الجزائر ومن أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها: أنّ من أهداف الاقتصاد الاستخدام الأمثل للموارد المتواجدة في البيئة وعند تلوثها تصبح غير صالحة للاستخدام، وبالتالي فتأثر البيئة يعني تأثر الاقتصاد.

ومن أهمّ التوصيات التي تمّ التوصل إليها: يجب على الدولة عدم الإفراط في سرد القوانين التي تحمي البيئة دفعة واحدة، بل يكون هذا الأمر تدريجياً؛ لكي يتمكن المجتمع من تقبل تلك القوانين.

9. دراسة (صالحية، 2017) بعنوان " دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأهمية البالغة التي تؤدّيها السياسات البيئية في حماية البيئة من أشكال التلوث، وتأثيرها البالغ في النشاط الملوث للمؤسسات. واعتمد البحث على المنهج التحليلي لدراسة دور السياسة البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات على حماية البيئة حيث ابرز مفهوم السياسة البيئية بمفهوم جديد يشير إلى ضرورة دراسة دور هذه السياسات في تحفيز المؤسسات الاقتصادية على ادراج حماية البيئة ضمن سياساتها العامة ومن أهمّ النتائج التي تمّ التوصل إليها: استخدام سياسة بيئية تهدف إلى الحد من التلوث قد تؤدي إلى آثار إيجابية كبيرة، إلا أنّها غير كافية وحدها لبلوغ هذا الهدف؛ نتيجة أسباب كثيرة قد تعمل على عدم إنجازها، كالسياسات التي تأخذ الطابع الاقتصادي والاجتماعي هدفاً أساسياً لها، والتي لها تأثير غير مباشر على البيئة.

ومن أهمّ التوصيات التي تمّ التوصل إليها: التركيز على التحفيزات، والإعفاءات الجبائية عوضاً عن التماذي في العقوبات؛ نظراً لصعوبة توقيع العقوبات على منتهكي حقوق البيئة، والاهتمام بنشر الوعي البيئي بين المجتمعات من خلال العمل على التوعية الإعلامية البيئية.

1. دراسة (Melese، 2013) بعنوان **Environmental Taxation practice and revenue performance**

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من ممارسات الضرائب البيئية، وأداء إيراداتها في (أثيوبيا). ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أنه لا يوجد ضرائب بيئية صريحة في إثيوبيا، ولكن يوجد قواعد ضريبية بيئية. تصنف هذه الضرائب كضريبة بيئية، وأن هذه الضريبة لها مساهمة في الإيرادات الضريبية، وتعتبر هذه الضرائب كمصدر تمويل للمشاريع المستفيدة بيئياً. ومن أهم التوصيات التي تم التوصل إليها: أن القوانين تحتاج إلى مزيد من المبادئ الإرشادية، والأدلة والتنفيذ الصارم للقوانين؛ من أجل تقييم الأثر البيئي من قبل واضعي السياسات.

2. دراسة (Roborton&Williams، 2015) بعنوان **Environmental taxation**

هدف هذا المقال التعرف على التغيرات المحتملة في الضرائب البيئية، والطاقة، وركزت على ضريبة الكربون، حيث تمثل ضريبة الكربون طريقة فعالة من حيث التكلفة؛ للحد من الغازات الدفيئة، والانبعاثات، ومن المتوقع أن هذه الضريبة تبطئ النمو الاقتصادي بتأثير صغير جداً، خاصة إذا استخدمت الإيرادات الضريبية بطريقة تعزز النمو الاقتصادي، مثل تخفيض العجز في الميزانية، أو تمويل النمو للسلع العامة.

تعقيب على الدراسات السابقة وخصوصية الدراسة الحالية

لقد تناولت الدراسات السابقة عدة مواضيع التي تتعلق بالضرائب البيئية فجاءت دراسة (الشناوي، 2011)، (السعيد، 2016)، (الصالحية، 2016) للتعرف على أهمية التدخل الحكومي والسياسات البيئية في حماية البيئة والمجتمع من التلوث البيئي أما دراسة (عباس، 2014) على تحليل النصوص القانونية الخاصة بضرائب حماية البيئة وتطبيقاتها في التشريعات المقارنه وركزت دراسة (بوجمعة، 2016) و (احمد، 2016) على معرفة دور الضرائب البيئية في الحد

من التلوث البيئي من خلال دراسة حالة لتطبيق الضرائب البيئية على شركات أو ولايات محل البحث.

أما دراسة (عبود، 2016) ركزت على معرفة دور الضرائب في الحد من التلوث البيئي من خلال استطلاع آراء عينة من المكلفين والعاملين في الهيئة العامة للضرائب وهي تتشابه مع هذه الدراسة في الأداء وتختلف في مجتمع الدراسة

إنّ أهمّ ما يميّز هذه الدراسة، أنّها الدراسة الأولى في فلسطين التي تركّز على إحداث ضريبة جديدة في فلسطين، وهي الضريبة البيئية؛ وذلك للحدّ من التلوّث البيئيّ، والأضرار الناجمة عنه في بيئة تخلو تماما من مثل هذا النوع من الضرائب، وعلى الرغم من تعدّد الدراسات السابقة العربيّة والأجنبيّة التي تناولت موضوع الضرائب البيئيّة، إلّا أنّ معظمها ركّز على دراستها من خلال حالة عمليّة على بعض المصانع، أو من خلال مقارنتها مع دولة أخرى تقوم بفرض هذه الضريبة. ولم تتطرق أحد الدراسات إلى الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر المكلفين، والجمعيات البيئيّة، بفرض هذه الضريبة أو منح الحوافز الضريبيّة للحدّ من التلوّث البيئيّ، وهذه الدراسة ستحاول تقييم مدى إمكانيّة نجاح تطبيق الضريبة البيئيّة ودورها في الحد من التلوّث البيئيّ.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

مقدمة

يتناول هذا الفصل المنهجية المستخدمة من خلال التركيز على مجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات جمع البيانات، والموثوقية والصلاحية لنموذج قياس الأبعاد والمتغيرات، وصولاً إلى مغيرات الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف عينة الدراسة ومتغيراتها، إضافة إلى المنهج التحليلي؛ بهدف التعرف على أثر فرض الضريبة البيئية، ومنح الحوافز الضريبية؛ للحد من التلوث البيئي في قطاع كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية، ولأن الدراسة ميدانية فإنها تتبع المنهج الوصفي التحليلي المعتمد في دراسة الأثر، وفحص العلاقات بين المتغيرات.

مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من كبار المكلفين في فلسطين، والبالغ عددهم (418) مكلف موزعين على كافة مناطق الضفة الغربية، وكذلك الجمعيات البيئية والبالغ عددها (26) جمعية، وتقتصر عينة الدراسة على الموظفين وأصحاب المصانع والشركات، ورؤساء الجمعيات البيئية.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة وحجمها (230) موظف وذلك بحسب (Sekaran & Bougie, 2016) حيث تتألف العينة من (204) من أصحاب المصانع والشركات و (26) من رؤساء الجمعيات البيئية. تم توزيع الاستبيان على كل العينة المختارة؛ حيث تم اختيار العينة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وتم استرجاع (150) استبيان من أصحاب المصانع والشركات و (20) استبيان من الجمعيات البيئية.

أداة الدراسة

استخدمت الباحثة الاستبانة أداةً لدراستها، وقد قامت بتطويرها كأداة لجمع المعلومات في هذه الدراسة، وذلك وفقاً للخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظريّ المتعلق بموضوع الدراسة، وأهدافها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، والعمل بها.

2. مراجعة الأبحاث والدراسات ذات العلاقة بعنوان الدراسة.

وقد تكوّنت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: وهو عبارة عن (6) أسئلة تتعلق ببيانات عامّة عن الموظفين، ومؤسساتهم.

الجزء الثاني: وهو عبارة عن (10) أسئلة تتعلق ببعد الضريبة البيئية.

الجزء الثالث: وهو عبارة عن (10) أسئلة تتعلق ببعد منح الحوافز الضريبية.

الجزء الرابع: وهو عبارة عن (10) أسئلة تتعلق ببعد الحدّ من التلوث البيئي.

لقد تمّ استخدام مقياس ليكارت (Likert) الخماسي، والمنتدج بالاعتماد على الدراسات السابقة الذي يعتبر من المقاييس الأكثر شيوعاً؛ حيث يُطلب فيه من المستجوب أن يحدّد درجة موافقته، أو عدم موافقته على الخيارات المحدّدة، بحيث يكون كما يلي: (5: موافق بشدة)، (4: موافق)، (3: محايد)، (2: غير موافق) وأخيراً (1: غير موافق بشدة).

صدق الأداة

تمّ عرض أداة الدراسة على مجموعةٍ من المحكّمين المختصّين في تخصص إدارة الأعمال، والمنازعات الضريبية والمستشار القانوني لوزارة البيئة، ومحلّ إحصائي. وقد طلب من المحكّمين إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغة الفقرات، ومدى مناسبتها

للمجال الذي وُضعت فيه، إمّا بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذفها لعدم أهميتها، أو إضافة فقرات جديدة، ولقد تم الأخذ برأي أعضاء لجنة المحكمين في عملية التحكيم، وبذلك يكون قد تحقق صدق المحتوى للاستبانة، وأصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (الملحق 1: أداة الدراسة) (الملحق 2: أسماء المحكمين)

ثبات الأداة

لقد تم استخراج معامل ثبات الأداة، باستخدام معادلة (كرو نباخ ألفا) Cronbach's Alpha الموضح في Error! Unknown switch argument. حيث يبين معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها.

جدول (1): معاملات الثبات لمحاوَر أداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا
فرض الضريبة البيئية	10	0.940
منح الحوافز الضريبية	10	0.914
الحد من التلوث البيئي	10	0.917
الدرجة الكلية	30	0.950

(إعداد الباحثة من برنامج Spss 22)

يتضح من Error! Unknown switch argument. أن الثبات لمجالات الاستبانة تراوح بين (0.940 – 0.914) في حين بلغ الثبات الكلي (0.950)، ما يجعلها قابلة ومناسبة لأغراض البحث العلمي، كما هو موصى به للدراسات الاقتصادية والإنسانية بحسب (George, 2003)، ما يعني أن ثبات أداة الدراسة مقبولٌ علمياً.

إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1. إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.

2. تحديد أفراد عينة الدراسة.

3. قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة على عينة الدراسة من تاريخ 2019/6/1 إلى تاريخ

2019/9/1 واسترجاعها، إذ تم توزيع (230) استبيان، وتم استرجاع (170) استبيان.

4. تم تفريغ البيانات من خلال استخدام برنامج smart-pls3، حيث تم استثناء استبيانات؛ لعدم

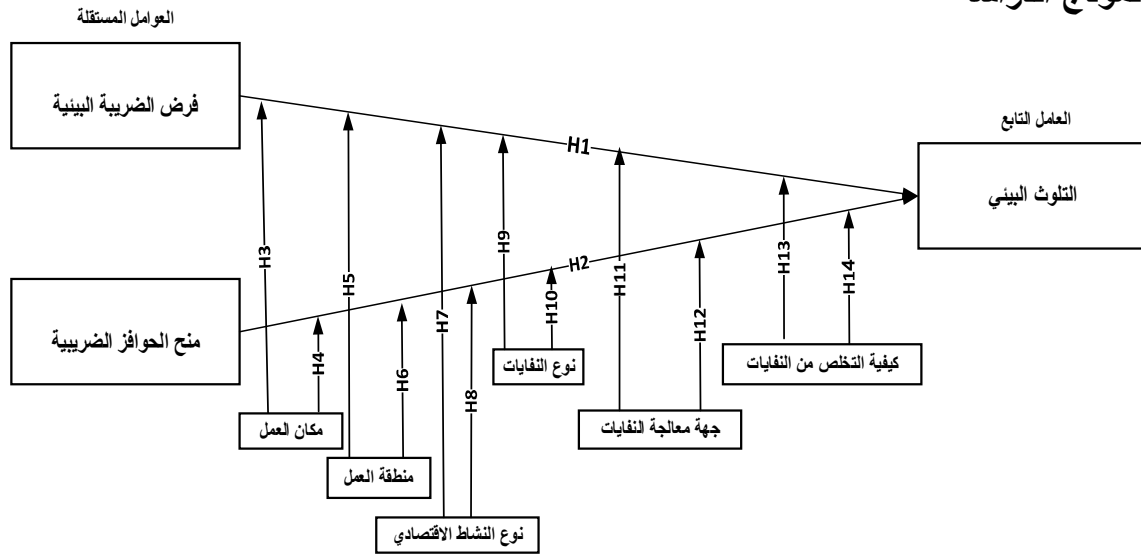
صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك أصبح العدد الكلي للاستبيانات القابلة للتحليل الإحصائي

(168) استبيان.

5. استخراج النتائج وتحليلها، ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات

المناسبة.

انموذج الدراسة



شكل (1) نموذج الدراسة

متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

أ. المتغيرات المستقلة:

1. فرض الضريبة البيئية.

2. منح الحوافز الضريبية.

ب. المتغير التابع:

1. الحدّ من التلوّث البيئيّ.

ح. المتغيرات الضابطة:

1. مكان العمل.

2. منطقة العمل.

3. نوع النشاط الاقتصاديّ.

4. نوع النفايات التي تنتج عن عمل المكلف.

5. الجهة المسؤولة عن معالجة النفايات.

6. كيفية التخلص من النفايات.

المعالجات الإحصائية

بعد جمع إجابات أفراد العيّنة، جرى ترميزها، وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثمّ

تمّت معالجة البيانات إحصائيّاً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدّم SMART PLS

3. ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة لاختبار نموذج الدراسة، وإثبات صحة الفرضيات أو

نفيها، وهي كما يلي:

أولاً: تحليل النموذج القياسي Measurement Model

يمكن تحليل نتائج النموذج القياسي من خلال التحقق من المعايير الآتية:

1. الصدق التقاربي Convergent validity وتتم من خلال:

(A) الاتساق الداخلي - التشبعات Factor loading

(B) ثبات المقياس Reliability - الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR)

(C) متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE)

2. الصدق التمايزي Discriminant validity وذلك من خلال معيار Fornell and Larcker

(1981)

ثانياً: تحليل النموذج الهيكلي Structural Model

يمكن تحليل نتائج النموذج الهيكلي من خلال التحقق من المعايير الآتية:

(A) معامل التفسير coefficient of determination (R^2)

(B) حجم التأثير . Effect size (f^2)

(C) اختبار الفرضيات.

ثالثاً: اختبار جودة نموذج الدراسة:

يتم اختبار جودة نموذج الدراسة من خلال التحقق من المعايير الآتية:

(A) جودة التنبؤ. Q^2

(B) جودة المطابقة. Goodnes of Fit (GoF)

الفصل الرابع

تحليل البيانات ومناقشة النتائج

الفصل الرابع

تحليل البيانات ومناقشة النتائج

المقدمة

بعد الانتهاء من جمع البيانات عن طريق استبيان أُعدّ من خلال الباحثة؛ بغرض جمع البيانات اللازمة؛ لاختبار نموذج الدراسة التي وُزعت على مجتمع الدراسة المستهدف، وهو كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

في هذا الفصل تمّ تحليل البيانات، وعرض نتائجها، وذلك من أجل التحقق أو نفي صحة الفرضيات التي تمّ طرحها في نموذج الدراسة المقترح. وفي سبيل التحقق من نفي أو إثبات صحة الفرضيات، فإنّ الدراسة الحاليّة قامت بتحليل البيانات باستخدام منهجية المعادلات الهيكلية (Structural Equation Modeling) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم Smart-PLS3.

منهجية المعادلات الهيكلية SEM (Structural Equation Modeling)

تعد طريقة SEM (Structural Equation Modeling) من افضل الطرق الحديثة التي تستخدم لاختبار النماذج متعددة المتغيرات، وذلك لأنها تعطي للباحث امكانية اختبار العلاقة بين هذه المتغيرات دفعة واحدة مع تحديد مدى ملائمة النموذج للبيانات التي يتم تجميعها من خلال مجموعة مؤشرات يطلق عليها مؤشرات جودة المطابقة (F. Hair Jr, Sarstedt, & G. Kuppelwieser, 2014).

وبناءً عليه تم استخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) من أجل اختبار مدى ملاءمة النموذج المقترح، وذلك من خلال برنامج التحليل الإحصائي المتقدم Smart-PLS3، الذي يستخدم للتأكد من مدى ملاءمة النموذج مع بيانات العيّنة المستخدمة، وأنها تقيس فعليًا ما وُضعت من أجل قياسه.

معدل الاستجابات على أداة الدراسة

تمثلت طريقة توزيع الاستبيان في التوجّه الشخصي لمجتمع الدراسة، وهم كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية، بحيث تم توزيع الاستبيان على عينة من مجتمع كبار المكلفين، والبالغ عددهم (418). لقد تم توزيع (230) استبيان وبعد ثلاثة أشهر من تاريخ التوزيع تم الانتهاء من عملية جمع الاستبانات. وتم الحصول على (170) استبيان بواقع (74%). وخلال عملية إدخال البيانات تم استثناء استبانتين؛ بسبب عدم اكتمال البيانات، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (168) استبانة بواقع (73%).

تحليل وعرض نتائج تحليل بيانات الدراسة

يُقسم التحليل باستخدام برنامج التحليل الإحصائي المتقدم Smart-PLS3 الى جزئين رئيسيين وهما:

1. تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي) Measurement Model: وهو ذلك الجزء من نموذج المعادلة الهيكلية، الذي يتعامل مع متغيرات الدراسة ومؤشراتها؛ حيث يحدّد العلاقات بين المتغيرات المشاهدة (المؤشرات أو الأسئلة) والمتغيرات غير المشاهدة (الكامنة)، كما أنه أيضا يصف صدق وثبات المتغيرات المشاهدة.

2. تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model: وهو النموذج الداخلي الذي يوضح العلاقات السببية الموجودة بين متغيرات الدراسة، حيث أنه يوضح طبيعة العلاقة بين العوامل المستقلة والتابعة، وكذلك يبيّن نسبة الأثر، ومعامل التفسير لكلّ العوامل المستقلة في العامل التابع. ومن خلال نتائج النموذج الهيكلي يمكن توضيح نتائج فرضيات الدراسة، وقيمة العلاقات، وإشارتها (موجبة أو سالبة).

بناءً على المراحل الأساسية للتحليل الإحصائي من خلال برنامج Smart-PLS3، فإنّ تحليل البيانات سيتم على مرحلتين؛ لكي يتم التأكد أولاً أنّ البيانات التي تم جمعها قد اجتازت

معايير النموذج القياسي Measurement Model، وثانياً يتم تقييم النموذج الهيكلي Structural Model، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج الفرضيات، وتحقيق أهداف هذه الدراسة.

تحليل النموذج القياسي (النموذج الخارجي) Measurement Model

يقسم تحليل النموذج القياسي Measurement Model إلى قسمين رئيسيين هما:

• الصدق التقاربي Convergent validity

• الصدق التمايزي Discriminant validity

تتمثل إحدى المزايا الأساسية لبرنامج (Smart-PLS3) في قدرته على تقدير الصدق البنائي للمقاييس. ويشير الصدق البنائي إلى الدرجة التي تعكس بها عناصر مقياس البناء النظري والمفاهيمي الذي صممت لقياسه. ويتم التحقق من الصدق البنائي للمقياس من خلال اختبار توافر كل من الصدق التقاربي، والصدق التمايزي لذات المقياس. وفيما يلي نتائج اختبار كلا النوعين من الصدق.

1. تحليل الصدق التقاربي للمقاييس Convergent validity

يشير الصدق التقاربي Convergent Validity إلى درجة اتساق العناصر المستخدمة لقياس المفهوم مع بعضها البعض. ووفقاً لما أشار إليه Hair Jr, Hult, Ringle, and Sarstedt (2016) فإن تقدير الصدق التقاربي يتم من خلال ثلاثة معايير هي:

(A) الاتساق الداخلي -التشبعات Factor Loading.

(B) ثبات المقياس Reliability -الموثوقية المركبة (CR) Composite Reliability.

(C) متوسط التباين المفسر (AVE) Average Variance Extracted.

وفي Error! Unknown switch argument. توضيحاً للمعايير المعتمدة علمياً لقبول عناصر

الصدق التقاربي:

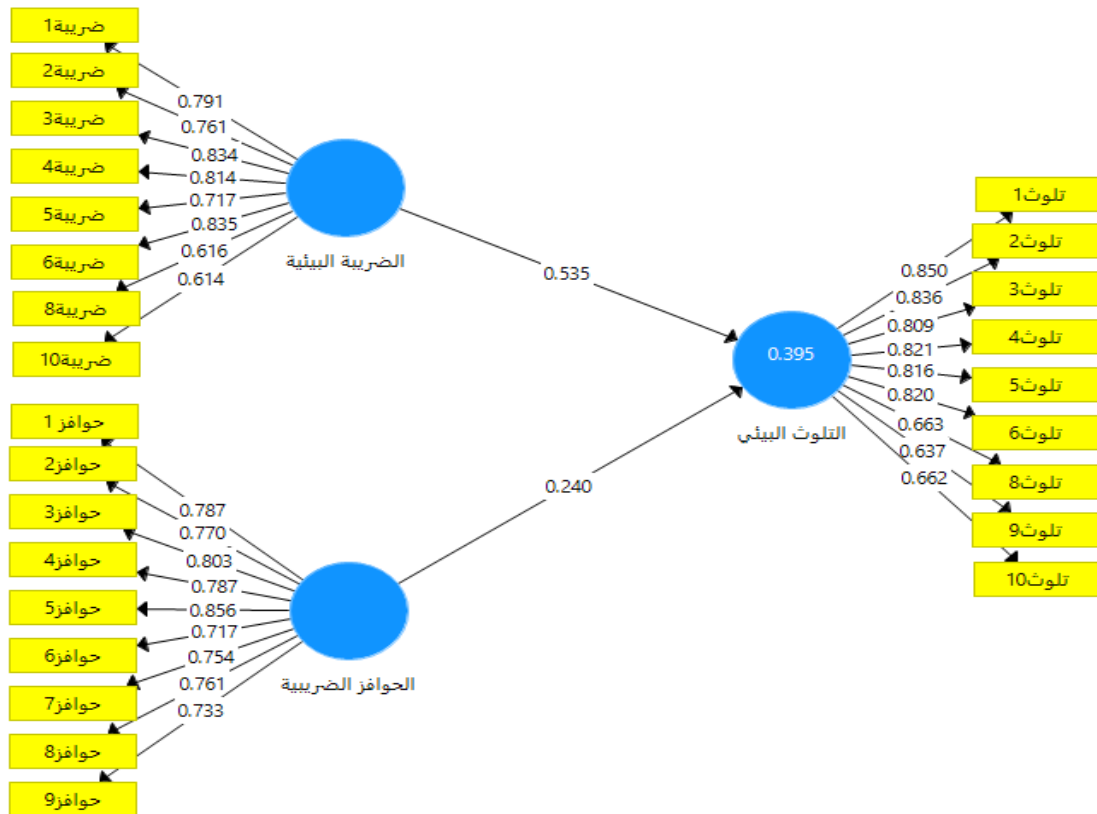
جدول (2): معايير قبول عناصر الصدق التقاربي

المعايير	القيم المعتمدة
الاتساق الداخلي Factor loading	يجب أن تكون قيمة التشبعات Factor loading لكل الأسئلة أكبر من 0.70 بحسب (Hair Jr et al., 2016).
الموثوقية المركبة Composite Reliability(CR)	يجب أن تكون قيم الموثوقية المركبة CR أكبر من 0.70 لتجسيد التناسق الداخلي بين مؤشرات العام وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).
متوسط التباين المفسر Average Variance Extracted (AVE)	يجب أن تكون قيم التباين المفسر (AVE) أكبر من 0.50 لتجسد نجاح جميع أسئلة العامل في قياسه وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).

يظهر Error! Unknown switch argument. نتائج تحليل النموذج القياسي

Measurement Model كما أظهرها برنامج Smart-PLS3.

A. الاتساق الداخلي- التشبعات Factor Loading :



شكل (2): النموذج القياسي

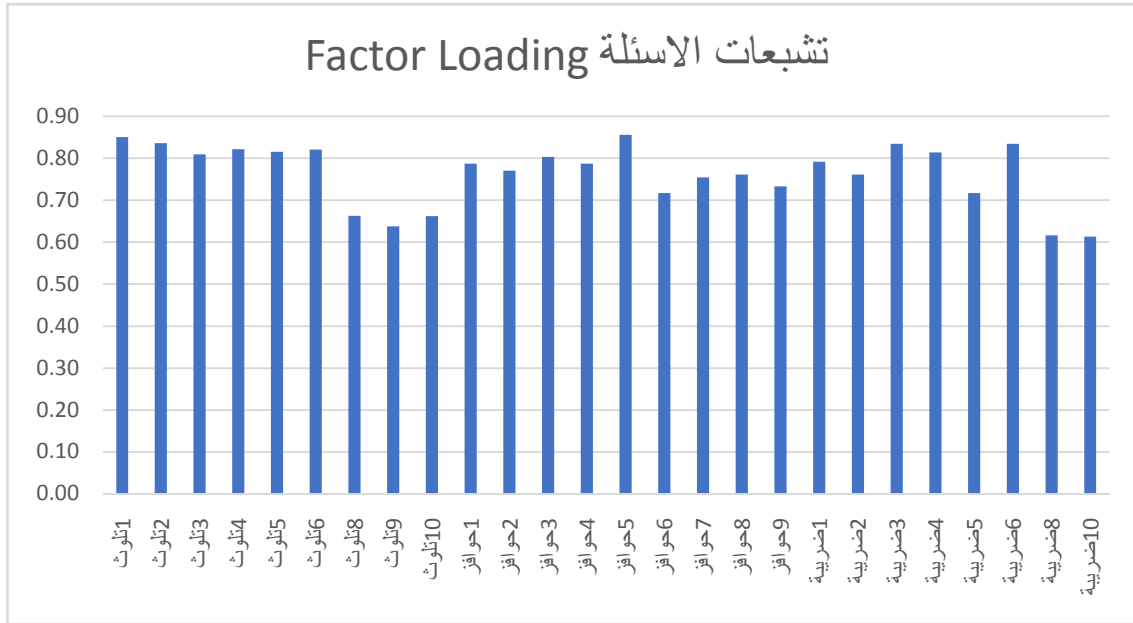
يتم تقدير الاتساق الداخلي لنموذج الدراسة من خلال اختبار تشبّعات الأسئلة (الفقرات) لجميع الأبعاد. وللتحقّق من الصدق التقاربي لنموذج الدراسة، يتم تقييم صدق النموذج من خلال قياس تشبّعات فقرات نموذج الدراسة (Factor loading) حيث تشير النتائج إلى قيم تشبّعات العبارات Factor Loadings (الأسئلة) لجميع عوامل الدراسة.

جدول (3): نتائج تشبّعات الأسئلة لكل أبعاد نموذج الدراسة.

العامِل	الرمز	العبارَة	قيم التشبّعات
الضريبة البيئية	ضريبة 1	فرض ضريبة بيئية كأحد أدوات السياسة الاقتصادية للحد من التلوث البيئي في فلسطين إلى جانب الرقابة المباشرة من وزارة البيئة.	0.79
	ضريبة 2	فرض الضريبة البيئية سوف يساهم في نشر الوعي البيئي حيث أن اهتمام المواطنين بالسياسات الضريبية أكثر من الاهتمام بالبيئة.	0.76
	ضريبة 3	فرض ضريبة بيئية على التلوث أكثر فعالية من الجزاءات القانونية المتعلقة بحماية البيئة من الغرامات أو غلق جزئي أو كلي.	0.83
	ضريبة 4	سعر الضريبة البيئية يجب أن يكون بنسبة ثابتة من كمية التلوث البيئي.	0.81
	ضريبة 5	سعر الضريبة يجب أن يكون تصاعدي مع تزايد كمية التلوث البيئي.	0.72
	ضريبة 6	تنوع سعر الضريبة البيئية تبعاً لاختلاف نوع التلوث النابع عن الأنشطة الاقتصادية في فلسطين.	0.83
	ضريبة 7	مضاعفة سعر الضريبة البيئية في حال تكرار مخالفة التلوث لنفس المنشأة في السنوات التالية	محذوف
	ضريبة 8	من الأفضل للدولة بدلاً من الاقتراض من الخارج لمواجهة عجز الموازنة العامة خفض الإنفاق على حماية البيئة، وذلك بتحميل الملوّث ثمن تلوّثه؛ لتخفيف العبء على الدولة وموازنتها.	0.62

محدوف	إرفاق المكلف مالك المشروع ضمن إقراره الضريبي للضريبة البيئية عن السنة المالية المنتهية الشهادة البيئية المقترحة المقدمة من الجهة المختصة في حماية البيئة	ضريبة 9	
0.61	تساهم الشهادة البيئية المقترحة المقدمة من الجهة المختصة في حماية البيئة في سهولة تحديد الوعاء الخاضع للضريبة البيئية.	ضريبة 10	
0.79	الاستفادة من الإهلاك المعجل للأجهزة والمعدات الخاصة بالحدّ من التلوث في فلسطين ما يجعله من صور الحوافز الضريبية الفعالة في التلوث البيئي.	حوافز 1	الحوافز الضريبية
0.77	استخدام الضرائب البيئية للحدّ من التلوث البيئي تعتبر بمثابة رقابة على كل مراحل التجهيز والإنتاج، ما يحفز المنتجين على استخدام معدات وموادّ خام لا تضرّ بالبيئة.	حوافز 2	
0.80	معاملة التكاليف الخاصة بالحدّ من التلوث البيئي بالأنشطة الاقتصادية المختلفة نفس معاملة تكاليف التشغيل، ويعتبر ذلك حافزاً ضريبياً يساهم في الحدّ من التلوث.	حوافز 3	
0.79	تشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع صديقة للبيئة في أماكن بعيدة عن المناطق السكنية بمنحهم إعفاء ضريبي كحافز للحدّ من التلوث البيئي.	حوافز 4	
0.86	تشجيع المنتجين على استخدام مواد أولية في الإنتاج لا تضرّ بالبيئة وذلك بإعفائهم من الضرائب البيئية يعدّ حافزاً ضريبياً للحدّ من التلوث البيئي.	حوافز 5	
0.72	تشجيع المنتجين على فصل النفايات الملوثة للبيئة، والتخلص منها بطريقة صحيحة بتخفيض نسبة الضريبة البيئية عليهم كحافز ضريبي؛ للتخلص من حدة التلوث البيئي.	حوافز 6	
0.75	تشجيع المنتجين على إعادة تدوير مخلفاتهم؛ لتقليل التلوث البيئي من خلال رد الضريبة لكل منتج يقوم بإعادة تدوير مخلفاته كحافز ضريبي للحدّ من التلوث البيئي.	حوافز 7	
0.76	الحوافز الضريبية تعتبر دافعاً لخلق إبداعات جديدة لدى المكلفين بالضريبة، ما يجعلهم يسعون إلى الاستفادة منها من خلال الانتقال إلى إنتاج أقلّ تلوثاً وضرراً للبيئة.	حوافز 8	

0.73	تقديم قروض ميسرة تساعد المنتجين على تحويل التقنيات الإنتاجية إلى تقنيات صديقة للبيئة حافز ضريبي مهم للحدّ من التلوث البيئي.	حوافز 9	
محذوف	ضرورة توافر الدقة والوضوح في النص على الحوافز الضريبية من حيث مدتها ونطاقها وشروط تطبيقها	حوافز 10	
0.85	تعدّ فلسطين واحدة من البلدان النامية التي تعاني من التلوّث البيئي.	تلوث 1	التلوث البيئي
0.84	وجود قصور في التشريع والقوانين المتعلقة بالحدّ من التلوّث البيئي في فلسطين ما أدى إلى عدم محاسبة الملوّث على تلوّثه.	تلوث 2	
0.81	فرض الرقابة والمتابعة للحدّ من التلوّث البيئي سيتم بشكل فعّال وحيوي إذا تعاونت الإدارة الضريبية مع الجهات المعنية للحدّ من التلوّث البيئي.	تلوث 3	
0.82	تعاون الإدارة الضريبية مع الجهة المختصة في حماية البيئة على تحديد كمية التلوّث الناتج عن المنشأة.	تلوث 4	
0.82	تلويث الأنشطة الاقتصادية للبيئة يحمل الدولة عبئاً، فقد مورد هام من مواردها ما يؤثر على موازنة الدولة بطريقة عكسية	تلوث 5	
0.82	كل ملوث لا بد أن يدفع ثمن تلوّثه أيّاً كان مقدار هذا التلوّث بدلا من تحميل هذا الثمن على التكاليف الاجتماعية للمواطن.	تلوث 6	
محذوف	حرق النفايات وبقايا الزراعة والصناعة وغيرها تؤدي إلى تلوّث البيئة خاصة إذا استمر الحرق لساعات طويلة مما يشكل ضرر كبير على الهواء	تلوث 7	
0.66	لجوء المزارعين إلى المواد الكيماوية والمبيدات الحشرية في التربة، ما ينتج عن ذلك حدوث تلوّث بيئي.	تلوث 8	
0.64	يؤثر التلوّث البيئي على جسم الإنسان، ويضرّ بصحته، ويسبّب له العديد من الأمراض تصل إلى السرطانات، أو مشاكل في الجهاز التنفسي بسبب تلوّث الهواء.	تلوث 9	
0.66	إقامة مصانع في المناطق السكنية تؤدي إلى زيادة حدة التلوّث البيئي بسبب الدخان المتطاير وإلقاء المخلفات الصناعية وحرقتها في المناطق السكنية.	تلوث 10	



شكل (3): نتائج تشبعات الأسئلة لنموذج الدراسة

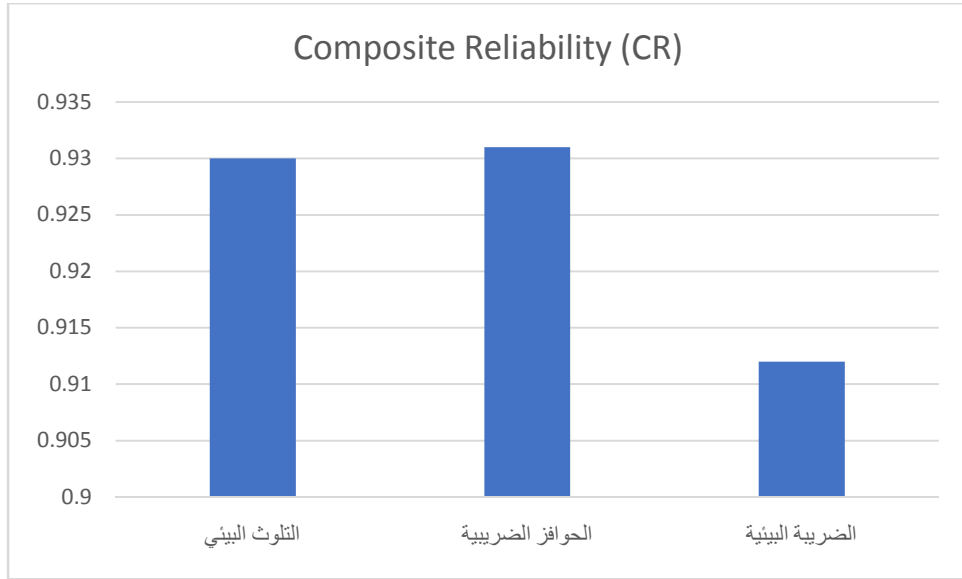
من خلال النموذج أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن أداة الدراسة اشتملت على (30) سؤالاً، وعند القيام باختبار الاتساق الداخلي -التشبعات، تم حذف بعض العبارات وهي (ضربية 7، ضربية 9) من متغير (فرض الضربية البيئية) والعبارة (حوافز 10) من متغير (منح الحوافز الضربية)، والعبارة (تلوث 7) من متغير (التلوث البيئي)؛ وذلك بسبب انخفاض معاملات تشبعاتها أي أقل من (0.50)، ما يؤثر على ثبات العامل. فتبقى 26 سؤال لقياس النموذج القياسي.

B. ثبات المقياس الموثوقية المركبة Composite Reliability

يقيس معيار الموثوقية المركبة مجموع أحمال العامل المتغير الكامنة بالنسبة إلى مجموع أحمال العامل زائد تباين الخطأ ويجب أن تكون القيمة الموصى بها (0.7) فما فوق بحسب Hair (2016, Jr et al.). ويمكن توضيح نتائج ثبات مقياس الموثوقية المركبة Composite Reliability (CR) في التالي:

جدول (4): نتائج الموثوقية المركبة CR

المتغير	الموثوقية المركبة (CR)
التلوث البيئي	0.930
الحوافز الضريبية	0.931
الضريبة البيئية	0.912



شكل (4): نتائج الموثوقية المركبة CR

تشير نتائج مقياس الموثوقية المركبة CR أنّ جميع القيم أكبر من (0.70) كما في الشكل رقم 4، ويمكن القول إنّ مقياس الموثوقية المركبة قد تحقق، أي أنّ مستوى الاتساق الداخلي بين عوامل الدراسة يعتبر عالياً، وذلك بحسب (Hair Jr et al., 2016).

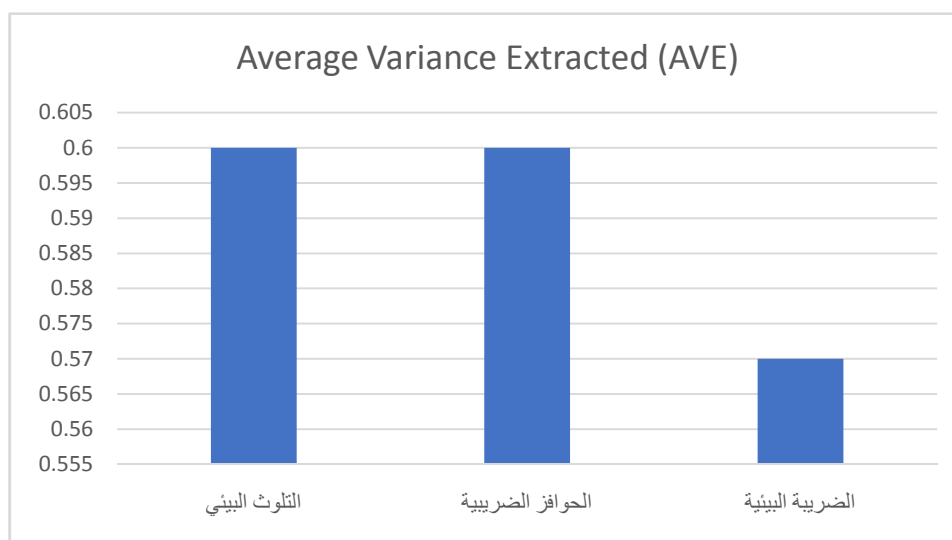
C. متوسط التباين المفسر (Average Variance Extracted (AVE).

يعتبر مقياس متوسط التباين المفسر (AVE) من أشهر المقاييس الشائعة لإثبات صحة التقارب على مستوى النموذج البنائي. ويعرّف هذا المقياس "بأنه القيمة المتوسطة الكبرى للتحملات المربعة للمؤشرات المرتبطة بالعامل"، أي مجموع التحميلات المربعة مقسوماً على عدد المؤشرات (الأسئلة). وباستخدام المنطق نفسه المستخدم في المؤشرات الفردية تشير قيمة

(AVE) البالغة (0.50) أو أكثر إلى البناء (العامل). يفسر في المتوسط أكثر من نصف التباين في مؤشراتته. وعلى النقيض من ذلك، تشير القيمة (AVE) التي تقل عن (0.50) إلى أنه في المتوسط لا يزال هناك تباين أكبر في خطأ العناصر بدلاً من التباين المفسر في البناء. وفيما يتعلق بنتائج متوسط التباين المفسر ((Average Variance Extracted) (AVE)) فهي كما في الجدول التالي:

جدول (5): نتائج متوسط التباين المفسر (AVE)

المتغير	Average Variance Extracted (AVE) متوسط التباين المفسر
التلوث البيئي	0.60
الحوافز الضريبية	0.60
الضريبة البيئية	0.57



:

متوسط التباين المفسر (AVE) Average Variance Extracted

شكل (5): نتائج متوسط التباين المفسر AVE

تشير نتائج متوسط التباين المفسر (Average Variance Extracted) كما في Error! Unknown switch argument. و Error! Unknown switch argument. فإن جميع القيم تجاوزت المعيار الموصى به. أي أن معيار متوسط التباين المفسر قد تحقق أي أنه يوجد توافق بين أسئلة العامل مع بعضها البعض.

2. الصدق التمايزي (Discriminant Validity)

يشير معيار الصدق التمايزي (Discriminant Validity) إلى درجة تباعد المتغيرات عن بعضها البعض، أو بمعنى آخر أن كل متغير يمثل نفسه، ولا يمثل غيره من المتغيرات، وذلك من أجل التأكد من أن المتغيرات المستخدمة غير مكررة. تم استخدام معيار Fornell (1981) (and Larcker)، وحتى يكون هناك صدق تمايزي لأداة الدراسة يجب أن يكون معيار (Fornell-Larcker) لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر ما يمكن مقارنة ببقية المتغيرات، أي أن المتغير يمثل نفسه أكثر من تمثيله لبقية المتغيرات، وبالتالي لا يكون هناك تداخل بين متغيرات الدراسة. Error! Unknown switch argument. والجدول رقم 6 يوضح أنه لا يوجد تداخل بالتالي معيار الصدق التمايزي لأداة الدراسة محقق.

جدول (6): نتائج الصدق التمايزي

الضريبة البيئية	الحوافز الضريبية	التلوث البيئي	
		0.773	التلوث البيئي
	0.775	0.347	الحوافز الضريبية
0.753	0.200	0.583	الضريبة البيئية

بناءً على ما سبق، تظهر النتائج صحة الأسئلة المستخدمة في قياس المتغيرات من خلال تحليل النموذج القياسي (Measurement Model) بشقيه الصدق التقاربي Convergent (validity) والصدق التمايزي (Discriminant validity) فإنه من الممكن البدء بتحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) (Structural Model) والذي سيتم مناقشته في القسم الآتي:

تحليل النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model

بعد قبول نتائج مقاييس الصدق التقاربي والتمايزي للنموذج القياسي، فإن الخطوة التالية تتناول تقييم نتائج النموذج الهيكلي. وهذا ينطوي على دراسة القدرات التنبؤية للنموذج والعلاقات

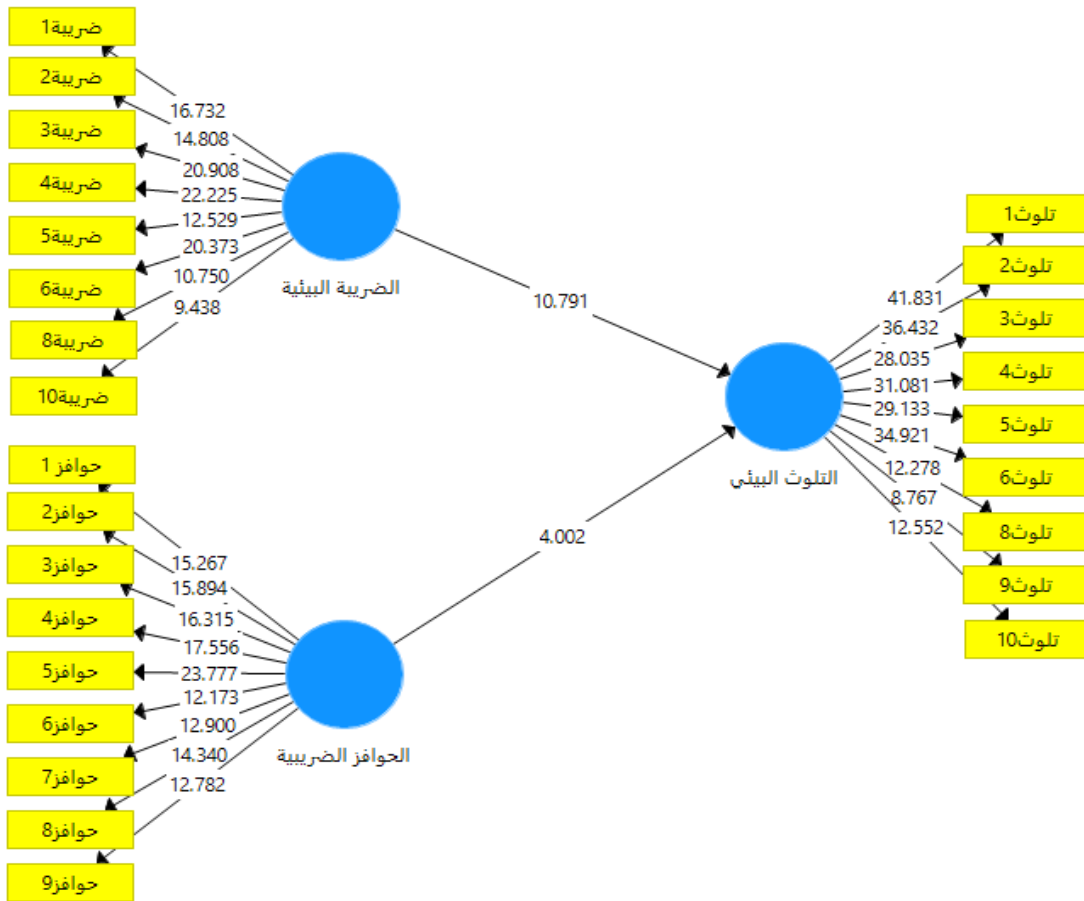
بين متغيرات الدراسة. ولقد تم اختبار مجموعة من المعايير ينبغي استخدامها لتقييم النموذج الهيكلي. وتتضمن المعايير الأساسية لاختبار النموذج الهيكلي ما يلي:

(A) معامل التفسير (coefficient of determination) (R^2)

(B) حجم التأثير. (f^2) Effect size

(C) اختبار الفرضيات.

والشكل رقم 6 يوضح نتائج النموذج الهيكلي بحسب نتائج برنامج Smart-Pls3



شكل (6): النموذج الهيكلي

الجدول التالي يبين القيم الموصى بها علميا لقبول النموذج الهيكلي:

جدول (7): معايير تقييم النموذج الهيكلي (النموذج الداخلي) Structural Model

المعايير	الوصف
معامل التفسير R^2	<p>بحسب (Cohen 1988) فإن قيمة معامل التفسير R^2 تكون كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد معامل تفسير في حال كانت $0.02 > R^2$ • صغيرة في حال كانت $0.02 < 0.12 \leq R^2$ • متوسطة في حال كانت $0.12 < 0.25 \leq R^2$ • كبيرة في حال كانت $0.25 \leq R^2 \leq 1$
حجم الأثر f^2	<p>بحسب (Joseph F Hair, Ringle, and Sarstedt 2013) فإن قيمة حجم الأثر f^2 تكون كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد حجم أثر في حال كانت $0.02 > f^2$ • صغيرة في حال كانت $0.02 < 0.15 \leq f^2$ • متوسطة في حال كانت $0.15 < 0.35 \leq f^2$ • كبيرة في حال كانت $0.35 \leq f^2 \leq 1$
فحص معامل المسار باستخدام Boot Strapping	<p>يجب تقدير معامل المسار من حيث الحجم والملاءمة والقيمة المستخدمة عادة كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عند مستوى الدلالة 10% يساوي 1.65 • عند مستوى الدلالة 5% يساوي 1.96 • عند مستوى الدلالة 1% يساوي 2.59 بحسب (Hair et al. 2013)

A. معامل التفسير R^2 :

معامل التفسير (معامل التحديد) يعتبر المقياس الأكثر شيوعاً لتقييم النموذج الهيكلي وهو المعروف بقيمة R^2 ، ويمثل هذا المعامل مقياساً للقوة التنبؤية للنموذج، وبحسب على أنه الترابط التربيعي بين القيم الفعلية والتنبؤية الخاصة بالنموذج الهيكلي. بالاعتماد على النموذج القياسي أدناه يبين نتائج معامل التفسير R^2 حيث أظهرت النتيجة أنّ المتغير التابع (الحد من التلوث البيئي) تم تفسيره بنسبة (40%) من قبل العوامل المستقلة (فرض الضريبة البيئية، منح الحوافز الضريبية). وهذا يعني أنّ (60%) مما تبقى من نسبة التفسير لعوامل أخرى لم تدرس في نموذج الدراسة الحالي. وبحسب القيم المعمول بها لمعامل التفسير R^2 فإنّ (40%) تعتبر نسبة تفسير عالية.

جدول (8): نتائج معامل التفسير R^2

النتيجة	المتغير
عالية	التلوث البيئي

B. حجم الأثر f^2 للمتغيرات الخارجية Effect size

فيما يتعلق بقيم حجم الأثر f^2 ، يظهر معروفة. نتائج حجم الأثر f^2 والذي بدوره يشرح قدرة كل متغير مستقل (على حدى) على تفسير المتغير التابع. وتشير النتائج ان حجم تأثير متغير (الضريبة البيئية) في المتغير التابع (التلوث البيئي) شكّل ما نسبته 0.45 والذي بدوره يعتبر تأثيراً كبيراً بحسب القيم المعتمدة في Error! Unknown switch argument. وكذلك تشير النتائج أنّ حجم تأثير متغير (الحوافز الضريبية) في المتغير التابع (التلوث البيئي) شكّل ما نسبته (0.09) والذي بدوره يعتبر تأثيراً صغيراً بحسب القيم المعتمدة في Error! Unknown switch argument.

جدول (9): نتائج حجم الأثر f^2

النتيجة	حجم الأثر f^2	المتغير
تأثير صغير	0.09	الحوافز الضريبية
تأثير كبير	0.45	الضريبة البيئية

C. اختبار الفرضيات

1. العلاقات المباشرة - الفرضية الرئيسية

بعد التأكد من قيم كل من معامل التفسير R^2 وحجم الأثر f^2 ، تم اختبار نتائج الفرضية الرئيسية - المباشرة ويظهر الجدول (10) والنموذج الهيكلي شكل نتائج فرضيات الدراسة.

جدول (10): نتائج الفرضيات

النتيجة	P-Values	T-Value	قيمة الارتباط	الفرضيات	الرقم
مقبولة (معنوية)	0.000	10.791	0.535	الضريبة البيئية - < التلوث البيئي	1
مقبولة (معنوية)	0.000	4.002	0.240	الحوافز الضريبية - < التلوث البيئي	2

بناءً على Error! Unknown switch argument. يمكن تفسير نتائج الفرضيات كما يلي:

1. الفرضية الأولى (H1): يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرض الضريبة البيئية على الحدّ من التلوث البيئي من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية.

تظهر نتائج تحليل النموذج الهيكلي بأنّ هناك علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبين بعد (الحد من التلوث البيئي)، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.535) عند مستوى معنوية (0.05) ما يعني أنّه عند تعزيز بعد (فرض الضريبة البيئية) بدرجة واحدة يتم تعزيز بعد (الحد من التلوث البيئي) بنسبة (54%). ومن متابعة قيم (t-value) نلاحظ معنوية هذه العلاقة حيث كانت قيمة (t) أكبر من (1.96) وتعتبر هذه القيمة عن قبول الفرضية الأولى H1.

ويفسر ذلك بأنّ فرض الضريبة البيئية يساهم في الحدّ من التلوث البيئي، ويمكن الاعتماد عليها؛ لزيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث، وتحقيق قدر مناسب من تخفيض نسبة التلوث البيئي من خلال وضع تشريع ضريبي خاص بالضريبة على التلوث، أو من خلال تعديل قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بما يحقق شمول القانون على الضريبة البيئية وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (بوجمة، 2016) التي تنصّ على أنّ الضريبة البيئية هي إحدى آليات مكافحة التلوث البيئي؛ وذلك لأنها تقوم على مبدأ الملوث الدافع، والذي يعني أنّ المسؤول عن الضرر الذي لحق البيئة يجب أن يدفع مقابل ذلك؛ بهدف إلقاء عبء التكلفة الاجتماعية للتلوث على الذي يحدثه؛ ليمتنع عن تلويث البيئة، أو على الأقلّ تقليص التلوث الناجم عن

نشاطه الصناعي، والبحث عن تكنولوجيات الأقل تلويثاً، وذلك بقصد التحكم أكثر في مصادر التلوّث، وكذلك تتفق مع دراسة (احمد،2016)، دراسة (قادر،2009)، ودراسة (الجبر،2015)، ولا توجد دراسات تعارض هذه النتيجة.

2. الفرضية الأولى (H2): يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوّث البيئي من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

تظهر نتائج تحليل النموذج الهيكلي بأنّ هناك علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبين بعد (الحد من التلوّث البيئي)، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.240) عند مستوى معنوية (0.05) ما يعني أنّه عند تعزيز بعد (منح الحوافز الضريبية) بدرجة واحدة يتم تعزيز بعد (الحد من التلوّث البيئي) بنسبة (24%). ومن متابعة قيم (t-value) نلاحظ معنوية هذه العلاقة حيث كانت قيمة (t) أكبر من (1.96) وتعبّر هذه القيمة عن قبول الفرضية الثانية H2.

ويفسر ذلك بأنّ توفر الحوافز الضريبية يساهم في الحدّ من التلوّث البيئي، فعندما نستخدم الحوافز كوسيلة لحماية البيئة بمختلف أشكالها من إعفاءات، وتكاليف واجبة الخصم، وتخفيض سعر الضريبة، والرديّات، وليبدأ بالإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية للألات الصديقة للبيئة، خاصة أنّ أغلب المصانع الملوّثة ذات عائد ثابت، أو متزايد، وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية الموجودة، لتشمل إعفاء المشاريع الصديقة للبيئة من ضريبة الدخل، و سوف يؤدي ذلك إلى تخفيض نسبة التلوّث البيئي بشكل واضح من مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الشوابكة،2014)، دراسة (الجبر،2015)، ودراسة (احمد،2016)

2. العلاقات غير مباشرة (العوامل المؤثرة):

لاختبار الفروق بين المجموعات المستهدفة نستعين ب منهجية Multi Group (Analysis) ويمكن اختصاره (PLS-MGA)، التي تقوم بتقسيم نموذج الدراسة الكمي إلى قسمين حسب متغير النوع (المجموعة الأولى والمجموعة الثانية)، ثم تتم عملية تقدير نموذج

الدراسة لكل مجموعة، وبعدها يجرى اختبار إن كانت هنالك فروق معنوية بين المجموعتين. وعليه سيتم مناقشة الفرضيات التالية H10، H11، H12، H13، H14، H3، H4، H5، H6، H7، H8، H9، كما ويظهر الجدول 11.

جدول (11): نتائج الفرضيات غير المباشرة.

Decision	P.value	T.value	Standard Error	Weight	Groups	Path
Not support	0.497	0.008	0.0880	0.2270	شمال الضفة الغربية	H3
			0.0890	0.2260	وسط -جنوب الضفة الغربية	
Not support	0.500	0.000	0.0667	0.8470	شمال الضفة الغربية	H4
			0.0618	0.8470	وسط -جنوب الضفة الغربية	
Support	0.019	2.007	0.1870	0.5980	منطقة صناعية	H5
			0.0990	0.1640	منطقة ريفية -مؤسسة حكومية	
Support	0.002	2.900	0.0760	0.7220	منطقة صناعية	H6
			0.0590	0.4450	منطقة ريفية -مؤسسة حكومية	
Not support	0.485	0.036	0.0880	0.2690	زراعي - صناعي	H7
			0.0990	0.2640	تجاري -خدمي -طبي	
Not support	0.416	0.211	0.0760	0.5220	زراعي - صناعي	H8
			0.0600	0.5450	تجاري -خدمي -طبي	
Support	0.081	2.1	0.0970	0.4720	صلبة - سائلة-خطرة	H9
			0.0860	0.2010	مياه عادمة -نفايات طبية - انشائية	
Support	0.0091	2.387	0.0600	0.6640	صلبة - سائلة-خطرة	H10
			0.0810	0.4230	مياه عادمة -نفايات طبية	

				- انشائية		
Not support	0.495	0.01	0.0680	0.2770	المنشأة نفسها - الهيئات المحلية	H11
			0.2820	0.2750	متعهد خاص - وكالة الغوث	
Not support	0.333	0.432	0.0530	0.5230	المنشأة نفسها - الهيئات المحلية	H12
			0.1260	0.5740	متعهد خاص - وكالة الغوث	
Support	0.00	3.385	0.1180	0.6820	الحرق - الردم - ضخها في الوديان	H13
			0.0740	0.2150	تصدير النفايات الخطرة - الرمي في الأماكن المفتوحة - النقل لمكبات صحية	
Support	0.015	2.18	0.1240	0.6130	الحرق - الردم - ضخها في الوديان	H14
			0.0420	0.3910	تصدير النفايات الخطرة - الرمي في الأماكن المفتوحة - النقل لمكبات صحية	

بناءً على الجدول (11) يمكن تفسير نتائج الفرضيات كما يلي:

3. الفرضية الثالثة (H3): يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر فرض الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل (شمال الضفة الغربية، وسط وجنوب الضفة) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير مكان العمل فيما يتعلق بالعلاقة بين فرض الضريبة البيئية على الحدّ من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.227) عند مستوى معنوية (0.497) و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.226) عند مستوى معنوية (0.497) ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متقاربة، وهذا يعني أنه لا يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (شمال الغربية) و المجموعة الثانية (وسط - جنوب الضفة الغربية) في آرائهم في العلاقة بين فرض الضريبة البيئية، وأثرها على الحدّ من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن رفض الفرضية الثالثة (H3).

4. الفرضية الرابعة (H4) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر منح الحوافز الضريبية على الحدّ من التلوث البيئي تعزى لمتغير مكان العمل (شمال الضفة الغربية، وسط وجنوب الضفة) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير مكان العمل فيما يتعلق بالعلاقة بين منح الحوافز الضريبية على الحدّ من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.847) عند مستوى معنوية (0.500) و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.847) عند مستوى معنوية (0.500) ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متقاربة، وهذا يعني أنه لا يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (شمال الغربية) و المجموعة الثانية (وسط - جنوب الضفة الغربية) في آرائهم في العلاقة بين منح الحوافز الضريبية، وأثرها على الحدّ من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن رفض الفرضية الرابعة (H4).

5. الفرضية الخامسة (H5) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر فرض الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير منطقة العمل (منطقة صناعية، منطقة ريفية - مؤسسة حكومية) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير منطقة العمل فيما يتعلق بالعلاقة بين فرض الضريبة البيئية على الحدّ من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.598) عند مستوى معنوية (0.019)، و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.164) عند مستوى معنوية (0.019) ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متباعدة، وهذا يعني أنه يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (منطقة صناعية) و المجموعة الثانية (منطقة ريفية -مؤسسة حكومية) في آرائهم في العلاقة بين فرض الضريبة البيئية وأثرها على الحدّ من التلوث البيئي. وتعتبر هذه القيمة عن قبول الفرضية الخامسة (H5).

وتفسر تلك النتيجة أنّ المناطق الصناعية لاقت قبول لفرض الضريبة البيئية أكثر من المناطق الريفية، وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار عند فرض الضريبة البيئية نشر الوعي البيئي في المناطق الريفية، وتوضيح المشاكل التي تحيط بالبيئة، والأضرار الناتجة عن التلوث لبيان أهمية فرض الضريبة البيئية؛ لحماية البيئة والمجتمع من التلوث.

6. الفرضية السادسة (H6) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر منح الحوافز الضريبية على الحدّ من التلوث البيئي تعزى لمتغير منطقة العمل (منطقة صناعية، منطقة ريفية - مؤسسة حكومية) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير منطقة العمل فيما يتعلق بالعلاقة بين منح الحوافز الضريبية على الحدّ من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.722) عند مستوى معنوية (0.002) و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.445) عند مستوى معنوية (0.002) ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متباعدة، وهذا يعني أنه يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (منطقة صناعية) و المجموعة الثانية (منطقة ريفية -مؤسسة حكومية) في آرائهم في العلاقة بين منح الحوافز الضريبية وأثرها على الحدّ من التلوث البيئي. وتعتبر هذه القيمة عن قبول الفرضية السادسة H6.

وتفسر تلك النتيجة أنّ المناطق الصناعية لاقت قبول لمنح الحوافز الضريبية أكثر من المناطق الريفية، وبالتالي يجب الأخذ بعين الاعتبار عند منح الحوافز الضريبية تشجيع المكلفين في المناطق الريفية على إبعاد مشاريعهم عن المناطق السكنية بإعفاء مشاريعهم من الضريبة، أو تشجيعهم على استخدام الآلات الصديقة للبيئة عن طريق إعفائهم من الضريبة الجمركية، وضريبة المبيعات؛ وذلك لبيان أهمية منح الحوافز الضريبية لحماية البيئة والمجتمع من التلوث.

7. الفرضية السابعة (H7) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر فرض الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي (زراعي -صناعي، تجاري -خدمي -طبي) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير نوع النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بالعلاقة بين فرض الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.269) عند مستوى معنوية (0.485) و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.264) عند مستوى معنوية (0.485) ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متقاربة وهذا يعني أنه لا يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (زراعي - صناعي) و المجموعة الثانية (تجاري - خدمي - طبي) في آرائهم في العلاقة بين فرض الضريبة البيئية وأثرها على الحد من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن رفض الفرضية السابعة (H7).

8. الفرضية الثامنة (H8) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي (زراعي -صناعي، تجاري -خدمي -طبي) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير نوع النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بالعلاقة بين منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.522) عند

مستوى معنوية (0.416)، و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.545) عند مستوى معنوية (0.416) ومن الواضح ان قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متقاربة، وهذا يعني أنه لا يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (زراعي - صناعي) و المجموعة الثانية (تجاري - خدمي - طبي) في آرائهم في العلاقة بين منح الحوافز الضريبية وأثرها على الحدّ من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن رفض الفرضية الثامنة (H8).

9. الفرضية التاسعة (H9) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر فرض الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير نوع النفايات (صلبة - سائلة-خطرة، مياه عادمة -نفايات طبية -إنشائية) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير نوع النفايات فيما يتعلق بالعلاقة بين فرض الضريبة البيئية على الحدّ من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.472) عند مستوى معنوية (0.081) و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.201) عند مستوى معنوية (0.081) ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متباعدة، وهذا يعني أنه يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (صلبة - سائلة- خطرة) و المجموعة الثانية (مياه عادمة -نفايات طبية - إنشائية) في آرائهم في العلاقة بين فرض الضريبة البيئية وأثرها على الحدّ من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن قبول الفرضية التاسعة (H9).

10. الفرضية العاشرة (H10) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير نوع النفايات (صلبة - سائلة-خطرة، مياه عادمة -نفايات طبية -إنشائية) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير نوع النفايات فيما يتعلق بالعلاقة بين منح الحوافز الضريبية على

الحدّ من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الاولى (0.664) عند مستوى معنوية (0.009) و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.423) عند مستوى معنوية (0.009) ومن الواضح ان قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متباعدة، وهذا يعني أنّه يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (صلبة - سائلة - خطرة) و المجموعة الثانية (مياه عادمة -نفايات طبيعية - إنشائية) في آرائهم في العلاقة بين منح الحوافز الضريبية وأثرها على الحدّ من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن قبول الفرضية العاشرة (H10).

وتفسر هاتان الفرضيتان أنّ كبار المكلفين، والجمعيات البيئية تبعا لمتغير نوع النفايات لاقت قبول لمنح الحوافز الضريبية أكثر من فرض الضريبة البيئية بحسب النتائج التي تم التوصل إليها؛ وذلك لأنّ فئة كبيرة من المصانع لا تعطي اهتماماً كبيراً للبيئة في نشاطها، ومن وجهة نظرهم أنّ فرض الضريبة سوف يؤثر على حجم أرباحهم. أما منح الحوافز سوف تشجعهم على استخدام مواد أولية، وآلات، ومعدّات صديقة للبيئة؛ للتخفيف من النفايات المضرة بالبيئة من العبء الضريبي عليهم، ومن وجهة نظر الجمعيات البيئية، فالبدء بالحوافز الضريبية يشجع المصانع التي تنتج النفايات التي تضرّ البيئة على التخفيف منها وصولاً إلى الوقت الذي يسمح بفرض الضريبة باعتبارها أقصى درجات التدفّق الضريبي للحدّ من التلوث.

11. الفرضية الحادي عشر (H11) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر فرض الضريبة البيئية على الحدّ من التلوث البيئي تعزى لمتغير جهة معالجة النفايات (المنشأة نفسها - الهيئات المحلية، متعهد خاص -وكالة الغوث) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير جهة معالجة النفايات فيما يتعلق بالعلاقة بين فرض الضريبة البيئية على الحدّ من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الاولى (0.277) عند مستوى معنوية (0.495)، و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.275) عند مستوى معنوية (0.495) ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متقاربة وهذا يعني أنه لا يوجد فروق

معنوية بين المجموعة الأولى (المنشأة نفسها - الهيئات المحلية) و المجموعة الثانية (متعهد خاص - وكالة الغوث) في آرائهم في العلاقة بين فرض الضريبة البيئية وأثرها على الحد من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن رفض الفرضية الحادية عشر H11.

12. الفرضية الثانية عشر (H12) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير جهة معالجة النفايات (المنشأة نفسها - الهيئات المحلية، متعهد خاص - وكالة الغوث) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير جهة معالجة النفايات فيما يتعلق بالعلاقة بين منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.523) عند مستوى معنوية (0.333)، و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.574) عند مستوى معنوية (0.333) ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متقاربة وهذا يعني أنه لا يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (المنشأة نفسها - الهيئات المحلية) و المجموعة الثانية (متعهد خاص - وكالة الغوث) في آرائهم في العلاقة بين منح الحوافز الضريبية وأثرها على الحد من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن رفض الفرضية الثانية عشر H12.

13. الفرضية الثالثة عشر (H13) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر فرض الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير كيفية التخلص من النفايات (الحرق - الردم - ضخها في الوديان، تصدير النفايات الخطرة، النقل لمكبات صحية) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير كيفية التخلص من النفايات فيما يتعلق بالعلاقة بين فرض الضريبة البيئية على الحد من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.682) عند

مستوى معنوية (0.001) و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.2150) عند مستوى معنوية (0.001)، ومن الواضح أنّ قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متباعدة وهذا يعني أنه يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (الحرق - الردم - ضحها في الوديان) و المجموعة الثانية (تصدير النفايات الخطرة - الرمي في الأماكن المفتوحة - النقل لمكبات صحية) في آرائهم في العلاقة بين فرض الضريبة البيئية وأثرها على الحد من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن قبول الفرضية الثالثة عشر H13.

14. الفرضية الرابعة عشر (H14) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوث البيئي تعزى لمتغير كيفية التخلص من النفايات (الحرق، الردم، ضحها في الوديان، تصدير النفايات الخطرة، والرمي في الأماكن المفتوحة، والنقل لمكبات صحية) من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين - الضفة الغربية.

يتضح من الجدول (11) اعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى إلى متغير كيفية التخلص من النفايات فيما يتعلق بالعلاقة بين منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوث البيئي، حيث بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الأولى (0.6130) عند مستوى معنوية (0.015) و بلغت قيمة الارتباط للمجموعة الثانية (0.3910) عند مستوى معنوية (0.015)، ومن الواضح ان قيمة العلاقة لكلا المجموعتين متباعدة وهذا يعني أنه يوجد فروق معنوية بين المجموعة الأولى (الحرق - الردم - ضحها في الوديان) و المجموعة الثانية (تصدير النفايات الخطرة - الرمي في الأماكن المفتوحة - النقل لمكبات صحية) في آراءهم في العلاقة بين منح الحوافز الضريبية وأثرها على الحد من التلوث البيئي. وتعبّر هذه القيمة عن قبول الفرضية الرابعة عشر H14.

وتفسر هاتان الفرضيتان أنّ المجموعة الأولى لاقت قبول على فرض الضريبة البيئية، ومنح الحوافز الضريبية أكثر من المجموعة الثانية؛ وذلك لأنّ اهتمامهم بالسياسات الضريبية أكثر من اهتمامهم بالبيئة، فهم لا يقومون بمعالجة النفايات والتخلص منها بالطريقة الصحيحة

بسبب عدم وجود جهة مسؤولة عن معالجة النفايات، وعدم وجود رقابة مباشرة عليهم فنقوم هذه المؤسسات بالإلحاق بنقلها إلى الأماكن المفتوحة، وتسبب أضراراً للبيئة والإنسان.

معايير جودة نموذج الدراسة

جودة التنبؤ Q^2

يمثل مقياس جودة التنبؤ Q^2 القدرة التنبؤية خارج نموذج العينة، أو أهميتها التنبؤية. عندما يظهر نموذج المسار ف برنامج PLS علاقة تنبؤية، فإنه يتنبأ بدقة البيانات غير المستخدمة في تقدير النموذج. في النموذج الهيكلي، تشير قيم Q^2 أكبر من الصفر لمتغير كامن داخلي معين إلى الصلة التنبؤية لنموذج المسار لبناء تابع (Hair Jr et al., 2016). Error! Unknown switch argument. يوضح نتائج جودة نموذج الدراسة.

جدول (12): جودة التنبؤ Q^2

المتغير التابع	Q^2
الحد من التلوث البيئي	0.221

يتضح من الجدول السابق، بأن قيمة جودة التنبؤ معنوية مقبولة من الناحية الإحصائية؛ لأنها أكبر من قيمة صفر بحسب (Hair Jr et al., 2016)، ما يدل على أن المتغيرات الموجودة في نموذج الدراسة لديها القدرة على التنبؤ بحسب البيانات المستخدمة.

جودة المطابقة (GoF) Goodnes of Fit

اقترح الباحثون السابقون (Henseler and Sarstedt (2013) معياراً عالمياً لمؤشر حسن الملاءمة (المطابقة GoF). يُستخدم هذا المعيار لقياس الملاءمة الإجمالية؛ للتحقق من صحة نموذج PLS وتأكيده. تم استخدام مؤشر GoF في دراسات مختلفة في نموذج مسار (PLS) مثل (Sarstedt & Ringle, 2010). يتم التعرف على المعيار (GoF) كطريقة للتحقق من أداء نموذج (PLS) وتأكيده في القياس على مستوى النموذج البنائي، و الهيكلي ككل، وبالتالي التركيز بشكل خاص على الأداء العام (Esposito Vinzi, Chin, Henseler, &

(Wang, 2010)، بالإضافة إلى ذلك قام الباحثون بتعريف (GoF) أنه " معياراً للتحقق من صحة نموذج (PLS) على صعيدٍ عالميٍّ" (Tenenhaus, Amato, & Esposito Vinzi, 2004). Error! Unknown switch argument.. يوضح القيم اللازمة لحساب جودة معيار المطابقة.

جدول (13): جودة المطابقة (GoF)

المتغير التابع	R ²	AVE
الحد من التلوث البيئي	0.400	0.588

$$GOF = \sqrt{R^2 \times (\overline{Com})}$$

$$GoF = \sqrt{0.400 \times 0.588}$$

$$GoF = \sqrt{0.235}$$

$$GoF = 0.485$$

قيمة معيار (GoF) تساوي (0.485 وهي أكبر من (0.36) حسب معيار (Wetzels, Odekerken-Schröder, & Van Oppen, 2009). ما يدل على جودة مطابقة كبيرة لنموذج الدراسة.

استناداً إلى القيم الموضحة أعلاه، فإن مستوى ملاءمة النموذج مرتفع بدرجة كافية، ما يشير إلى أن صلاحية النموذج العالمي مناسبة.

نتائج تحليل البيانات

1. أشارت نتائج التحليل الإحصائي من خلال برمجية (Smart-PLS3) إلى إثبات تقدير النموذج القياسي، حيث تم قبول النموذج القياسي، من خلال قياس الصدق التقاربي، والصدق التمايزي لأداة الدراسة، وذلك من خلال قياس تشبعات فقرات نموذج الدراسة (Factor Loading)، ومعامل الثبات المركب (Composite Reliability)، ومتوسط

التباين المستخرج (Average Variance Extracted). حيث أشارت النتائج إلى أنّ تشبّعات جميع فقرات نموذج الدراسة كانت أعلى المعيار الموصى به، وهو (0.50) بحسب (J. F. Hair, Black, Babin, & Anderdon, 2010). ويوجد مجموعة من الفقرات وهي (ضريبة 7، 9) من متغير (فرض الضريبة البيئية) والعبارة (حوافز 10) من متغير (منح الحوافز الضريبية) بالإضافة إلى عبارة (تلوث 7) من متغير (الحدّ من التلوث البيئي)، تم استثناءها من نموذج الدراسة كون التشبّعات الخاصة بها كانت قيمتها أقلّ من القيمة الموصى بها.

2. أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى إثبات الصدق التمايزي (Discriminant Validity) لقياس هذا المعيار. حيث تشير نتائج هذا المؤشر أنّ هناك صدق تمايزي لكلّ عاملٍ من عوامل نموذج الدراسة أكثر ما يمكن مقارنة بباقي المتغيرات. حيث كانت النتائج للمتغير التابع (الحدّ من التلوث البيئي) هي (0.773). بينما كانت نتائج الدراسة للمتغير المستقلّ (فرض الضريبة البيئية) هي (0.753)، ومتغير (منح الحوافز الضريبية) هي (0.775).

3. أشارت نتائج الدراسة إلى إثبات تقدير النموذج البنائي، بحيث وجدت أنّ قيمة معامل التفسير R^2 تساوي 0.40 ما يعني أنّ العوامل المستقلة (فرض الضريبة البيئية و منح الحوافز الضريبية) تفسر العامل التابع (الحد من التلوث البيئي) بنسبة (40%) و ما تبقى من نسبة التفسير التي تساوي (60%) لعوامل أخرى لم تدرس في نموذج الدراسة الحالي، وبحسب Cohen (1988) فإنّ (40%) تعتبر نسبة تفسير كبيرة.

4. من أجل اختبار فرضيات الدراسة، وبيان طبيعة العلاقة، والأثر بين متغيرات الدراسة. وللتأكد من قبول أو رفض فرضيات الدراسة الرئيسية وبالفعل تم اختبار الفرضيات من خلال الاعتماد على قيم (T-value و P-value) وكانت كما يلي:

- الفرضية الأولى H1: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فرض الضريبة البيئية على الحدّ من التلوث البيئي من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

تُظهر نتائج تحليل النموذج الهيكلي أنّ هناك علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين بعد (فرض الضريبة البيئية) وبين بعد (الحد من التلوث البيئي)، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.535) عند مستوى معنوية (0.05) ما يعني أنه عند تعزيز بعد (فرض الضريبة البيئية) بدرجة واحدة يتم زيادة بعد (الحد من التلوث البيئي) بنسبة (54%). ومن متابعة قيم (t-value) نلاحظ معنوية هذه العلاقة، حيث كانت قيمة (t) أكبر من (1.96) وتعبّر هذه القيمة عن قبول الفرضية الأولى (H1). وكذلك يجدر الإشارة إلى أنّ قيمة الأثر f^2 بعد (فرض الضريبة البيئية) كعامل مستقلّ في العامل التابع تساوي 0.453 وهي قيمة عالية التفسير حسب ما هو موصى به (J. F. Hair et al., 2013).

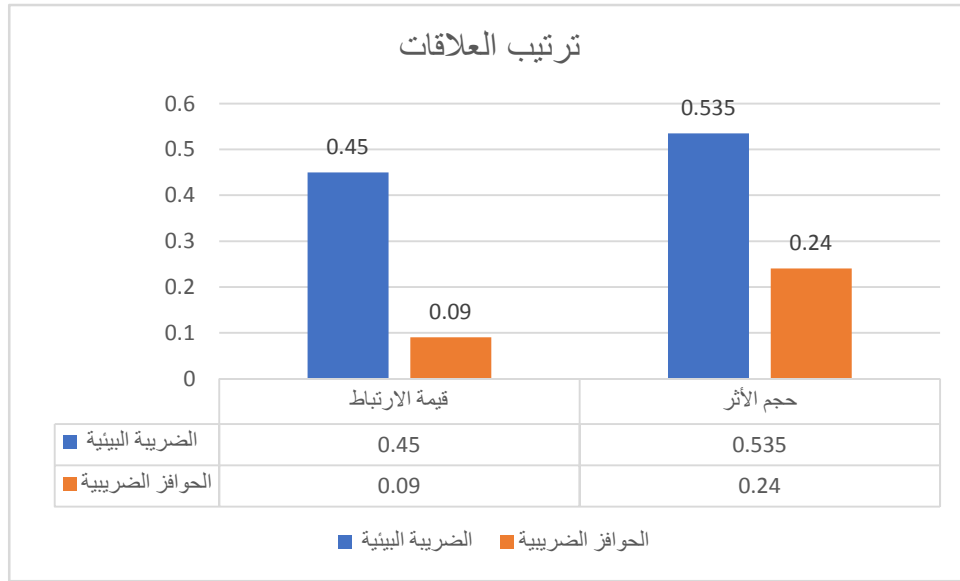
- الفرضية الثانية H2: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منح الحوافز الضريبية على الحد من التلوث البيئي من وجهة نظر كبار المكلفين في فلسطين- الضفة الغربية.

تُظهر نتائج تحليل النموذج الهيكلي أنّ هناك علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين بعد (منح الحوافز الضريبية) وبين بعد (الحد من التلوث البيئي)، حيث بلغت قيمة الارتباط (0.240) عند مستوى معنوية (0.05) ما يعني أنه عند تعزيز بعد (منح الحوافز الضريبية) بدرجة واحدة يتم زيادة بعد (الحد من التلوث البيئي) بنسبة (24%). ومن متابعة قيم (t-value) نلاحظ معنوية هذه العلاقة، حيث كانت قيمة (t) أكبر من (1.96) وتعبّر هذه القيمة عن قبول الفرضية الثانية H2. وكذلك تجدر الإشارة إلى أنّ قيمة الأثر f^2 بعد (فرض الضريبة البيئية) كعامل مستقلّ في العامل التابع تساوي (0.091) وهي قيمة صغيرة التفسير حسب ما هو موصى به (J. F. Hair et al., 2013).

5. تشير نتائج التحليل الإحصائيّ للفرضيات غير المباشرة (العوامل المؤثرة) عن قبول الفرضيات H5، H6، H9، H10، H13، H14)، ويعود السبب في ذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء مجموعات الاختبار، وكذلك تمّ رفض الفرضيات (H3، H4، H7، H8، H11، H12)، ويعود السبب في ذلك؛ لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستجيبين.

6. تشير نتائج اختبار جودة النموذج من خلال معيار جودة التنبؤ Q^2 بحيث بلغت قيمته (0.221)، وهي قيمة أكبر من صفر كما هو موصى به علمياً، وكذلك فإنّ نتائج معيار جودة المطابقة (GoF) بلغت (0.485)، وهي أكبر من (0.36) وهي القيمة الموصى بها. وبذلك يمكن القول: إنّ مستوى ملاءمة النموذج مرتفع بدرجة كافية، ما يشير إلى أنّ صلاحية النموذج العالميّ مناسب.

7. وأخيراً، فإنّ نتائج تحليل البيانات تبين من خلال الشكل **Error! Unknown switch argument.** أنه يمكن ترتيب أهمية العوامل المستقلة بالنسبة لتأثيرها على العامل التابع (الحدّ من التلوّث البيئيّ) من خلال حجم الأثر f^2 ، وقيمة الارتباط فكانت على النحو الآتي: فرض الضريبية البيئية، وبالتالي منح الحوافز الضريبية.



شكل (7): ترتيب العوامل حسب قوة العلاقة والتأثير

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

نتائج تحليل الفرضيات

بعد عرض نتائج التحليل وتفسيرها، فقد توصلت الدراسة لعدّة نتائج، وهي كما يلي:

1. يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد(فرض الضريبة) و بعد (التلوث البيئي) من وجهة نظر كبار المكلفين، والجمعيات البيئية، ويُفسر ذلك بأن فرض الضريبة على التلوث البيئي يمكن الاعتماد عليه في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث، وتحقيق قدرٍ مناسبٍ لتخفيض نسبة التلوث من خلال تطبيق مبدأ(الملوث يدفع)، ووضع تشريعٍ ضريبيّ خاص بالضريبة على التلوث، أو من خلال تعديل قرارٍ بقانون ضريبة الدّخل الفلسطيني بما يحقق شموله على نصوص قانونية تخصّ الضريبة البيئية.
2. يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد (الحوافز الضريبية) و بعد (التلوث البيئي) من وجهة نظر كبار المكلفين، والجمعيات البيئية، ويُفسر ذلك بأنّ منح الحوافز الضريبية باعتبارها محفزاً لا منفراً، وذلك باستخدام الحوافز بكل أشكالها من إعفاءات وتكاليف واجبة الخصم، وتخفيض سعر الضريبة والردّيات والإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية سوف تؤدّي إلى تخفيض نسبة التلوث البيئي بشكلٍ واضحٍ من مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية.
3. تؤثر كلٌّ من (منطقة العمل، ونوع النفايات التي تنتج عن عمل المكلف، وكيفية التّخلص من النفايات) في فرض الضريبة، ومنح الحوافز على التلوث البيئي.
4. لا يؤثر كلٌّ من (مكان العمل، ونوع النشاط الاقتصادي، والجهة المسؤولة عن معالجة النفايات) في فرض الضريبة، ومنح الحوافز على التلوث البيئي.
5. يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد (فرض الضريبة، منح الحوافز) و بعد (التلوث البيئي) من وجهة نظر كبار المكلفين والجمعيات البيئية، وكان ترتيب المتغيرات هو: فرض

الضريبة البيئية، ومنح الحوافز الضريبية على التوالي، ويُفسر ذلك بأن فرض الضريبة البيئية، ومنح الحوافز الضريبية يلعبان دوراً مهماً في تخفيض مستوى التلوث البيئي، حيث أن وجود قانونٍ خاصٍ للضريبة البيئية يساعد في الحد من التلوث البيئي.

التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة وتفسيرها، فقد توصلت الدراسة لعدة توصيات، وهي كما يلي:

1. إصدار التشريعات اللازمة في مجال الضريبة البيئية، والغرامات الخاصة بالتلوث البيئي، والأضرار الناجمة على الحياة، ومقومات البيئة، وسلامة الإنسان، مع تبني منظومة تشريعية خاصة بالغرامات البيئية بشكلٍ يمكن من حماية البيئة وتحسينها، فضلاً عن إمكانية أن تكون رادعةً للأفراد والمصانع الملوثة.
2. إعفاء الآلات والمعدات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية، وضريبة المبيعات، ومن ثم تخفيض تكلفة الحصول عليها.
3. منح الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو الدائمة للمكلفين الذين يتخلّون عن إنتاج المنتجات الملوثة للبيئة ويتحولون إلى إنتاج منتجات خالية من الانبعاثات الغازية، والنفايات المضرة بالبيئة.
4. إلزام الدوائر المعنية بتكثيف جهود زيادة الوعي الضريبي لدى المواطن الفلسطيني بما في ذلك استخدام وسائل الإعلام المختلفة، وشبكات التواصل الاجتماعي؛ لشرح مضمون الضريبة البيئية وتوضيحها، وأهمية حماية البيئة.
5. التنسيق بين الوزارات المختلفة ذات الاهتمام بالبيئة من سلطة جودة البيئة، ووزارة المالية من خلال تشكيل مجلس؛ لحماية البيئة، بحيث يعمل على وضع استراتيجية شاملة للمحافظة على البيئة، وإنشاء صندوق حماية البيئة.

6. اقتراح قانون تجديد السيارات، وإعادة النظر في قانون السيارات المستوردة اقتداءً بالتجربة الألمانية، بحيث يُسمح لمن له سيارة عمرها (20) سنة فما فوق أن يسلمها للدولة؛ لتسترجع حديدها مقابل السماح باستيراد سيارة لا يقل عمرها عن (3) سنوات. هكذا تُجدد السيارات ولو نسبيًا في فلسطين، وتستفيد الدولة من الحديد المسترجع.

7. إعادة النظر في قرار قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، وقانون تشجيع الاستثمار لإدراج مواد، ونصوص قانونية تخصّ حماية البيئة من التلوّث.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- أحمد، طارق: **البيئة ومحاور تدهورها**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008.
- ارناؤوط، محمد السيد: **التلوث البيئي واثره على صحة الإنسان**، الطبعة الأولى، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر، 1997.
- اشتية، محمد سليم، و حمد، علي خليل: **حماية البيئة الفلسطينية**، مركز الحاسوب العربي، نابلس، فلسطين، 1995.
- البدراني، قيس حسن عواد: **المالية العامة والتشريع المالي**، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، 2010.
- بكيرات، فايز، و عواد، هشام، و علاونه، محمود، و أحمد، هيا الحاج: **الدليل القانوني للبيئة التجارية في فلسطين**، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، 2010.
- البيلي، احمد سيد: **المخاطر البيئية العالمية واوضاع البيئة العربية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2009.
- الجبر، شيماء فارس محمد: **الوسائل الضريبية لحماية البيئة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- حسونه، محمد علي: **مسؤولية الدولة عن اضرار التلوث البيئي**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014.
- الحفيظ، عماد محمد زياب: **البيئة (حماتها، تلوثها، مخاطرها)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014.

خاطر، محمد ابراهيم: الاعلام والتوعية البيئية، الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

ربيع، عادل مشعان: التوعية البيئية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

الزبيدي، عبد الباسط علي جاسم: التطورات المالية الدولية الحديثة واثرها على التشريع الضريبي العراقي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

السعدي، حسين علي: اساسيات علم البيئة والتلوث، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2006.

السعود، راتب سلامة: الإنسان والبيئة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

الشيخ، محمد صالح: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2002.

عبد اللطيف، رشا احمد: البيئة والانسان، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الاسكندرية، مصر، 2007.

العزاوي، اكرم محمد صبحي: التربية البيئية بين المنهج والتطبيق، الطبعة الأولى، الجنان للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2010.

علي، سلام فاضل: البيئة والتلوث اسس ومبادئ وتطبيقات، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

قدي، عبد المجيد: دراسات في علم الضرائب، الطبعة الأولى، دار جريير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

لستر يران واخرون: **القاء كوكنيا**، ترجمة د. سيد رمضان، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1995.

لطي، امين السيد احمد: **تحليل وتقييم للحوافز والإعفاءات الضريبية مع مدخل مقترح لقياس عوائدها وتكاليفها**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1997.

محمد، نزيه عبد المقصود، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008.

يونس، يونس ابراهيم احمد، **البيئة والتشريعات البيئية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

الرسائل العلمية

احمد، محمد احمد علي: **تقويم دور النظام البيئي في الحد من التلوث البيئي**، جامعة عين شمس، مصر، 2016.

بوجمعة، سارة: **دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

الجبلي، اياد بشير عبد القادر: **التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية**، جامعة الموصل، بغداد، العراق، 2003.

خلف، بلاسم جميل، وعبد، سعدون منجي: **السياسة البيئية المقترحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي**، جامعة بغداد، العراق، 2016.

السعيد، زينات: **دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، الجزائر، 2016.

الشعلان، سلافه طارق عبد الكريم: **الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري**، جامعة بغداد، العراق، 2003.

الشناوي، عمرو محمد السيد: تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة، جامعة المنصورة، مصر، 2011.

صالحية، بوزريع: دور السياسة البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة، جامعة حسيبة بن بو علي، شمال افريقيا، 2017.

الطائي، وليد خليف جبارة: التلوث البيئي والاقتصاد الاخضر، وزارة المالية، العراق، 2012.

عباس، محمد ابراهيم خضير: دور الضريبة في حماية البيئة، جامعة النهريين، العراق، 2014.

عزي، هاجر، وسالمي، رشيد: الجباية البيئية عنصر مفتاحي لحماية البيئة في الجزائر، جامعة يحيى فارس، العراق، 2016.

غريسي امنية، و لعجال، منال: دور الضريبة في انعاش الاقتصاد الجزائري، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2016.

قادر، محسن محمد امين: التربية والوعي البيئي واثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009.

الكربو، هشام: فعالية الجباية البيئية في تحفيز المؤسسات الاقتصادية حماية البيئة من اشكال التلوث، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2013.

مسدور، فارس: اهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، جامعة البليدة، الجزائر، 2010.

المنشورات والدوريات

بن عزة، محمد: فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من اشكال التلوث، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 19، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

ترك، مجدي السيد احمد: دور الضرائب في مكافحة التلوث البيئي في مصر والمشكلات المحاسبية المرتبطة بها، مركز الدراسات المالية والضريبية، القاهرة، مصر، 2007.

جاسم، زينب، و غائب، فضيلة عباس: الضرائب البيئية، جامعة الموصل، بغداد، العراق، 2009.

جلول، حروشي: دور الضرائب البيئية في حماية البيئة والحد من التلوث البيئي، فكر وابداع، مصر، 2009.

جهاز الشؤون البيئية المصري: الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة للشؤون البيئية عام 2030، 2017.

خوري، عصام: النظام الضريبي واثره في الحد من التلوث البيئي، بحث منشور، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 9، العدد 1، 2007.

الدراجي، نور حمزة حسين: دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة، مجلة الحقوق، العدد 15، جامعة المستنصرية، بغداد، بدون سنة نشر

دويدار، محمد لطفي عبد المنعم: مدخل مقترح لاستخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في مصر، جامعة المنصورة، مصر، 2002.

الربيعي، قاسم كاظم حميد، وشياع، عبد الامير عبد الحسين: استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة من عوادم السيارات، جامعة بغداد، العراق، 2007.

الشوابكة، ابراهيم كامل: دور القوانين الضريبية (الجباية) في الحد من التلوث البيئي (دراسة مقارنة)، مجلة الاحداث القانونية التونسية، العدد 24، تونس، 2014.

صيد، مريم، و محرز، نور الدين: فعالية تطبيق الرسوم والضرائب البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2015.

عبد العظيم، متولي طلعت: البعد الضريبي للمحاسبة عن الموارد الطبيعية البيئية وفعالية الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث، مجلة العلمية، جامعة طنطا، مصر، 2001.

العبد المنعم، عبد المنعم بن ابراهيم، وحلمي، محمد: الحوافز الضريبية لمكافحة تلوث البيئة مع تصور مقترح للتطبيق في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 2، العدد 1، 2003.

عبود، سالم محمد: دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي - بحث استطلاعي - في الهيئة العامة للضرائب، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد 1، 2016.

عطية، عبد الواحد السيد: الضريبة البيئية ماهيتها، انواعها، اثارها، بعض التجارب الدولية في تطبيقها - مدى امكانية تطبيقها في مصر، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، 2001.

مسعود، صدقي، و محمد، مسعودي: الجباية البيئية كاداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2008.

منصور، محمد ابراهيم: دور الضرائب في مكافحة التلوث وحماية البيئة، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، جامعة المنصورة، القاهرة، 1995.

موسى، احمد جمال الدين: دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة، بحث مقدم إلى المؤتمر الذي نظمته كلية الشريعة والقانون جامعة الامارات، العين، الامارات العربية المتحدة، 1999.

المواقع الالكترونية

<http://environmevt.pna.ps>

[www. Aljazeera.net](http://www.Aljazeera.net)

[www. Wafainfo.ps](http://www.Wafainfo.ps)

www.dw.world.de

www.swissinfo.ch

المراجع الأجنبية

Argamisation for econmce co – operation and development taxation and environment-complementary policies

Cohen, J. (1988). **Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences**.
2nd edn. Hillsdale, New Jersey: L. In (2nd edn ed.). New Jersey:
Lawrence Erlbaum Associates.

Esposito Vinzi, V., Chin, W. W., Henseler, J., & Wang, H. (2010).
**Handbook of partial least squares: Concepts, methods and
applications** Ed.: Springer Publishing Company, Incorporated.

F. Hair Jr, J., Sarstedt, M., Hopkins, L., & G. Kuppelwieser, V. (2014).
*Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM) An
emerging tool in business research*. **European Business Review**,
26(2), 106-121.

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). *Evaluating structural equation
models with unobservable variables and measurement error*.
Journal of marketing research, 18(1), 39-50.

George, D. (2003). **SPSS for windows step by step: A simple study guide
and reference**, 17.0 update, 10/e: Pearson Education India.

Hair, Joseph F., Hult, G., Tomas, M., Ringle, Christian M., & Sarstedt, M. (2013). **A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)**: Sage Publications.

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). **Multivariate data analysis** (7th edn .ed.). New Jersey: Pearson Prentice Hall.

Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2013). **Editorial-partial least squares structural equation modeling: Rigorous applications, better results and higher acceptance**. Long Range Planning, 46(1-2), 1-12.

Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2016). **A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)**: Sage Publications.

Henseler, J., & Sarstedt, M. (2013). **Goodness-of-fit indices for partial least squares path modeling**. Computational Statistics, 28(2), 565-580.

Jean Phillippebrade,enviromentalimpact analysis and book, California, msGRAW- HILL,company,1980.

Stephen smith, taxation and the environment " In michealp.Devereux (edt) " the economics of tax policy,oxford university,1996

Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). **Research methods for business: A skill building approach**: John Wiley & Sons.

Sarstedt, M., & Ringle, C. M. (2010). *Treating unobserved heterogeneity in PLS path modeling: a comparison of FIMIX-PLS with different data analysis strategies*. *Journal of Applied Statistics*, 37(8), 1299-1318

Wetzels, M., Odekerken-Schröder, G., & Van Oppen, C. (2009). **Using PLS path modeling for assessing hierarchical construct models: Guidelines and empirical illustration**. *MIS quarterly*, 33(1), 177-195.

الملاحق

ملحق (1)

الاستبانة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

قسم المنازعات الضريبية

استبيان الدراسة

تقوم الباحثة بإعداد دراسة حول (مقترح لتطبيق الضريبة البيئية ودورها في الحد من التلوث البيئي في فلسطين) أرجوا تعاونكم في الإجابة عن أسئلة الاستبيان المرفقة حسب الإجراءات المتبعة في مكان عملكم، لأن مساهمتكم ستكون ذات اثر في نجاح هذه الدراسة وتحقيق أهدافها، علماً بأن جميع المعلومات الواردة بالاستمارة ستعامل بسريه تامة، وسيقتصر استعمالها لأغراض البحث العلمي فقط.

واقبلوا فائق الاحترام

الباحثة

آلاء حسين الجمل

القسم الأول: معلومات عامة

1. مكان العمل:

أ. شمال الضفة الغربية ب. وسط الضفة الغربية ج. جنوب الضفة الغربية

2. منطقة العمل:

أ. منطقة صناعية ب. منطقة ريفية ج. مؤسسات حكومية

3. نوع النشاط الاقتصادي:

أ. زراعي ب. صناعي ج. تجاري
د. خدمي هـ. طبي

4. نوع النفايات التي تنتج عن عمل المكلف:

أ. نفايات صلبة ب. نفايات سائلة والخطرة ج. مياه عادمة
د. نفايات طبية هـ. نفايات إنشائية (تراب وحجارة) ي. غير ذلك

5. الجهة المسؤولة عن معالجة النفايات:

أ. المنشأة نفسها ب. الهيئات المحلية ج. متعهد خاص
د. وكالة الغوث هـ. لا يوجد

6. كيفية التخلص من النفايات:

أ. الحرق ب. الردم ج. ضخها في الوديان (سوائل)
د. تصدير النفايات الخطرة هـ. الرمي في الأماكن المفتوحة و. النقل إلى المكبات الصحية

القسم الثاني: الضريبة البيئية

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسباً:

الضريبة البيئية						
درجة الموافقة					أولاً: فرض الضريبة البيئية	
معارض بشدة	معارض	محايد	لا أوافق	أوافق بشدة	الفقرات	الرقم
					فرض ضريبة بيئية كأحد أدوات السياسة الاقتصادية للحد من التلوث البيئي في فلسطين إلى جانب الرقابة المباشرة من قبل وزارة البيئة	1
					فرض الضريبة البيئية سوف يساهم في نشر الوعي البيئي حيث أن اهتمام المواطنين بالسياسات الضريبية أكثر من الاهتمام بالبيئة	2
					فرض ضريبة بيئية على التلوث أكثر فعالية من الجزاءات القانونية المتعلقة بحماية البيئة من الغرامات أو غلق جزئي أو كلي	3
					سعر الضريبة البيئية يجب أن يكون بنسبة ثابتة من كمية التلوث البيئي	4
					سعر الضريبة يجب أن يكون تصاعدي مع تزايد كمية التلوث البيئي	5
					تنوع سعر الضريبة البيئية تبعاً لاختلاف نوع التلوث النابع عن الأنشطة الاقتصادية في فلسطين	6
					مضاعفة سعر الضريبة البيئية في حال تكرار مخالفة التلوث لنفس المنشأة في السنوات التالية	7

					من الأفضل للدولة بدلا من الاقتراض من الخارج لمواجهة عجز الموازنة العامة خفض الإنفاق على حماية البيئة وذلك بتحميل الملوث ثمن تلويثه لتخفيف العبء على الدولة وموازنتها	8
					إرفاق المكلف مالك المشروع ضمن إقراره الضريبي للضريبة البيئية عن السنة المالية المنتهية الشهادة البيئية المقترحة المقدمة من الجهة المختصة في حماية البيئة	9
					تساهم الشهادة البيئية المقترحة المقدمة من الجهة المختصة في حماية البيئة في سهولة تحديد الوعاء الخاضع للضريبة البيئية	10
					ثانياً: منح الحوافز الضريبية	
					الاستفادة من الإهلاك المعجل للأجهزة والمعدات الخاصة بالحد من التلوث في فلسطين مما يجعله من صور الحوافز الضريبية الفعالة في من التلوث البيئي	1
					استخدام الضرائب البيئية للحد من التلوث البيئي تعتبر بمثابة رقابة على كل مراحل التجهيز والإنتاج مما يحفز المنتجين على استخدام معدات ومواد خام لا تضر بالبيئة	2
					معاملة التكاليف الخاصة بالحد من التلوث البيئي بالأنشطة الاقتصادية المختلفة نفس معاملة تكاليف التشغيل ويعتبر ذلك حافز ضريبي يساهم في الحد من التلوث	3

					تشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع صديقة للبيئة في أماكن بعيدة عن المناطق السكنية بمنحهم إعفاء ضريبي كحافز للحد من التلوث البيئي	4
					تشجيع المنتجين على استخدام مواد أولية في الإنتاج لا تضر بالبيئة وذلك بإعفائهم من الضرائب البيئية حافزاً ضريبياً للحد من التلوث البيئي	5
					تشجيع المنتجين على فصل النفايات الملوثة للبيئة والتخلص منها بطريقة صحيحة بتخفيض نسبة الضريبة البيئية عليهم كحافز ضريبي للتخلص من حدة التلوث البيئي	6
					تشجيع المنتجين على إعادة تدوير مخلفاتهم لتقليل التلوث البيئي من خلال رد الضريبة لكل منتج يقوم بإعادة تدوير مخلفاته كحافز ضريبياً للحد من التلوث البيئي	7
					الحوافز الضريبية تعتبر كدافع لخلق إبداعات جديدة لدى المكلفين بالضريبة مما يجعلهم يسعون إلى الاستفادة منها من خلال الانتقال إلى إنتاج أقل تلوثاً وضرراً للبيئة	8
					تقديم قروض ميسرة تساعد المنتجين على تحويل التقنيات الإنتاجية إلى تقنيات صديقة للبيئة حافزاً ضريبياً مهماً للحد من التلوث البيئي	9
					ضرورة توافر الدقة والوضوح في النص على الحوافز الضريبية من حيث مدتها ونطاقها وشروط تطبيقها	10

القسم الثالث: التلوث البيئي

يرجى التكرم بوضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسباً:

درجة الموافقة					التلوث البيئي	
معارض بشدة	معارض	محايد	لا أوافق	أوافق بشدة	الرقم	الفقرات
					1	تعد فلسطين واحدة من البلدان النامية التي تعاني من التلوث البيئي
					2	وجود قصور في التشريع والقوانين المتعلقة بالحد من التلوث البيئي في فلسطين مما أدى إلى عدم محاسبة الملوث على تلوينه
					3	فرض الرقابة والمتابعة للحد من التلوث البيئي سيتم بشكل فعال وحيوي اذا تعاونت الإدارة الضريبية مع الجهات المعنية للحد من التلوث البيئي
					4	تعاون الإدارة الضريبية مع الجهة المختصة في حماية البيئة على تحديد كمية التلوث الناتج عن المنشأة
					5	تلوث الأنشطة الاقتصادية للبيئة يحمل الدولة عبء فقد مورد هام من مواردها مما يؤثر على موازنة الدولة بطريقة عكسية
					6	كل ملوث لا بد أن يدفع ثمن تلوينه أيا كان مقدار هذا التلوث بدلا من تحميل هذا الثمن على التكاليف الاجتماعية للمواطن
					7	حرق النفايات وبقايا الزراعة والصناعة وغيرها تؤدي إلى تلوث البيئة خاصة اذا استمر الحرق لساعات طويلة مما يشكل ضرر كبير على الهواء

					لجوء المزارعون إلى المواد الكيماوية والمبيدات الحشرية في التربة مما ينتج عن ذلك حدوث تلوث بيئي	8
					يؤثر التلوث البيئي على جسم الإنسان ويضر بصحته ويسبب له العديد من الأمراض تصل إلى السرطانات أو مشاكل في الجهاز التنفسي بسبب تلوث الهواء	9
					اقامة مصانع في المناطق السكنية تؤدي إلى زيادة حدة التلوث البيئي بسبب الدخان المتطاير والقاء وحرق المخلفات الصناعية في المناطق السكنية	10

شكرًا حسنًا تعاونكم

ملحق (2)

اسماء المحكمين

اللقب الوظيفي	اسم المحكم
محاضر - جامعة القدس المفتوحة	الدكتور خالد الزبدة
محاضر - جامعة النجاح الوطنية	الأستاذ الدكتور محمد ابو صفت
المستشار القانوني لسلطة جودة البيئة	الاستاذ مراد المدني
مدير سلطة البيئة - طولكرم	عصام القاسم
محاضر - جامعة النجاح الوطنية	الدكتور محمد شراقة

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**A proposal to apply enviromental tax
and its role to limit enviromental
pollution in Palestine**

**By
AlaaHussain Rashid AL-Jamal**

**Supervisor
Prof. Tareq al-Haj**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Taxation Disputes,
Faculty of Graduate Studies, An-NajahNational University,
Nablus, Palestine.**

2020

A proposal to apply environmental tax and its role to limit environmental pollution in Palestine

By

AlaaHussain Rashid AL-Jamal

Supervisor

Prof. Tareq al-Haj

Abstract

This study aimed to introduce a proposal to enforce environmental tax and its role to reduce environmental pollution, from senior taxpayers and environmental associations' point of view, by imposing environmental tax and grant tax incentives.

The topics of this study were analyzed and discussed through five chapters, where the first chapter addressed the general framework of the study, and the second one addressed the environment and environmental pollution, tax concept and incentives and some countries experience in imposing environmental tax. As for the third and fourth chapters, they explained the method, procedures, data analysis and results. Where the last chapter showed the results and recommendation that this study has reached.

The researcher used the descriptive method to describe the study's sample and variables, and the analytical method to show the effect of applying environmental tax and its role to reduce environmental pollution from senior taxpayers and environmental associations' point of view in West Bank-Palestine, where (230) questionnaires were distributed to senior taxpayers and environmental associations, but only (170) were retrieved from which (2) were excluded due to incomplete data, so (168) questionnaires were valid for statistical analysis.

The data was analyzed using advanced statistical analysis (smart-pls 3) to achieve this study's goals, and the most important ones were:

1. There is a positive correlation between taxation and environmental pollution from senior taxpayers and environmental associations' point of view, because imposing tax on environmental pollution can help increase market forces in treating the pollution problem and reduce pollution, through obligating the polluter to pay and establishing tax legislation for pollution tax, or through adjusting the Palestinian Income Tax Law to maintain legal texts related to environmental tax.
2. There is a positive correlation between tax incentives and environmental pollution from senior taxpayers and environmental associations' point of view, because granting tax incentives like exemptions, discount costs, tax rate reduction and accelerated depreciation of capital assets will lead to the reduction of environmental pollution from various types of economic activities.

The study also came out with many recommendations, the most important ones were:

1. Issue the necessary legislations regarding environmental tax, environmental pollution fines, to protect and improve the environment, as well as the potential to serve as a deterrent to individuals and polluting factories, and the resulting damage to life, environmental factors and human safety.

2. Coordinating between ministries that care about the environment like Environmental Quality Authority and Ministry of Finance through forming a council for environmental protection to develop a comprehensive strategy for preserving the environment and establish an environmental protection fund.
3. Reconsider the Palestinian income tax law and investment promotion law to include legal articles and texts related to environmental protection from pollution.